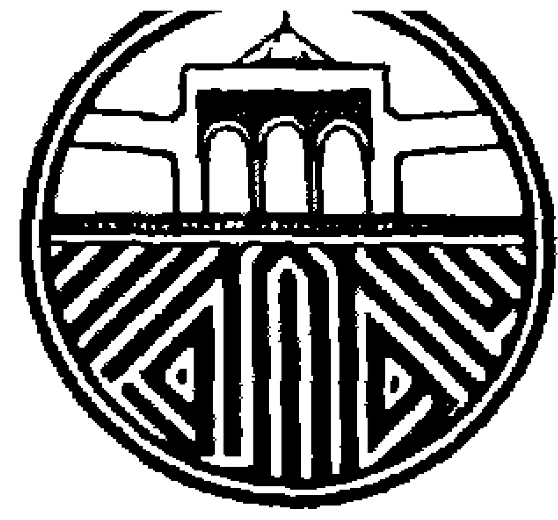
المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 57



وثائق عهد الحماية

رصد أولي

إنجاز الجمعية المغربية للبحث التاريخي

تنسيق: إبراهيم بوطالب

وثائق عهد الحماية





منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط

سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 57

وثائق عهد الحماية

رصد أولي

إنجاز الجمعية المغربية للبحث التاريخي

تنسيق: إبراهيم بوطالب

1996

الكتاب : **وثائق عهد الحماية : رصد أولي.**

سلسلة : ندوات ومناظرات.

الناشر : كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

الغلاف : إعداد عمر أفا.

الخطوط : بلعيد حميدي.

التصفيف : أنسيف الزنايدي، هاتف : 72.70.66/73.07.22.

الطبع : مطبعة فضالة - المحمدية - الهاتف: 32.46.45 (03) الفاكس: 32.46.43 (03)

التسلسل الدولي : ISSN 1113/0377.

ردمك : ISBN 9981-825-72-7.

الإيداع القانوني : 1996/1309.

الطبعة الأولى : 1996.

طبع هذا الكتاب بدعم من برنامج التعاون
بين كلية الآداب ومؤسسة كونراد أديناور

فهرس

- مقدمة

إبراهيم بوطالب 9

- الوثائق المخطوطة المحفوظة في قسم المخطوطات في الخزانة العامة (فترة الحماية)

عبد الكريم حافظي 13

- مركز الأرشيف الديبلوماسي في مدينة نانط في فرنسا

بوشتى بوعسرية 21

- وثائق محفوظة في مراكز الأرشيف الفرنسي حول «حرب الريف»

محمد خرشيش 55

- مقاربة للأرشيف الإسباني من خلال نموذج المصلحة التاريخية العسكرية بمدريد

بوبكر بوهادي 63

- رصد وثائقي أولي حول المغرب والحرب العالمية الأولى (مركز أرشيف وزارة الحربية بڤانسين نموذجاً)

محمد البكراوي 69

- عبد المالك الجزائري من خلال محفوظات ڤانسين

عثمان بناني 77

- آفاق وحدود استثمار تقارير ضبّاط الشؤون الأهلية في كتابة التاريخ

عبد القادر بوراس 89

- لائحة مطالب وطنية مبكرة يقدّمها عالم من فاس إلى المقيم ستيغ سنة 1926

محمد المنوني 113

- الأرصدة الوثائقية الحزبية : وثائق حزب الإستقلال

المصطفى بوعزيز 135

• أرشيف «هاقاس» وكتابة تاريخ الصحافة المغربية
جامع بيضا 161
• تعقيب
رقيّة بلمقدم 203

مداخلات باللغة الفرنسية :

• L'apport du **Bulletin officiel** à l'histoire contemporaine du Maroc
Abdelmajid BENYOUSSEF 17

• L'histoire du mouvement nationaliste au Nord et le problème des archives
Abdelmajid BENJELLOUN 39

• Les archives du Protectorat de la municipalité de Fez (1912-1956)
Mohamed YAKHLEF 171

• La Bibliothèque de la chambre de commerce et d'industrie de Fès : un petit centre de documentation et d'archives du Protectorat
Chafaï EL ALAOUI EL HASSANE 193

مقدمة

أقامت الجمعية المغربية للبحث التاريخي يومي 29 و30 مايو 1995 في كلية الآداب والعلوم الإنسانية مناظرة حول **إشكالية الأرصدة الوثائقية لتاريخ الحماية الأجنبية على المغرب.** ولقد تقدم مجموعة من الباحثين المتخصصين بعروض أعقبتها مناقشات عامة أثيرت من خلالها جل القضايا المتصلة بالرصد الوثائقي لهذه الفترة الحاسمة من تاريخنا المعاصر. ويمكن إجمال هذه القضايا في تشتت هذه الوثائق داخل التراب الوطني وخارجه، وفي هول غزارتها، وفي شدة تنوعها، وفي صعوبة وصول الباحث إليها، وفي ضرورة الِاحتراس عند الِاعتماد عليها، وفي وجوب إشعار الجهات الرسمية بالعناية بهذا الرصيد الهائل من ذاكرتنا الوطنية.

فبخصوص التشتت، نرى أن وثائق الحماية مستودعة هنا وهناك داخل المغرب، وفي عدد من العواصم الأجنبية ؛ منها ما هو مصون مصنَّف، ومنها ما هو في منتهى الإهمال معرَّض للإتلاف. ففي المغرب، إذا اعتبرنا وثائق الحماية المودَعة بكل من الخزانتين العامتين في الرباط وتطوان معروفة ومعتنىً بها في حدود ما تتوفر عليه هاتان الخزانتان من متواضع الإمكانات المادية والبشرية، أدركنا أن ما تخلف من وثائق الحماية في مختلف جهات المملكة سواء منها الرسمية (مثل وثائق القيادات السابعة والمحاكم العسكرية والمدنية ومكاتب المراقبة المدنية وضباط الشؤون الأهلية والبلديات ودور القضاء والمحتسبين) أو غير الرسمية (مثل وثائق الغرف المهنية والصحافة وبعض المكلفين بالتوثيق من الأشخاص والهيئات السياسية وغير السياسية) ما زال يُجهل عنها كل شيء إلّا في القليل النادر. ومجرد الإطلالة على هذا القليل النادر لا يبعث على الِارتياح لما يوجد عليه من التراكم الفوضوي والتغافل المفضيين حتماً إلى الضياع والتآكل.

أما خارج التراب الوطني، فهناك ما هو معروف من وثائق الحماية، وهناك ما هو مضنون به وما زال ينتظر من يسبر أغواره وينقل أخباره إلى الباحثين. فالمعروف من

هذا الصنف موجود بأرشيفات وزارات البلدين الحاميين، فرنسا وإسبانيا، موزعاً على العموم بين وزارتي الخارجية والحربية، بل وموزع بين مدن ذينك البلدين : فوثائق وزارة الخارجية الفرنسية الخاصة بالمغرب توجد في باريس وفي نانط وكذلك وثائق وزارة الحرب الإسبانية فهي موزعة بين مادريد والقلعة دي هيناريس. ولكن باقي الوزارات الفرنسية والإسبانية تنطوي أرشيفاتها حتماً على وثائق متعلقة بفترة الحماية ؛ ولا مناص من تتبعها هنالك، مثلا في وزارات البحرية والمالية والتجارة والصناعة، فضلًا عن المؤسسات الكبرى الرسمية أو غير الرسمية مثل الخزينة الوطنية الفرنسية والأبناك والمقاولات والشركات والوكالات الصحافية والصحف والمجلات، وفضلًا أيضاً عما يوجد ببعض مراكز البحث المتخصصة كالمعهد العالي للدراسات الإسلامية في باريس أو مركز الدراسات المتوسطية بإيكْس آن بروڤانس. وإذا علمنا أن أرشيفات الدول التي كان لها اتصال بالمغرب قد تضم العديد مما من شأنه أن يسلط الأضواء الساطعة على هذه الحقبة، فإننا نرى أن الرصد الوثائقي يقتضي التنقل في كل اتجاه من لندن إلى واشنطن ومن القاهرة إلى موسكو ومن روما إلى برلين.

مما يدرك منه الحجم المهول لوثائق الحماية ومدى غزارتها. ويستنتج من ذلك أن دراستها لن تتم إلا على مدى أجيال وأجيال ؛ وكل ما هدفت إليه مناظرة **الجمعية المغربية للبحث التاريخي** هو فتح الأبواب الأولى وطرح الأسئلة التمهيدية وتوجيه عناية الناشئين من الباحثين إلى ضخامة هذا الميدان وإلى خصوبته بالرغم من الصعوبات والعقبات.

ومن هذه الصعوبات والعقبات ما ترتب على الكثرة كلما فاقت كل حصر من التنوع والتباين كماً وكيفاً. فإذا انطلقنا من الظاهر إلى الباطن، تبين أن دراسة الحماية يمكن أن تبتدئ من فحص وسائل التواصل الجماهيري من صحف ومجلات ومنشورات دورية وظرفية، بما في ذلك أشرطة الإذاعة داخل المغرب وخارجه. ثم لا مناص من فحص الجرائد الرسمية، سواء منها تلك التي كانت تصدر في كلتا المنطقتين السلطانية والخليفية أو التي كانت تصدر في عاصمتي الدولتين الحاميتين باريس ومادريد، وبخاصة منهما الأجزاء المحتوية للمناقشات البرلمانية التي كانت تدور حول أساليب الاستغلال الإستعماري بالمغرب وحول تكاليفه. ثم تأتي في مرتبة ثالثة الوثائق الرسمية الأصلية انطلاقا من البرقيات والمراسلات التي كان المقيمون العامون يتبادلونها مع رؤسائهم في كل من باريس ومادريد، وآعتماداً على التقارير الميدانية أو

النوازلية والمناقشات التي كانت تدور بين المسؤولين عن الحماية أنفسهم أو بينهم وبين الجالية آلإستعمارية، أشخاصاً وجماعات، مما لابد منه للتدقيق في أسباب اتخاذ القرارات أو في ما ترتب عليها من العواقب. ولئن كان جل هذا الصنف من الوثائق مكتوبا في الأصل بالفرنسية أو بالإسبانية، فإن من كان يعمل تحت مراقبة الإدارة الحامية من الموظفين المغاربة كان يكتب حتماً بالعربية مثل الوزراء في بنائقهم والقضاة في مقصوراتهم والباشوات والقواد في جلساتهم القضائية والمحتسبين ومن إليهم. ولا سبيل إلى إغفال ما كتبوا ودونوا بالعربية إبان الحماية.

ولا تقل الوثائق غير الرسمية تنوعا ولا تباينا عن الوثائق المدنية والمخزنية والنقابية الوطنية والأجنبية مثل الشركات والأبناك والتعاضديات والمنظمات السياسية والمهنية التي كانت تكتب وتدون إما بشكل دوري وإما بحسب الظروف والمستجدات : فوثائق الحركة الوطنية جزء لا يتجزأ من فترة الحماية ووثائق زعمائها شهادات حية لا غنى عنها للمؤرخ إلى جانب ما قد يوجد في ملكية بعض كبار المسؤولين عن الحماية من الوثائق الشخصية ولا يعرف عنها شيء ولا يسمع عنها إلا بالصدفة.

وهل يستطيع الباحث أن يشق طريقا له في هذا البحر الزاخر بمفرده ؟! فلقد وقف المتناظرون في هذا الصدد على حاجزين اثنين يعترضان سبيل الباحثين حتى وإن كانوا من ذوي الحركة الخفيفة الراغبين في الترحال والماهرين في تخطي العراقل والمتوفرين على ما يكفي من المال.

أما الحاجز الأول، فيكمن في عدم انفتاح مستودعات الأرشيف الأجنبية أمام الباحثين ما لم يكن قد مر على تاريخ الوثيقة خمسون سنة، إن لم يكن أكثر، مثل ملفات بعض كبار الموظفين الذين لا سبيل إلى الإطلاع عليهاقبل مرور مائة سنة على وفاة أصحابها ؛ وأحيانا لا يكفي حتى مرور هذا العدد المضبوط من السنين لتفتح الوثائق للباحثين مثل ما هو الحال في الوثائق الإسبانية في قلعة هناريس الخاصة بوادي الذهب والساقية الحمراء : فإنها ممتنعة على الإطلاق، وسبب ذلك واضح.

أما الحاجز الثاني، فإنه ناجم عن كيفية التعامل مع هذه الوثائق كلما توافرت وأمكن آلإطلاع عليها. فلقد كان ضباط الشؤون الأهلية من أكثر المسؤولين الأجانب اطلاعاً على الشاردة الواردة من دوائر حكوماتهم. ولكن هل يجوز اعتبار تقاريرهم واستنتاجاتهم أقوالا فاصلة وحقائق تعتمد، مع العلم أن مقاصدهم البعيدة كانت

استعمارية وغاياتهم الآنية وظائفية مصلحية ترمي – فيما ترمي إليه – إلى إقناع رؤسائهم بقدراتهم وبمسايرتهم في طروحاتهم. وقس على هذا الباقي من أصناف الوثائق المُومَى إليها آنفاً ما يُلزِم الباحث بتشديد التأني وطول التحري والعمل على حك وثيقة بأكثر ما يمكن من مثيلاتها قبل أن يتأتى تأويلها الصحيح وتُسْتَخْرَج منها الخلاصة القريبة من حقيقة ما وقع.

وكانت الخلاصة العامة للمتناظرين ضرورة إثارة انتباه الجهات المسؤولة إلى وجوب العناية بهذا الكنز الهائل من وثائقنا التي تنطوي على جانب حيوي من ذاكرتنا الوطنية، وإلى ما هو معرَّض له من التَّلف والضياع إن لم تسخِّر له الدولة ممكناتها من الرجال والأموال.

إبراهيم بوطالب

مقدمة1

الوثائق المخطوطة المحفوظة
في قسم المخطوطات في الخزانة العامة
(فترة الحماية)

عبد الكريم حافظي
الخزانة العامة ـ الرباط

تعتبر الوثيقة لبنة أساسية في كتابة الأحداث التاريخية، في مختلف الميادين السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية. فهي المصدر الوحيد للمعلومات عند الباحث بصفة عامة والموثق بصفة خاصة. ومما لا جدال فيه أن الوثيقة هي الدليل على الشخصية الحضارية لأمة من الأمم، وإلّا كان التاريخ مجرد سرد للأحداث عن طريق الروايات المتوافرة والتخمينات.

وقد لمسنا آهتماما متزايداً بالوثائق لدى السادة الأساتذة والباحثين، وذلك من خلال كثرة الإرتياد للبحث في هذا الميدان في الخزانة العامة.

وسأحاول التطرق، في جزء صغير من هذا العرض الخاص بالوثائق المغربية خلال فترة الحماية، للوثائق المخطوطة المحفوظة في الخزانة العامة.

يضم قسم المخطوطات ثلاث مجموعات من الوثائق المستقلة بترتيبها :

ـ المجموعة الأولى : هي الوثائق التي وصلت إلى الخزانة العامة عن طريق جائزة جلالة الملك الحسن الثاني للمخطوطات والوثائق.

ـ المجموعة الثانية : وثائق امحمد بركَاش.

ـ المجموعة الثالثة : الحوالات الحبسية.

المجموعة الأولى : من المعلوم أن وزارة الشؤون الثقافية تمنح جائزة سنوية للمخطوطات والوثائق، وهي سُنة حميدة ساهمت إلى حد كبير في إغناء الخزانة العامة بنوادر المخطوطات والوثائق التي وصل عددها في حدود سنة 1988 إلى 1346 مخطوط و4637 وثيقة مصورة على أشرطة الميكروفيلم قدمت من مختلف المدن المغربية وكان القسط الكبير منها لمدينة الرباط التي وصل عدد الوثائق المقدمة فيها إلى 2433 وثيقة في مختلف المواضيع، تليها مدينة فاس بـ715 وثيقة، ومدينة مكناس بـ386 وثيقة، ومدينة الدار البيضاء بـ176 وثيقة، ومراكش بـ286 وثيقة، وبني ملال بـ128 وثيقة، ومدينة تطوان بـ110 وثيقة.

ويجب الإشارة إلى أن قسم المخطوطات شرع في إعداد فهرس بطاقي لهذه الوثائق سيكون في متناول الباحثين عما قريب إن شاء الله.

أما آلمخطوطات، فلها فهرس بالعنوان والمؤلِّف، وهو رهن إشارة الباحثين. ومن بين الوثائق التي تمت فهرستها والِإطلاع عليها، وثيقة تحمل رقم 53 وفي أسفلها توقيعها يقال إنها لفقهاء مثل الونشريسي، وهي أقدم وثيقة، وهي مؤرخة بتاريخ 998 هـ. وسأورد بعض الوثائق على سبيل المثال :

– ظهير علوي صادر عن السلطان مولاي عبد العزيز يخاطب فيه القائد محمد بن يحيى الجديدي، ويلفت فيه نظره إلى الدسائس التي يقوم بها بعض الأطباء الأجانب في مواضع من المراسي المغربية، وهي مؤرخة بتاريخ 8 شوال سنة 1316 هـ وتحمل رقم 13 د، أي الدار البيضاء، 1970.

– رسالة صادرة عن السلطان مولاي عبد العزيز إلى القائد العياشي السعيدي يأمره فيها أن يستوفي الزكاة من إيالته، وهي مؤرخة بتاريخ 22 ربيع الثاني 1316 هـ تحت رقم 1970/26 الدار البيضاء.

– ظهير صادر عن السلطان مولاي عبد العزيز بإقرار حدو بن حسن العماري على جعله فلّاحاً مع الجانب الملكي بتاريخ 20 صفر 1313 هـ.

– ظهير صادر عن السلطان مولاي عبد العزيز موجَّه للقائد ولد أبا محمد، يفرض الترتيب السنوي على إيالة البهاليل وتعين ما يعطى عن كل نوع من أنواع الماشية والأشجار والمزروعات، وهو مؤرخ بتاريخ جمادى الأولى 1320 هـ.

وهناك وثائق وفتاوي علمية في ورقة عدلية واحدة في إثبات نسب مولاي سعيد

بن عبد الله الشيخ مولاي عبد القادر الجلالي، وهي مؤرخة بتاريخ 16 رجب سنة 1347هـ.

هذا، بالإضافة إلى عدة ظهائر حسنية موجهة إلى القواد والأمناء في آلمراسي في مواضيع مختلفة.

المجموعة الثانية: هي وثائق امحمد بركَاش، وصلت إلى قسم المخطوطات سنة 1975؛ وتضم 739 وثيقة لها أهمية متميزة نظراً للمكانة التي كان يتمتع بها وللمناصب التي تقلدها كمنصب باشا على مدينة الدار آلبيضاء، ونائب السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان على مدينة طنجة، ومكلّف بالِاتصالات الخارجية وآلمفاوضات التي كانت تجري بين المملكة المغربية وممثلي الدول الأجنبية التي كانت لها علاقات سياسية واقتصادية بالمفهوم الحالي مع بلادنا، سواء المقيمون في مدينة طنجة التي كانت تعتبر إلى عهد قريب آلمدينة الدبلوماسية أم المقيمون في ما وراء البحار.

فهذه المجموعة من الوثائق تغطي مواضيع مختلفة، سأتحدث عن بعضها على سبيل المثال :

* وثائق تجارية بين المغرب وإنجلترا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال وبلجيكا، وعددها 57 وثيقة ؛
* وثائق تتعلق بالشكاوي المغربية ــ الفرنسية : 13 وثيقة ؛
* وثائق تتعلق بالشكاوي المغربية ــ الإسبانية : 22 وثيقة ؛
* وثائق تتعلق بالشكاوي المغربية ــ الإنجليزية : 7 وثائق.

وهناك شكاوي أجنبية ــ مغربية، مثلا :

* مغربية ــ فرنسية : 18 وثيقة
* مغربية ــ إيطالية : 3 وثائق.
* مغربية ــ أمريكية : 4 وثائق.
* مغربية ــ إنجليزية : 13 وثيقة.
* مغربية ــ إسبانية : 26 وثيقة.

وهناك وثائق تتعلق بالحماية القنصلية وأخرى موجهة إلى الأمناء؛ وظهائر؛ وبعض الرسائل الواردة من الدول الأجنبية وعددها 25 وثيقة.

هذا، بالإضافة إلى ظهائر خاصة بالسيد امحمد بركَاش خلال عهد سيدي محمد بن عبد الله وعهد مولاي الحسن الأول بلغت 32 وثيقة. ومجموع هذه الوثائق مصورة على أشرطة مصغرة، وفي متناول الباحثين.

المجموعة الثالثة : تشتمل على الحوالات الوقفية، وهي 67 حوالة عبارة عن عقود عدلية متنوعة أغلبها عقارات محبسة على المساجد والأضرحة وطلاب العلم. وهناك بعض العقود الزوجية ووثائق إثبات النسب. وقد أرسلت بعض الحوالات الأصلية إلى نظارات الأحباس الخاصة بالمدينة التي تشملها بعد الاحتفاظ بنسخ مصورة على الميكروفيلم. وبقي محفوظا في الخزانة العامة 43 حوالة أصلية، منها 23 حوالة من مدينة فاس، وهي المدينة التي تشتمل على أكبر عدد من الحوالات، نظراً للدور العلمي الذي كانت ولا تزال تقوم به جامعة القرويين، تليها مدينة مكناس من حيث عدد الحوالات وكلها تقريبا عقود وقفية على المساجد والمارستانات والأضرحة.

وفهارس الحوالات رهن إشارة الباحثين.

L'APPORT DU *BULLETIN OFFICIEL* À L'HISTOIRE CONTEMPORAINE DU MAROC

Abdelmajid BENYOUSSEF
Direction du Livre, des Bibliothèques et des Archives
Ministère de la Culture - Rabat

Les chercheurs étrangers, surtout occidentaux, en visite aux principales bibliothèques marocaines et travaillant sur l'histoire contemporaine du Maroc, n'hésitaient pas à faire de longues recherches dans la collection du *Bulletin Officiel du Protectorat de la République Française au Maroc* et à dépouiller systématiquement ses volumes.

Chaque numéro du *Bulletin Officiel* contenait une mine de renseignements pour le chercheur et jouait le rôle de palliatif par rapport à la rareté des archives administratives qui dormaient dans des cartons, loin du regard et de l'indiscrétion des fouineurs.

Dès l'installation du protectorat français sur le Maroc, des instruments de travail et de commandement s'avéraient nécessaires pour mener à bien la tâche de la puissance dominatrice. Parmi ces instruments, le *Bulletin Officiel* était incontournable. Ainsi, par arrêté résidentiel du 2 septembre 1912, le Résident Général de la France au Maroc créait le *Bulletin Officiel du Protectorat de la République Française au Maroc* dans ses éditions française et arabe (*B.O.* du 1er novembre 1912). La mission du *B.O.* est de "publier les décrets et décisions du Gouvernement chérifien, les lois, décrets, arrêtés et décisions du Gouvernement de la République, relatifs au Maroc, ainsi que les arrêtés et décisions du Commissaire Résident Général" (Art. 1)

Ce dernier était rattaché au Cabinet civil du Résident général et dont le chef du cabinet assure la direction et la rédaction (Art. 3).

Très vite, le *B.O.* prit son autonomie et fut érigé en service du Bulletin Officiel au Secrétariat Général du Protectorat (Arrêté résidentiel du 13 juin 1913) et sera rattaché par la suite au Service des Études législatives (arrêté résidentiel du 16 janvier 1917).

Ainsi, un instrument juridique et d'information fut créé *ex-nihilo* par les autorités françaises et devint un support parallèle à la machine militaire pour asseoir solidement le Protectorat français sur le pays.

Au départ, le *Bulletin Officiel* était publié à Casablanca et à Rabat sur les rotatives de l'Imprimerie Rapide G. Mercier et C° et tiré à 2000 exemplaires (voir les 10 premiers numéros du *B.O.* de l'année 1912-1913).

L'édition française était divisée en 2 grandes parties :

A - **Une première partie** était réservée à la publication

a) des textes officiels : Dahirs, arrêtés, ordres, décisions, circulaires.

Nous relevons comme exemples :

- Traité conclu entre la France et le Maroc le 30 mars 1912 pour l'organisation du Protectorat français dans l'Empire chérifien (*B.O.* n° 1, 1er novembre 1912) ;
- Décret nommant le Commissaire Résident Général de la République Française au Maroc (*B.O.* n° 1, 1er novembre 1912) ;
- Décret fixant les attributions et les pouvoirs du Commissaire Résident Général (*B.O.* n° 1, 1er novembre 1912) ;
- Dahir chérifien relatif à la conservation des monuments et inscriptions historiques (*B.O.* n° 5, 29 novembre 1912) ;
- Arrêté viziriel du 7 juillet 1928 frappant d'expropriation les terrains nécessaires à la construction de la ligne de chemin de fer de Settat à Oued Zem, dite des phosphates, entre P.H. 820 et 1199+42 (*B.O.* n° 824, 7 août 1928) ;

b - des textes non officiels : comptes-rendus des cérémonies des séances du conseil du gouvernement, avis, communications et informations diverses.

Nous relevons entre autres :

- Inauguration officielle de la station de radiodiffusion "Radio-Maroc" (*B.O.* n° 822, 24 juillet 1928) ;
- Renseignements statistiques des chemins de fer du Maroc (*B.O.* n° 821, 17 juillet 1928) ;
- Relevé climatologique du mois de mai 1928 (*B.O.* n° 819, 3 juillet 1928) ;
- VIe Congrès de l'Institut des Hautes Études Marocaines, 10-12 avril 1928 (*B.O.* n° 819, 3 juillet 1928) ;
- Situation de la Banque d'État du Maroc au 30 novembre 1927 (*B.O.* n° 793, 3 janvier 1928) ;

c - Enfin, pour clôturer la première partie, une série hebdomadaire intitulée *"Situation politique et militaire de la zone française du Maroc à la date de....."* a paru dans le *Bulletin Officiel* chaque semaine de 1912 à 1924 inclus. Cette dernière recensait le mouvement des troupes, les tribus "pacifiées" et donnait un aperçu sur les fronts.

Cette série a disparu brusquement en 1924 et a été reprise en publication indépendante sous le titre de : *Rapport sur l'activité des services du Protectorat,* édité et publié par la Résidence Générale de la République française au Maroc.

Cette publication n'a pas duré assez longtemps. On recense 8 rapports parus entre 1924 et 1931 et un seul rapport paru en 1951.

Ces rapports dressaient le bilan annuel des activités du Secrétariat général du Protectorat et des principales directions qui faisaient fonction de ministère à l'époque.

- S.G.P. et services rattachés ;
- Makhzen et Direction des Affaires chérifiennes :
  - Grand Vizirat,
  - Justice religieuse,
  - Justice Makhzen,
  - Administration des Habous,
  - Chancellerie des Ordres chérifiens ;
- Direction des Affaires Indigènes ;
- Direction Générale des Finances ;
- Direction des T.P. ;
- Direction de l'Agriculture, du Commerce et de la Colonisation ;
- Service du Commerce et de l'Industrie ;
- Direction Générale de l'Instruction Publique, des Beaux-Arts et des Antiquités ;
- Direction de l'Office des P.T.T. ;
- Direction des Eaux et Forêts ;
- Service Topographique Chérifien ;
- Direction de la Santé et de l'Hygiène publiques ;

Le premier rapport édité en 1916 est attribué à Lyautey et rédigé par lui, s'intitule : *Rapport général sur la situation du Protectorat du Maroc au 31 juillet 1914* - Rabat, 1916, 502 p.

B - **La deuxième partie du *Bulletin officiel* :** est réservée à la publicité réglementaire, légale et judiciaire : Réquisition d'immatriculation des immeubles et des avis de bornages, délimitation des immeubles domaniaux et des terres collectives, avis d'adjudication et d'ouverture d'enquête, annonces concernant les sociétés commerciales et les particuliers.

Nous relevons comme exemples :

- Propriété foncière : extraits de réquisition (*B.O.* n° 819, 3 juillet 1928) ;
- Annonces légales, réglementaires et judiciaires (*B.O.* n° 819, 3 juillet 1928) ;
- Avis de clôture et bornages (*B.O.* n° 819, 3 juillet 1928) ;

Le *Bulletin Officiel* s'adonnait à la publicité commerciale et consacrait, dans chaque numéro paru, au moins deux pages à ces annonces lucratives.

مركز الأرشيف الديبلوماسي في مدينة نانط في فرنسا

بوشتى بوعسرية
كلية الآداب ــ مكناس

يعتبر مركز الأرشيف الديبلوماسي في نانط التابع لوزارة الخارجية الفرنسي في كي دورسي (Quai d'Orsay) في باريس من أغنى الأرشيفات التي تضم أرصدة وثائقية تخص عهد الحماية الفرنسية في المغرب. ومن المعلوم أن هذا المركز لم يفتح أبوابه في وجه الباحثين إلا في شهر أكتوبر 1987، لِما تطلب ذلك من تنظيم وترتيب لهذه الوثائق الصادرة عن الإدارات الفرنسية، سواء أتعلق الأمر بالمركزية منها في الإقامة العامة أم تعلق بالإقليمية الخاصة بكل الجهات المغربية المصنَّفة عسكرية أو مدنية.

وتطلب الأمر ستة عشر عَاماً من العمل المستمر لتصنيف هذه الوثائق التي وضعت في مدينة نانط (Nantes) منذ سنة 1970–1971، لتصبح رهن إشارة الباحثين في تاريخ الحماية الفرنسية في المغرب، خاصة إذا علمنا أن عددها يعد بمائات الآلاف موزَّعة في حزمات وصناديق وسجلات تعد بعشرات الآلاف. وليست أهمية هذه الكمية الضخمة من الوثائق في كثرتها، ولكن في ما تزخر به من معلومات متنوعة تغطي شتى أنواع الحياة السياسية والِاقتصادية والِاجتماعية والتعليمية والدينية وغيرها من الميادين.

إن الحديث عن الأرصدة الوثائقية في نانط لا ينفصل عن التعريف بالمؤسسات التي صدرت عنها، ونعني بذلك الجهاز الإداري للحماية وخاصة السياسي منه، بحكم أن الطابع الديبلوماسي هو الغالب على الوثائق المحفوظة في مدينة نانط.

I ـ أرشيف المصالح المقيمية المركزية

جاء في المعاهدة[1] التي نظمت بموجبها الحماية الفرنسية في المملكة الشريفة الموقعة بين الطرفين الفرنسي والمغربي يوم 30 مارس 1912، ما يلي : «(...) قد آتفقنا على تأسيس نظام جديد في آلمغرب مشتمل على الإصلاحات الإدارية والعدلية والاِقتصادية والمالية والعسكرية...». وكان المكلف بتطبيق هذه السياسة الإصلاحية المقيمُ العام الفرنسي في آلمغرب الذي حددت مهامه في الفصل الخامس من معاهدة الحماية سالفة الذكر. وقد أقام هذا المقيم تحت سلطة مجموعة من المصالح المركزية والإقليمية لتطبيق خطته وبرامجه التي يراها قمينة بتحقيق أهداف معاهدة الحماية. ويأتي في مقدمة المصالح المقيمية التي تحتوي أرشيفاتها على وثائق في مدينة نانط :

1) **ديوان الوزير المفوض المنتدب في الإقامة العامة** : يقوم هذا المعتمد الفرنسي بتعويض المقيم العام في المغرب أثناء غيابه لسبب من الأسباب، ويسير دفة الحكم نيابة عنه. ونظراً لدور هذه المصلحة الذي لا يقل أهمية عن دور باقي المصالح الآتي ذكرها، فقد خلفت كمية هائلة من الوثائق، غطت مرحلة تاريخية تمتد من سنة 1923 إلى 1956. جمعت هذه الوثائق في 271 حزمة (liasses) إضافة إلى مجموعة من الملفات (dossiers) خصصت للسنوات العشر الأخيرة من عهد الحماية الفرنسية في آلمغرب (1946ـ1956)؛ كذلك هناك ملفات تهم وضعية المغرب في علاقته بفرنسا، ويرجع تاريخها إلى سنوات الحرب العالمية الثانية (1939ـ 1945)، وأغلب وثائقها تؤرخ للتنظيم الاِقتصادي في المغرب أثناء هذه الحرب وتحمل رقم 57ـ83.

ومن محتويات هذه الوثائق أيضاً ما تعلق بـ**مكتب المغرب** في فرنسا، والـ**مكتب الشريف للفوسفاط** (1943ـ1947)، ومراقبة الأسعار والتموين في ما بين 1938 و1945، وإحصاءات تجارية (1939ـ1946)، وإدارة الأشغال العمومية والمعادن والكهرباء (1934ـ1945)، وتنظيم الصناعات والنقابات والأجور وكل ما له علاقة بالميدان الاِجتماعي في ما بين 1931 و1945.

---

(1) ذكر عبد الرحمان بن زيدان النص الأصلي في جزء من مخطوط **الإتحاف**، الموجود حالياً في أرشيف الخزانة الحسنية بالرباط تحت رقم 11769، ص. 39، 40. ويوجد نص معاهدة الحماية الأصلي في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية في كي دورسي (Quai d'Orsay) في باريس، كما توجد نسخة منه في أرشيف نانط (انظر الملحق المرافق).

2) **الكتابة العامة للحماية** : يقوم الكاتب العام للحماية الفرنسية في المغرب بضمان المركزية الإدارية، والمراقبة والتنسيق بين الإدارات التي سميت بـ**المصالح الشريفية الجديدة**، وعددها تسعة، وهي : إدارات المالية، والجمارك، والأشغال العمومية، والفلاحة، والإنتاج الصناعي والمعدني، والبريد والتلغراف والتليفون، والصحة العمومية، والشغل، والشؤون الاجتماعية.

كما كانت للكاتب العام للحماية علاقات بالمراقبين المدنيين والمراقبين في البلديات وبكل الإدارات العامة وموظفيها...

ونظراً لتعدُّد اختصاصاته، تعددت مهامه وبالتالي كثرت الإدارات التابعة له. مما أعطى ثروة وثائقية مهمة قدرت بـ414 حزمة (liasses) تغطي سنوات 1914 إلى 1954، وتتنوع مواضيعها بتنوع الإدارات الصادرة منها : فهي تخص قوانين الموظفين وتسيير شؤونهم، والحالة المدنية ؛ كما أن هناك مجموعة من الصناديق التي تحتوي على وثائق خاصة بحالة الأسواق في المغرب، ومراقبة الأسعار؛ وأخرى خاصة بأصحاب المهن الحرة، كالمهندسين والسياسة المعمارية ؛ إضافة إلى وثائق تهم المكتب الشريف للفوسفاط.

كما نجد مجموعة من الوثائق تحت عنوان أوراق (papiers) مرقمة من 387 إلى 393 تخص سنوات 1920 إلى 1935، وأصلها من المراقبات المدنية، لكون هاته الأخيرة مرتبطة بالكتابة العامة للحماية خلال هذا التاريخ، وذلك قبل أن تصبح في سنة 1936 تابعة لمديرية الشؤون السياسية. وتأتي بعد هذه المجموعة من الوثائق، وثائق تغطي الفترة المتراوحة ما بين 1932 و1950 تحت أرقام 394–414.

وعموما، فإن وثائق الكتابة العامة للحماية تهم مجالات متعددة يمكن حصرها فيما يلي: التطورات السياسية، والقرارات الخاصة بموظفي الحماية ما بين 1936 و1944، ومختلف الجمعيات، والشؤون المالية، والميزانية، والجمارك، والأملاك المخزنية، والغرف الاستشارية، ومجالس شؤون الحكومة، والمسائل الإسلامية، والشؤون السلطانية، والشؤون الأهلية، والبلديات، والمهن الحرة، والصحة، والشغل، والأجور، والنقابات، والإضرابات (1930–1953)، والعدالة، والسجون، والأمن، والنقل، والفلاحة، والاستيطان، والغابات، (1917–1950)، والمكتب الشريف للفوسفاط، والأشغال العمومية، والسكن الأهلي، والموانئ، والمياه، والوكالات، وأسواق

الدولة، والفنون الجميلة، والمآثر التاريخية، والمعمار، والشؤون الديبلوماسية، والإمتيازات الأجنبية (1914–1946)، والحالة المدنية، ومصلحة المراقبة المدنية (1920–1930).

وهكذا يظهر من كثرة هذه الإدارات، غنى أرشيف الكتابة العامة للحماية من الوثائق التي لم يستعمل بعضها لحدِّ الآن.

3) **الديوان العسكري**: اكتست هذه المصلحة أهمية قصوى في عهد المقيم العام ليوطي (Lyautey) (1912–1925)، وفيها تحفظ مراسلاته الخاصة بتوجيه عمليات التمهيد لاحتلال البلاد (pacification) وتنظيمها حسب طريقته. وهذه المراسلات محفوظة في سجلات، وإن كانت أهميتها قد نقصت بعد سنة 1934، أي بعد نهاية ما تسميه الوثائق الفرنسية بـ«التهدئة»، وكذلك أثناء حكم المقيمين العامِّين المدنيين. إلّا أن هذه الوثائق أصيبت بنقص كبير أثناء وضعها في قصر فانسان ما بين 1956 و1959، لأن المشرفين على قسم الوثائق في هذا القصر أخذوا منها مجموعة كثيرة باتفاق مع وزارة الشؤون الخارجية في كي دورسي (Quai d'Orsay)، ونقل منها إلى أرشيف نانط جزء ضئيل، وتم تقسيمها إلى أربع مجموعات فيها فراغات كثيرة، وهي على الشكل التالي :

* المجموعة أو السلسلة الأولى : 1–4 من 1912 إلى 1913، وتضم المراسلات المتبادلة ما بين وزراء الحربية ووزراء الشؤون الخارجية ؛
* المجموعة الثانية : 1–8 من 1912 إلى 1913، ووثائقها عبارة عن مراسلات ما بين الجنرالات حكام الأقاليم العسكرية والمصالح المركزية للإقامة العامة ؛
* المجموعة الثالثة : 1–80 من 1912 إلى 1912، وتشتمل على سجلات النسخ الأصلية (minutiers) لدقائق الأمور الخاصة بالمراسلات المختلفة؛
* المجموعة الرابعة والأخيرة : 1–13 من 1912 إلى 1934. وهي عبارة عن مراسلات سرية موجهة إلى القائد الأعلى للجيوش الفرنسية في المغرب، وإلى وزراء البحرية والحربية وإلى الضباط وضباط الصف في القيادة العليا، وإلى المصالح المركزية في الإقامة العامة.

ونجد في نهاية هذه السلسلة، مجموعة من الملفّات خاصة بالمسائل البحرية لسنوات 1923–1940.

والملاحظ أن وثائق الديوان العسكري المحفوظة في مدينة نانط قليلة جداً، إذا ما قورنت بما هو محفوظ في قصر فانسان في باريس من الوثائق العسكرية.

4) **الديوان الديبلوماسي ـ السياسي**: جاء في الفصل الخامس من معاهدة الحماية الفرنسية في المملكة الشريفة المؤرخة بتاريخ 30 مارس 1912: «يكون المندوب المقيم العام هو الواسطة الوحيدة بين جلالة السلطان ونواب الأجانب، كما يكون الواسطة أيضا في المصارفة التي لهؤلاء النواب مع الدولة المغربية»، وبمقتضى هذا الفصل، أعطيت المقيم العامَّ صفةُ وزير الخارجية للسلطان، بحيث صار الواسطة بين هذا الأخير والدول الأجنبية ؛ وبذلك أصبحت الإقامة العامة تمثل الديبلوماسية المغربية. ونظراً للعلاقات التي كانت تربط المغرب بمجموعة من الدول الأجنبية، ونظراً لتشعب هذه العلاقات وشموليتها، فقد ترتب عن ذلك عدة مراسلات واتفاقيات تهم مختلف الميادين، كونت ركاماً غزيراً من الوثائق لا يقل عن المعلومات التي يضمها. وقد قدرت هذه الربائد والمحفوظات بـ 1107 حزمة (liasses) تغطي عهد الحماية الفرنسية في المغرب، سواء على الصعيد الديبلوماسي أم في باقي النشاطات الأخرى التي تضمها ملفات عامة. وقد قسمت هذه الوثائق كرونولوجيا إلى قسمين كما يلي :

* **السلسلة الأولى**، وتبدأ من سنة 1911 وتنتهي عند الحرب العالمية الثانية (1939ـ1945)، وتعالج وثائق هذه السلسلة المواضيع التالية : ملفات الموظفين في الديوان السياسي والقنصليات الأجنبية في المغرب، والسلاطين، ومولاي عبد العزيز، ومولاي حفيظ، ومولاي يوسف، وسيدي محمد بن يوسف، ومولاي عرفة (1911ـ1947)، ثم هناك وثائق خاصة بالشخصيات المخزنية البارزة، وهناك المعاهدات الدولية ما بين المغرب وباقي الدول الأجنبية، وقانون مدينة طنجة، وإدارة الأمن فيها وميناؤها، والمنطقة الخليفية وعلاقتها بإسبانيا، والأشغال العمومية، والسكة الحديدية، والموانئ ثم بعض الشخصيات البارزة كعبد المالك بن محيي الدين والريسوني (1913ـ1924)، والقنصليات الفرنسية في أهم المدن المغربية كالدار البيضاء والرباط وفاس ومكناس ومراكش ومزكان (الجديدة) وأسفي وموجادور (الصويرة) : 1908ـ1939. ومن المواضيع الأخرى التي تعالجها وثائق الديوان الديبلوماسي، نجد العدالة الفرنسية والأهلية، والمراقبة المدنية، وظهائر الإدارة الشريفة، والضرائب البدوية (الترتيب) والحضرية، والبحرية التجارية، والبريد، والراديو، والتعليم، والصحة، والفلاحة والاستيطان، والملاحة الجوية، والمسائل المالية، والأبناك والقروض، والحدود الجزائرية

الموريطانية، والبعثات المدنية والعسكرية، وشرفاء وزان، وأملاك المخزن والأحباس، والمسائل العقارية، والحالة المدنية، والحمايات، والتجنس، والتهريب، والسياسة الأهلية، والمسائل الإسلامية، والإسرائيلية، والصهيونية، والشيوعية، والحج، والمسائل العسكرية، والصحافة، والشؤون الألمانية في المغرب، وأحداث 1912، والشؤون الأوربية والأمريكية في المغرب، والسينما، وحرب 1914-1918.

* **السلسلة الثانية** : بين 1945 و1954، وتتعلق وثائقها بالبروتوكول، ونشاط أمريكا في المغرب، وقواعدها الجوية، وتغلغلها الإقتصادي، وإدارة طنجة، والمغرب والرأي الدولي والوطني، والحزب الشيوعي المغربي، وإفريقيا الفرنسية، والملاحة الجوية، والبحرية، والمسائل الدينية، والمواصلات، إلخ.

ويلاحظ من خلال عرض محتويات السلسلتين الوثائقيتين المتعلقتين بالديوان الديبلوماسي أن السلسلة الأولى التي تنتهي عند الحرب العالمية الثانية أغنى من حيث الكم الوثائقي ومن حيث تنوع مواضيعها وتشعبها، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى كون فرنسا تعمل على تركيز وجودها بالمغرب والقضاء على كل ما من شأنه عرقلة هذا التركيز، داخلياً وخارجياً. لذلك كانت الأحداث تتسارع، وخاصة منها ما يتعلق بالجانب الديبلوماسي. أما السلسلة الثانية، فقد تناولت وثائقها مواضيع متعددة مع التركيز على أهمية الدور الأمريكي في المغرب، بحكم أن أمريكا بدأت تهتم أكثر بالمسألة المغربية منذ سنة 1942 وزيارة رئيسها روزفلت للدار البيضاء واتصاله بسلطان المغرب سيدي محمد بن يوسف دون واسطة المقيم العام «وزيره» في الخارجية.

5) **الديوان المدني** : تشتمل رصائد الديوان المدني للمقيم العام الفرنسي في المغرب على مجموعة من الوثائق تقدر عدد حزماتها بـ595. وتغطي فترة الحماية بأكملها (1912-1956). وترتب هذه الوثائق كرونولوجيا ابتداء من سنة 1917 إلى نهاية الحرب العالمية الثانية (1945). وهذه الوثائق مراسلات تخص السياسة العامة للإقامة العامة، بما في ذلك مراقبة النشاط الوطني، وسير العمليات الإنتخابية الخاصة بالغرف المختلطة ومراقبة الصحافة، والإستعراضات المتنوعة. ونجد ضمن هذه السلسلة من وثائق الديوان المدني ما يتعلق بفترة ما بين الحربين من البروتوكول الخاص بهذه المصلحة والمراسلات الكثيرة ذات الطابع السياسي المدني، وهي مجموعة في

سجلات تحت أرقام 1 و4 و477 و547 و549، وبعضها يرجع تاريخه إلى سنة 1912 وينتهي سنة 1945.

ومن المصالح التابعة مباشرة للكاتب العام للحماية الفرنسية بالمغرب والتي تحتوي على وثائق تعد بعشرات الآلاف، هناك :

6) إدارة الداخلية (إدارة الشؤون السياسية سابقا) : ومهمة هذه الإدارة مراقبة السياسة العامة للبلاد، ويتبع لها المراقبون المدنيون، وضباط الشؤون الأهلية، والباشوات، والقواد، والشيوخ، ورؤساء المصالح البلدية. ونظمت هذه الإدارة بقرار مقيمي مؤرخ بتاريخ 25 يونيه 1946، معوضاً بذلك القرار المقيمي السابق، المؤرخ بتاريخ 20 يونيه 1936 الذي أنشأت بموجبه إدارةُ الشؤون السياسية التي كانت تتحكم في مصالح الشؤون الأهلية والإستعلامات، المراقبةَ المدنية والإدارة البلدية والأمن.

وتمثل سلسلة هذه الوثائق 969 حزمة (liasses) وصندوق (cartons)، كانت نتاج السنوات العشرين الأخيرة من عمر الحماية الفرنسية في المغرب. وتضم هذه الوثائق ــ أيضا ــ ملفات (dossiers) شؤون السياسة الأهلية ووسائل المراقبة والأمن وكل المسائل التي تهم النظام العام داخل البلاد. وعموماً تخص هذه الوثائق : تنظيم مصالح الإقامة العامة، والإدارات العامة ذات الطابع السياسي الداخلي العام، والدفاع الوطني، والمدرسة العسكرية «الدار البيضاء» في مكناس، وحرب 1939ــ 1945، ومراقبة تحرك الأجانب في المغرب، والغرف الإستشارية المغربية، ومجلس الحكومة، والصحافة الفرنسية والعربية، والمسرح العربي، والراديو، وتنظيم الحمايات، والبلديات، وجماعات القبائل، والمسائل السياسية، والأحزاب السياسية، والجمعيات المختلفة...

وهكذا تعتبر مصلحة إدارة الداخلية وزارة للداخلية. لذلك جاءت وثائقها في مجملها ذات طابع سياسي وأمني.

7) إدارة الشؤون الشريفية : أُنشئت هذه الإدارة بظهير 20 يونيه 1920، للسهر على مراقبة مصالح الإقامة العامة الفرنسية في المغرب، ولمراقبة وزارات المخزن، وضمان الإتصال بين الحكومة الشريفة والإقامة العامة.

وكانت هذه الإدارة تحت السلطة المباشرة للكاتب العام للحماية؛ ويشرف عليها مستشار الحكومة الشريفة، الذي يقدم للسلطان وللصدر الأعظم مشاريع

ظهائر وقرارات وزارية للمصادقة عليها، لحساب الإقامة العامة، كما يحضر مجلس الوزراء المخزني.

يصل عدد حزمات وثائق هذه الإدارة إلى 336 حزمة (liasses)، وتخص كل ما يتعلق بالأهالي من إدارة وشرع، وعدالة مخزنية، وقضايا إسرائيلية، والتعليم الإسلامي العالي في القرويين على آلخصوص.

8) مديرية الشؤون الأهلية : بدأ عمل هذه المديرية في السنوات الأولى من حكم ليوطي، وصدر ظهير تأسيسها في 2 يونيه 1917، ووضعت تحت سلطتها مصلحة الإستعلامات، وظلت هذه المديرية قائمة الذات إلى سنة 1936 حين ألغيت بظهير 20 يونيه، وهو اليوم الذي أُنْشِئَتْ فيه مديريَّةُ الشؤون السياسية التي صارت لها السلطة على مصلحة الشؤون الأهلية والإستعلامات وريثةِ مديرية الشؤون الأهلية. ويرجع سبب هذا التغيير الإداري إلى طبيعة المرحلة التي كانت تعيش عليها البلاد، فبعد الإنتهاء من عمليات احتلال المغرب سنة 1936، تطلّب الأمر إعادة تنظيم المصالح السياسية للإقامة العامة.

وتمثل الوثائق المتجمعة داخل هذه المديرية 475 حزمة (liasses)، وتتضمن معلومات عن كل ما له علاقة بالأهالي وخاصة القبائل، وبالتسيير العام لمنطقة الشمال، ثم إقليم الرباط، وعموماً السياسة العامة المتعلقة بالأهالي في آلمنطقة الفرنسية، والعمليات العسكرية التي كانت القبائل مستهدفة لها تمهيداً لاحتلالها والسيطرة عليها، ورؤساء هذه القبائل، ومسائل الحدود الجزائرية ـ المغربية، إضافة إلى تنظيمات الحماية الفرنسية في آلمغرب.

وعموما، يمكن آختصار المواضيع التي تناولتها وثائق مديرية الشؤون الأهلية في :

- القيادة العامة للشمال (1918ـ1924)؛
- إقليم الرباط (1912ـ1920)؛
- كل ما يتعلق بالأهالي (1912ـ1934).

وكان المراقبون المدنيون، وضباط الشؤون الأهلية ينجزون دراسات تهم كل ما يتعلق بالأهالي وخاصة القبائل.

9) جذاذات القبائل : وتضم معلومات مفصلة ودقيقة عن القبائل المغربية التابعة إدارياً لكل مركز أو ملحقة أو مكتب أو دائرة. وقد جمع هذه المعلومات ضباطُ الشؤون الأهلية والمراقبون المدنيُّون الذين عُيِّنوا لهذه المهمة في كل البوادي والمدن المغربية : في مكاتب رؤساء الأقاليم، وفي القيادة العامة، وإدارة الداخلية. وكانت سلطتهم في حدود دوائرهم لا تقل كثيراً عن سلطة المقيم العام على المستوى المركزي : فهم يمثلون الدولة الحامية، ولكنهم في الوقت نفسه وكلاء مخزنيون، ولم يكن يغيب عنهم أي شيء خاص بالحياة العامة للسكان، وهم يوحون للباشوات والقواد بإصدار القرارات، ويوجهون الشؤون الفلاحية والصحة والتموين والأمن. وكانت مهمتهم، إضافة إلى ما ذكر، التعرفُ على القبائل المغربية لما كانت تكونه من خطر على الوجود الفرنسي. لذلك أَوْلَوْهَا كلّ اهتمام لمعرفة دقائق الأمور عنها، وكانت دراساتهم مصحوبة بتصاميم وخرائط وصور.

10) مديرية التعليم الرسمي :

* أرشيف التعليم الإسلامي (1908–1953) الذي تصل عدد صناديقه الوثائقية إلى **99** صندوق، وأغلب هذه الوثائق تعالج فترة ما بعد **1945**.

* المذكرات والمعلومات الخاصة بالتعليم، وتضم الوثائق الصادرة عن المكاتب الإقليمية والمصالح السياسية للإقامة العامة، وتصل عدد الحُزمات المحتفظة بهذه الوثائق إلى **134** حزمة، أغلبها تخص فترة ما بعد **1945**.

11) ملفات الموظفين والمستخدمين في الإقامة العامة : يصل عدد هذه الملفات إلى **300** ملف تخص الموظفين السامين لإدارة الحماية من مقيمين عامين ومفوضين ومندوبين وكتاب عامِّين ومسؤولين عن المصالح المركزية، ومراقبين مدنيِّين، إلخ. وهذه الملفات لا يوجد مثيل لها في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية في كي دورسي (Quai d'Orsay) في باريس أو غيره من الأرشيفات. ونأخذ على سبيل المثال ملف Urbain Blanc[2] الموجود في أرشيفات مدينة نانط : ولا وجود له في كي دورسي.

---

(2) في رسالتين جوابيتين إلينا من فرنسا جاء فيهما ما يلي :
* الرسالة الأولى من محافظ أرشيف نانط مؤرخة بتاريخ 17 أبريل 1992 تحت رقم 92/6/2، جاء فيها :
=

إن أرشيف الإدارات المركزية للإقامة العامة للحماية الفرنسية غني من حيث كثرة عدد الوثائق والحزمات والصناديق والسجلات التي تضمها هذه الإدارات. وهذا الغنى العددي يوازيه غنى معرفي، لا يمكن لأي باحث في تاريخ الحماية الفرنسية في المغرب تجاهلها أو العزوف عنها. وبقدر ما كانت وثائق إدارة الإقامة العامة المركزية عامة في مضمونها، كانت أرشيفات إدارتها الإقليمية، بشقيها العسكري والمدني معمقة وتخص دقائق الأمور التي تصبح في حالة الدراسات الإقليمية أكثر ضرورة لإنجاز أي عمل في هذا الإطار.

II - أرشيف المصالح الإقليمية (أو الأقاليم)

منذ بداية الوجود الفرنسي الرسمي في المغرب بموجب تلك الحيلة القانونية التي سميت في تاريخه بعقد الحماية المُمْضَى بين المولى عبد الحفيظ والسفير الفرنسي رينيو (Régnault) بتاريخ 30 مارس 1912، صارت مقاليد الحكم عملياً بيد المقيم العام الفرنسي وممثليه في باقي الأقاليم المغربية، التي كانت تخضع لسلطات عسكرية. وهكذا قسم المغرب إلى أقاليم عسكرية، وهي فاس ومكناس ومراكش. ومنذ 1919 أحدثت السلطات الفرنسية ثلاثة أقاليم مدنية، هي : الدار البيضاء والرباط ووجدة، إضافة إلى قيادة أكادير التي صارت إقليماً عسكرياً حتى سنة 1949.

وضبط ظهير 3 أكتوبر 1926 تنظيم هذه الأقاليم العسكرية والمدنية والتقسيمات التي لحقت بكل واحد منها.

وكان قائد الإقليم أعلى سلطة في المنطقة، وهو يمارس المراقبة السياسية والإدارية

= ..."Vous m'avez demandé s'il existait dans les Archives rapatriées de la Résidence de France au Maroc un dossier relatif à M. Urbain Blanc. La Série «Personnel» du Fonds Protectorat Maroc, contient effectivement un dossier sur cet administrateur.."

لكن للإطلاع على هذا الملف لابد من رخصة من كي دورسي.

* الرسالة الثانية من المحافظ رئيس قسم التاريخ في وزارة الخارجية الفرنسية في كي دورسي في باريس مؤرخة بتاريخ 6 ماي 1992 تحت رقم 1460/A.R.D مما جاء فيها :

...Vous m'avez demandé... s'il existait sur Urbain Blanc, délégué à la Résidence générale du Maroc un dossier contenant un biographie et des états de Service.
Je suis au regret de faire savoir que le seul dossier conservé sur Urbain Blanc est relatif à .une plainte déposé contre lui à la cour d'appel de Rabat.

على التراب المحدد له، ويشاركه التسيير مجموعة من الموظفين الفرنسيين التابعين له، وفي مقدمتهم ضباط الشؤون الأهلية والمراقبون المدنيون. وكانت لقائد الإقليم سلطات تكاد تكون مباشرة على الإدارات المخزنية.

وقد سجل موظفو الإدارات الإقليمية ـ بكل دقة ـ الأحداث التي كانت تجري في إقليمهم، والتي شملت جميع الميادين. وترتب على ذلك تخلّف وثائق عُدت بمآت الآلاف وغطت عهد الحماية في كل إقليم إلى غاية 1956، وإن كان جلها حول إلى قصر فانسان في وزارة الحربية الفرنسية في باريس، والباقي استقر بها المطاف في مدينة نانط (Nantes) وأيّاً كان ما اتسمت به هذه الوثائق المحفوظة في نانط من نقص، فإنها تبقى هي التكملة الضرورية لوثائق قصر فانسان وكي دورسي، بل نجد فيها ما لا نجده في هاتين المصلحتين الوثائقيتين، خاصة الجوانب السياسية (الديبلوماسية). ويأتي في مقدمة الأقاليم المغربية التي تزخر محفوظات نانط بوثائقها : إقليم الدار البيضاء الذي جمعت وثائقها في 1422 حزمة (liasses) تغطي الفترة المتراوحة ما بين 1908 و1956؛ وتتنوع هذه الوثائق لتشمل التطورات السياسية والشؤون الأهلية العامة. كما تشتمل هذه الحُزمات على وثائق المدن التابعة لإقليم الدار البيضاء مثل مازكَان (الجديدة) ودائرة أزمور، والزمامرة، وسيدي بنور، والشاوية، وبرشيد، وملحة بولهوت (بنسليمان)، وبوشرون (الكَارة)، وفضالة (المحمدية)، وبن أحمد، وولاد سعيد، والبروج، وواد زم، وخريبكة، وبَجّعْد، وتادلة، وبني ملال وأزيلال، وأيت عتاب، والفقيه بن صالح. كما تضم هذه المجموعة من الحزمات وثائق خاصة بالمدن البلدية في هذا الإقليم، كالدار البيضاء وسطات.

يضاف إلى ذلك وثائق تركت في نيابة القنصليات الفرنسية في كل من **الدار البيضاء** والجديدة. فالمدينة الأولى يوجد فيها 219 صندوق من الوثائق التي تغطي فترة ما بين 1843 و1918. أما نيابة القنصلية الفرنسية في **آلجديدة**، فقدِّر عدد صناديق وثائقها بثمانية وثلاثين صندوقاً، تغطي الفترة الممتدة ما بين 1890 و1907.

إقليم أكادير : تم تجميع وثائقه في 1422 حزمة تغطي المرحلة الإستعمارية، إضافة إلى 18 حزمة أخرى تغطي الفترة الممتدة ما بين 1934 و1953.

إقليم مراكش : يتوفر الأرشيف الديبلوماسي في نانط على 981 حزمة من

الوثائق خاصة بمدينة مراكش وإقليمها (1912-1955) وكل ما يتعلق بالأحزاب السياسية والمدن الداخلية ضمن هذا الإقليم كدائرة موكَادور (الصويرة)، وملحقة تمنار، ومنطقة ورزازات، وملحقة قلعة السراغنة. ويضاف إلى هذه الحزمات صناديق وثائقية أخرى عددها غير محدد لحد الآن، وهي خاصة بقنصلية الصويرة وتخص هذه الوثائق الفترة الممتدة من 1840 إلى 1916.

إقليم الرباط : يصل عدد الحزمات التي تخص هذا الإقليم إلى 338 حزمة تغطي حقبة الحماية (1912-1956)، وتضم وثائق الدواوين التابعة للمقيم العام والكتابة العامة، وكل ما يتعلق بالميدان الاِقتصادي ومندوبية الشؤون الحضرية والبلدية، وأحواز الرباط، ودائرة سلا، ومنطقة ميناء ليوطي (القنيطرة) وملحقة سيدي سليمان، ودائرة مارشان (Marchand) (الرماني)، وسوق أربعاء الغرب ودائرة بوتي جان (Petit-Jean) (سيدي قاسم)، ودائرة زمور، ومكتب الخميسات. ويضاف إلى هذه الكمية الوثائقية الخاصة بإقليم الرباط وثائق القنصلية الفرنسية في الرباط، وعدد صناديقها 68 صندوق (cartons) تهم الفترة المتراوحة ما بين 1826 و1917.

إقليم وجدة : تقدر عدد الحزمات الوثائقية التي تغطي الفترة التاريخية المحدودة ما بين 1904 و1956 بـ329 حزمة تخص المسائل الإدارية والاِقتصادية والاِجتماعية والعدلية والدينية، والحركة النقابية في المدينة، والحزب الشيوعي فيها، إضافة إلى أعيان المدينة وقادة الأحزاب الوطنية، وكل ما له صلة بالشؤون السياسية. هذا، فضلًا عن التطورات التي شملت أحواز مدينة وجدة في جل الميادين، ودراسات مونوغرافية للقبائل التابعة إداريا لهذه المدينة.

إقليم فاس : يبلغ عدد الحزمات الوثائقية الخاصة بهذا الإقليم 265 حزمة تخص الحقبة الزمنية الممتدة من 1920 إلى 1957، وتضم الوثائق معومات عن مدينة فاس، والدوائر والملحقات التابعة لها كقرية بامحمد، وتيسة، وتازة، وطاط أولاد الحاج، وأولاد علي، وصفرو، وإموزار كندر، وإموزار مرموشة، ومكتب خنيفرة... هذا، بالإضافة إلى مخلفات القنصلية الفرنسية في فاس والتي يبلغ عددها 11 صندوقاً من الوثائق وتخص مدة عقد من الزمن (1902-1912).

وقبل الاِنتقال إلى آخر إقليم والمقصود بذلكِ إقليم مكناس، لابد من الإشارة إلى أن الأرشيف الديلوماسي لمدينة نانط يضم أيضا وثائق خاصة بالمنطقة الخليفية. من ذلك 85 صندوقاً خاصاً بنيابة القنصلية الفرنسية في مدينة **تطوان**، تغطي

المرحلة الممتدة ما بين 1912 و1936 ومخلفات قنصلية مدينة **العرائش** وتقدر بـ70 صندوقاً من الوثائق الخاصة بالفترة المتراوحة ما بين 1839 و1948. هذا، فضلًا عن القنصلية العامة الفرنسية في مدينة **طنجة** التي كانت تخضع للحماية الدولية ؛ وقد بلغ عدد الصناديق الوثائقية التي تحفظ في نانط 2000 صندوق وحزمة تغطي مدة قرنين تقريباً (1767–1958) خاصة بطنجة.

إقليم مكناس : تصل عدد الحزمات التي جمعت فيها الوثائق الخاصة بإقليم مكناس إلى 327 حزمة (liasses) تخص الفترة الممتدة من 1911، وهي السنة التي احتلت فيها القوات الفرنسية المدينة، إلى غاية 1955. وتتوزع هذه الحزمات حسب مواضيعها على الشكل التالي :

الحزمات	مواضيعها
1 ـ17	العمليات العسكرية في الإقليم (1913–1933).
18 ـ25	الشخصيات الإدارية البارزة وضباط الشؤون الأهلية.
26 ـ72	الشخصيات الإدارية البارزة من مراقبين مدنيين ومختلف الموظفين.
73 ـ76	التنظيم الترابي.
77 ـ132	القيادة المغربية، القبائل.
132 مكرر ـ	
139	الشؤون الدينية الإسلامية.
140–143	الأجانب المحميون، السلطان.
144	الشؤون العسكرية الإسلامية.
145–179	الشرطة والأمن.
180–207 (كذا)	السياسة الأهلية، الحركة الوطنية.
264–269	مذكرات الإستعلامات.
260–262	التنظيم الإداري.
257–259	العدالة المخزنية، الشرع.
263	العدالة البربرية.
270–271	الأوسمة.
272–273	الدفاع الوطني.
274–286	منطقة تافيلالت، دائرة أرفود.
286م ـ297	منطقة تافيلالت، قصر السوق.
198–327	مجموعة الصور والخرائط والرسوم.

نقف من خلال الفهرس الخاص بإقليم مكناس على أن الوثائق التي تضمها الحزمات والصناديق والسجلات تتناول العمليات العسكرية التي استمرت في إقليم مكناس إلى سنة 1936، ثم الحركة الوطنية في المدينة وفي الأطلس المتوسط، وباقي التنظيمات السياسية الفرنسية وخاصة منها الحزب الشيوعي والحركة النقابية التابعة له، وكل ما يتعلق بالتنظيم الترابي للإقليم، والقيادات المتتالية التي كان لها سلطة القرار خاصة من الجانب الفرنسي أو الأهالي الذين كانوا في خدمة حكومة الحماية.

وضعت الوثائق التي تختزنها محفوظات وزارة الخارجية في مدينة نانط[3] رهن إشارة الباحثين منذ سنة 1987، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. إلّا أن عدد المرتَّب منها حينئذ كان يقدر بـ3.800 حزمة[4] (liasses) تغطي المرحلة الواقعة ما بين 1907 و1956 وتقع في ثمانية عشر فهرسا (inventaires) وتخص الأقاليم المغربية الخاضعة آنذاك للإقامة العامة الفرنسية، إضافة إلى وثائق الأجهزة المركزية، وهي في مجملها عبارة عن مراسلات ومذاكرات، والقاسم المشترك ما بين الوثائق المركزية والإقليمية، على أهميتها العددية والمعرفية، هو الطابع الديبلوماسي. إلّا أن الوثائق المحفوظة في أرشيفات نانط ما زال الكثير منها لم يرتب ولم يجعل في متناول الباحثين، لأنه في حالة مبعثرة دون ترتيب أو تصنيف، علماً بأن المسؤولين عن هذه الأرشيفات الديبلوماسية تمكنوا من إضافة وترتيب وثائق أخرى ضمن حزمات تخص تاريخ المغرب على عهد الحماية الفرنسية. لذلك وصلت عدد هذه الحزمات إلى حوالي 10.000 حزمة[5] (liasses) والعملية ما زالت مستمرة، سواء من حيث الفرز أم من حيث الترتيب، لأنه لحد الآن نجد داخل الحزمات والصناديق الوثائقية، بعض الوثائق غير مرتبة ترتيباً كرونولوجيّاً أو حسب المواضيع الموحدة، بل إن وثائق إقليم معين توجد ضمن مجموع وثائق إقليم آخر. كما أن بعض الملفات أصابها

---

(3) اعتمدنا في هذا العرض على ما أطلعنا عليه في عين المكان من الفهارس، وعلى الفهرسة التي أعدها المسؤولون عن المحفوظات الوثائقية في نانط والتي حصلنا على نسخة منها من محافظ وثائق نانط تحت هذا العنوان : Copies des Notices de présentation relatives au Maroc, rédigées par le centre des Archives diplomatiques de Nantes.

(4) حسب ما جاء في أول دليل مصغر يضم ملخص ما تحتوي عليه أرشيفات نانط عن المغرب وغيره من الدول : Ministère des Affaires Etrangères, **Les Archives Diplomatiques de Nantes.**

(5) كما جاء في رسالة جوابية بعث بها إلينا محافظ أرشيفات نانط في 18 دجنبر 1991 تحت رقم 1829 وقد أدرجناها في ملاحق البحث.

النقصان من جراء إعادة الترتيب (ملف بوفكران رقم 250). ولم يتم تنظيم الوثائق المكتوبة باللغة العربية تنظيماً محكماً إلّا إذا كان لها مقابل بالفرنسية. ومن بين الوثائق المحفوظة في نانط نسخ لوثائق أصلية أو الوثيقة الواحدة مكتوبة بخط مغاير (مثلًا معاهدة الحماية 30 مارس 1912). وأحيانا تتداخل المواضيع في ملف معين بالرغم من كونه يحمل عنواناً محدداً.

ومع كل هذه الملاحظات، يبقى الأرشيف الديبلوماسي لمدينة نانط من أغنى الأرشيفات الخاصة بتاريخ المغرب في عهد الحماية، وتاريخ هذه الأخيرة في المغرب، وتتوافر فيه وثائق لا نجد لها نظيراً في باقي الأرشيفات الفرنسية الأخرى، سواء في قصر قانسان أم في كي دورسي في باريس. لذا لا غنى للباحث عن زيارة هذا الأرشيف والإستفادة منه بالقدر الذي تسمح به ظروفه، خاصة وأن التسهيلات والمساعدات الممنوحة للباحثين من قبل المسؤولين عن هذه الأرشيفات تكون خير معين للمترددين على المقر الذي تحفظ فيه هذه الوثائق. كما أنشئت جمعية خاصة بالباحثين الذين يهتمون بالأرشيف الديبلوماسي في باريس ومقرها في كي دورسي في وزارة الخارجية الفرنسية، وتعمل على تسهيل مامورية المهتمين بهذا النوع من الوثائق، وأطلق على هذه الجمعية إسم **جمعية أصدقاء الأرشيف الديبلوماسي**، مما يؤكد على أهمية الوثائق الديبلوماسية التي توجد في مدينة نانط، فضلًا عما هو موجود في كي دورسي في باريس.

ملاحق

معاهدة تنظم بها الحماية الفرنسية في المملكة الشريفة عقدت بفاس يوم 30 مارس سنة 1912

الحمد لله

إن دولة جلالة السلطان الشريفة ودولة الجمهورية الفرنسوية.

بناء على ما لهما من الإهتمام بتأسيس نظام مضبوط مبني على السكينة الداخلية والراحة العمومية يسوغ به إدخال الإصلاحات وإثبات النشر الإقتصادي بالمغرب.

قد اتفقنا على ما سيذكر.

الفصل الأول : إن جلالة السلطان ودولة الجمهورية الفرنسوية قد اتفقتا على تأسيس نظام جديد بالمغرب مشتمل على الإصلاحات الإدارية والعدلية والتعليمية والإقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الدولة الفرنسوية إدخالها نافعا بالإيالة المغربية.

وهذا النظام يكون يحترم حرمة السلطان وشرفه العادي وكذلك الحالة الدينية وتأسيسها والشعائر الإسلامية، وخصوصا تأسيسات الأحباس، كما يكون هذا النظام محتويا على تنظيم مخزن شريف مضبوط.

دولة الجمهورية تتفاوض مع الدولة الأصبنيولية في شأن المصالح الناشئة لهذه الدولة من حالتها الجغرافية ومستعمراتها الأرضية الكائنة بالساحل المغربي.

كما أن مدينة طنجة تبقى على حالتها الخصوصية المعترف لها بها، والتي من مقتضاها يتأسس نظامها البلدي.

الفصل الثاني : جلالة السلطان يساعد من الآن على الإحتلالات العسكرية بالإيالة المغربية التي تراها الدولة واجبة لاستتباب السكينة والتأمين على المعاملات التجارية، وذلك بعد تقديم الإعلام للمخزن الشريف.

كما يساعد على أن الدولة الفرنسوية تقوم بعمل الحراسة برا وكذلك بحرا بالمياه المغربية.

الفصل الثالث : دولة الجمهورية تتعهد بإعطائها لجلالة السلطان الإعانة المستمرة ضد كل خطر يمس بذاته الشريفة أو بكرسي مملكته أو ينشأ عنه اضطراب بإيالته، وهذه الإعانة تعطى أيضا لوالي العهد ولمن يخلفه.

الفصل الرابع : إن الوسائل التي يتوقف عليها نظام الحماية الجديد تبرز على يد جلالة السلطان وعلى يد الولاة الذين لهم التفويض من الجانب الشريف، وذلك بمعروض من الدولة الفرنسوية وهذا العمل يكون جاريا أيضا في الضوابط الجديدة والتغييرات في الضوابط الموجودة.

الفصل الخامس : تعين الدولة الفرنسوية مندوبا مقيما عاما يكون نائبا عنها لدى جلالة السلطان ومستودعا لتفويضاتها بالمغرب، كما يكون يسهر على القيام بإنجاز هذا الوفق.

يكون المندوب المقيم العام هو الواسطة الوحيد بين جلالة السلطان ونواب الأجانب، كما يكون الواسطة أيضا في المصارفة التي لهؤلاء النواب مع الدولة المغربية.

المندوب المقيم العام يكون مكلفا بسائر المسائل المتعلقة بالأجانب في الإيالة الشريفة، ويكون له التفويض بالمصادقة والإبراز في اسم الدولة الفرنسوية لجميع القوانين الصادرة من جلالة السلطان.

الفصل السادس : نواب فرنسا السياسيون والقنصليون يكونون هم النائبون عن المخزن والمكلفون بحماية رعايا مصالح المغرب بالأقطار الأجنبية.

جلالة السلطان يتعهد بعدم عقد أي وفق كان له معنى دولية من غير موافقة دولة الجمهورية الفرنساوية.

الفصل السابع : الدولة الشريفة ودولة فرنسة يتأملا(ن) فيما بعد باتفاق معا في تأسيس أصول شاملة لنصب نظام مالي يسوغ به ضمانة ما يتعهد به بيت المال الشريف وقبض محصولات الإيالة على وجه منظم، وذلك مع احترام الحقوق المخولة لحملة سهام السلفات المغربية العمومية.

الفصل الثامن : يتعهد جلالة السلطان بأن لا يعقد في المستقبل، إما رأسا وإما بواسطة أي سلف كان عموميا أو خصوصيا أو يمنح بأي صفة كانت باختصاص من الإختصاصات من غير موافقة الدولة الفرنسوية.

الفصل التاسع : هذا الفرق يقدم لمصادقة دولة الجمهورية الفرنسوية، ونص المصادقة يدفع لجلالة السلطان في أقرب وقت ممكن.

وبمقتضى ما سطر أعلاه حرر الفريقان هذا الوفق وختما عليه بختمهما بعاصمة فاس يوم الثلاثين مارس سنة 1912 الموافق حادي عشر ربيع الثاني عام 1330.

رسالة جوابية من محافظ أرشيفات نانط، 1991/12/18، رقم 1829

AFR/CC

MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES

DIRECTION DES ARCHIVES

CENTRE DES ARCHIVES DIPLOMATIQUES DE NANTES

17, rue du Casterneau
B P 1033
44036 NANTES CÉDEX 01
Tél. : 40.49.73.29
40.49.78.74

no 1829

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

NANTES, LE 1? DEC. 1991

Monsieur,

Par lettrè du 4 décembre 1991, vous avez demandé que vous soit envoyé le répertoire des archives du Maroc conservées au Centre des Archives diplomatiques de Nantes.

Le Centre des Archives diplomatiques de Nantes conserve bien un très important ensemble d'archives concernant le Maroc ; celles-ci sont réparties en plusieurs fonds :

- Protectorat Maroc, 1912-1956 (env. 10 000 liasses).

- Tanger (Consulat général, puis légation, puis agence diplomatique et consulat général), 1767-1952 (environ 2000 cartons et liasses).

- Plusieurs fonds moins importants en volume pour les anciens postes consulaires français au Maroc :

Casablanca (vice-consulat), 1843-1918.
Fès (Consulat), 1902-1912.
Larache (Consulat), 1839-1948.
Mazagan (vice-consulat), 1890-1907.
Mogador (Consulat), 1840-1916.
Rabat (Consulat), 1826-1917.
Safi (vice-consulat), 1860-1916.

Monsieur Bouchta BOUASRIA
B.P. 326 MEKNES
MAROC

L'HISTOIRE DU MOUVEMENT NATIONALISTE AU NORD ET LE PROBLÈME DES ARCHIVES*

Abdelmajid BENJELLOUN
Faculté des Sciences Juridiques,
Economiques et Sociales - Rabat

L'historien qui traite de sujets contemporains a beaucoup de difficultés à mener à bien son travail, tant il est vrai que son champ de recherche est plus délicat d'accès que celui d'historiens plus traditionnels. J'ai cru, peut-être par égocentrisme pur et simple, que ma recherche sur l'histoire du mouvement nationaliste dans l'ex-Maroc khalifien était on ne peut plus malaisée. En fait, il n'est pas de question politique de notre temps qui ne soulève de débat passionné, surtout lorsque l'historien s'en mêle. Et lorsque j'affirme que l'historien s'en mêle, je veux dire par là que l'historien dérange par définition, par principe. L'historien, qu'il soit contemporanéiste ou non, est un éternel démystificateur. Il détruit des images toutes faites. Il anéantit les représentations idylliques que l'on se fait de son passé plus ou moins récent.

Je pourrais disserter très longuement sur les désagréments que j'ai subis, du fait que j'ai fait uniquement mon devoir d'historien. Mais je n'en ferai rien, et me contenterai de souligner que j'assume tout ce que j'ai écrit sur l'histoire de ce mouvement social. Mais à la vérité, je ne viens pas vous entretenir aujourd'hui de cette question, mais plutôt de celle des archives.

Je vous parlais tout à l'heure des déplaisirs que cause la recherche dans l'histoire contemporaine, mais il est une difficulté majeure à laquelle on se trouve en butte dans ce domaine, j'ai nommé l'accès aux sources. Je suis persuadé que tout contemporanéiste entretient à la limite des *rapports sui-generis* avec son sujet.

* J'aurais pu rédiger un papier-constat, une sorte de rapport "clinique" sur l'état des sources primaires de l'histoire du Protectorat espagnol et parallèlement du mouvement nationaliste marocain dans le Nord (en vérité mes recherches personnelles ont beaucoup plus porté sur le deuxième phénomène que le premier). Mais je me suis efforcé d'élaborer un papier vivant, disons "dialectique", qui jette une lumière "croisée" sur les deux phénomènes en question. En bref, j'ai voulu dresser une sorte de bilan des inter-relations dynamiques entre eux, sous l'angle de mes propres recherches en la matière, sachant que la question des archives, plus en particulier, a connu elle-même bien des développements, je dirais même bien des péripéties, durant ces années.

Cependant pour ne pas alourdir davantage ces propos introductifs, je me limiterai ici au strict problème qui nous réunit dans ce colloque. Je partirai du problème général de l'accès aux sources, sans lesquelles la recherche historique ne serait pas. Ensuite, j'aborderai la problématique de l'utilisation concurrente des archives marocaines et des archives étrangères pour l'élaboration de l'histoire du mouvement nationaliste marocain dans l'ancienne zone nord du Maroc. Enfin, je me pencherai sur un problème particulier, celui des archives arabes.

I. L'ACCES AUX SOURCES DE L'HISTOIRE DU MOUVEMENT NATIONALISTE MAROCAIN DANS L'ANCIENNE ZONE NORD

En général, l'accessibilité aux archives obéit, selon les pays, à des règles plus ou moins strictes, en vertu desquelles nul ne peut prendre connaissance des sources historiques de première main consignées dans un fonds d'archives national, avant qu'un certain délai variable entre vingt et cinquante ans, ne s'écoule, depuis la survenance des faits historiques en question. Mais quoiqu'une telle règle soit inopérante au Maroc, dans la mesure où il n'existe pas à proprement parler de fonds d'archives public qui centralise notamment les documents relatifs à l'histoire du mouvement nationaliste marocain, à l'exception toutefois de certaines archives du protectorat français au Maroc, déposées à la Bibliothèque Générale à Rabat, lesquelles ne constituent, tout compte fait, qu'une source indirecte de l'histoire de ce phénomène social, les problèmes afférents à l'accès aux archives tiennent autant à cet obstacle institutionnel sur lequel nous reviendrons plus loin en ce qu'il touche des fonds de documents étrangers qu'à ces trois autres sources de difficultés :

- L'inexistence de documents ;
- L'inaccessibilité des documents ;
- Le caractère incomplet de certains fonds d'archives.

C'est d'ailleurs autour de ces trois séries de difficultés que s'articuleront nos développements relatifs à la question de l'accès aux sources de l'histoire du mouvement rationaliste marocain dans l'ancienne zone nord.

A. L'inexistence de documents

Nous traiterons sous cette rubrique de deux types d'inexistence de documents : une inexistence absolue et une inexistence relative.

1. *L'inexistence absolue de documents*

Dans mes recherches relatives à l'histoire du mouvement nationaliste marocain dans l'ex-zone d'influence espagnole, que s'échelonne grosso

modo de 1925 à 1956, je me suis vu confronté, surtout au tout début de mes investigations, à une inexistence quasi-absolue d'archives. Mais en vérité, je ne vise pas ici les documents qui existent, que je ne pouvais consulter pour une raison ou pour une autre, mais plutôt ceux qui n'ont jamais vu le jour, sachant que de nombreux développements de ce phénomène social qu'on appelle "nationalisme", n'ont pas fait l'objet de documents - du moins jusqu'à preuve du contraire - du côté marocain. Cela tient tout d'abord au fait que de nombreux patriotes n'ont pas laissé d'écrits significatifs. Je pense à Trara, à Fkih Targi, etc. Cela tient ensuite au fait que même ceux qui ont laissé des écrits tout aussi substantiels que significatifs, et ils sont relativement nombreux (Fqih Daoud, Hadj Abdeslem Bennouna, Torrès) ont omis de témoigner sur une multitude de faits relevant de l'histoire de leur mouvement.

Cela étant dit, il reste toutefois que la notion d'inexistence absolue de documents ne constitue en fin de compte qu'une sorte d'hypothèse d'école, dans la mesure où il existe toujours, du moins pour ce qui est de l'histoire du mouvement nationaliste de la zone nord des informations soit orales soit écrites, que quoique vagues parfois, n'en représentent pas moins ce qu'on appelle des "pistes".

Il faut aussi ajouter que lorsque j'avais avancé cette notion d'inexistence absolue de documents, je ne visais pas en fait autre chose que l'impossibilité dans laquelle je me trouvais de mettre la main sur une "source" à même de m'aider à comprendre telle ou telle question. C'est pourquoi il se peut qu'il ne s'agisse ici que d'une sorte d'inexistence provisoire de documents, d'autant qu'il est toujours possible que nous trouvions en cours de recherches des éléments documentaires qui s'y rapportent d'une manière significative. Sans compter que des fonds d'archives étrangers peuvent très bien centraliser des papiers en la matière. Ce qui nous amène tout naturellement à traiter de l'inexistence relative de documents.

2. *L'inexistence relative de documents*

Dans mes recherches, j'avais compulsé un très grand nombre d'archives qui étaient en elles-mêmes intéressantes. Mais elles ne suffisaient pas par elles-mêmes. Elles nécessitaient un complément d'information. Et c'est précisément une sorte de vérité historique résiduelle que je ne réussissais pas à mettre au jour, par manque de sources complémentaires, qui m'induit à parler d'inexistence relative de documents.

Et même Mohammed Benazzouz Haquim, qui a hérité des papiers personnels de Torres, et qui a publié bon nombre d'ouvrages qui sont essentiellement des recueils purs et simples de documents, m'a souvent laissé sur ma faim. Je ne ferai pas ici l'inventaire de ces carences, car cela nécessiterait des

dizaines et des dizaines de pages. Mais je me contenterai de citer son livre *Mohammad V frente al Protectorado*(1). Avant d'en prendre connaissance, je pensais y trouver réponse à bon nombre de mes questions relatives à la manière dont Torres et ses compagnons percevaient la politique marocaine du Haut-Commissaire Garcia Valiño, et surtout ses intentions sécessionnistes, en ces fatidiques années 1953-56. Le livre qui reproduit essentiellement le journal politique de Torres, du 18 novembre 1927 au 7 avril 1956, et il est censé nous renseigner en profondeur sur la politique pour le moins machiavélique de Garcia Valiño au Maroc. Mais il ne nous dit pas grand-chose, si ce n'est que le leader nationaliste tétouani a inscrit dans son journal le 23 janvier 1956 que son secrétaire particulier, Mohammed Ben Azzouz Haquim, en l'occurrence, lui annonça que la "Delégación de Asuntos Indigenas" était en train de préparer un attentat contre lui - ce qui le décida à fuir à Tanger(2). Torres note cela dans son journal de manière laconique, comme d'ailleurs tous les événements survenus en 1953-56. J'aurais voulu qu'il développât davantage la question. J'avais moi-même reproduit dans ma thèse un papier manuscrit de Torrès où 'il est dit ce qui suit : "... Vous savez ce qui se passe dans la zone nord... fête en apparence et destruction en profondeur... le but des Espagnols est de déclarer la sécession de la zone et la meilleure arme entre leurs mains, c'est de gagner du temps... voir les déclarations de Franco à ce sujet ainsi que les conversations du "Palacito" entre Garcia Valiño et Dubois, "le Maroc n'est pas prêt pour l'indépendance qu'il n'obtiendra que dans mille ans"..."(3). J'ai certes ajouté dans ma thèse ce qui suit : "Garcia Valiño exerçant peut-être de fortes pressions sur Torres pour que celui-ci entre dans un gouvernement séparatiste de la zone nord, le leader tétouani s'est rendu à Tanger comme pour se dégager de l'emprise espagnole, et ce, vers le 20-1-1956. Mohammed Ben Azzouz Haquim nous dit ce qui suit à propos de l'exil volontaire de Torres à Tanger : "Torres... devenant pour les Espagnols un obstacle, il fallait l'éliminer en l'internant dans un asile d'aliénés(4)... Ce sont les Espagnols eux-mêmes qui nous l'ont dit... C'est moi qui ai communiqué cela à Torres"(5). Dans cette affaire, je n'ai procédé que par déduction(6).

(1) L'ouvrage a été rédigé avec la collaboration de la fille de Benazzouz, Fawzia, Rabat, Arabian Al Hilal, 1990, 499 p.

(2) *Ibid.* p. 447.

(3) Ce texte est apparemment le brouillon d'une lettre ou d'un message dont nous ne savons pas à qui il a été adressé. Cf. *Contribution à l'étude du mouvement nationaliste marocain dans l'ancienne zone nord (1930 - 1956)* soutenue à la Faculté de Droit de Casablanca le 3.12.1983, p. 212.

(4) Nous constatons ici que la version de Benazzouz est différente de celle de Torrès, qui affirme carrément que le P.A.I. avait l'intention d'attenter à sa vie.

(5) *Contribution à l'étude du mouvement nationaliste marocain*, *op. cit*, p. 218.

(6) Il est d'ailleurs à souligner dans la dernière citation l'utilisation de l'expression "peut-être".

L'idéal aurait été que Torrès note dans son journal que c'étaient les visées sécessionnistes espagnoles dans la zone nord qui le déterminèrent à s'exiler à Tanger. Mais il n'en fit rien. Ce qui laisse planer un doute.

Autre exemple : Mohammed Ben Azzouz Haquim qui a élaboré une substantielle biographie de Hadj Abdeslam Bennouna(7) a laissé dans son ouvrage de nombreuses zones d'ombre. La liste en serait fastidieuse. Mais je me contenterai d'en citer une se rapportant à la manière dont Abdel Khalek Torrès "ravit la vedette" à Hadj Abdeslam Bennouna, en le supplantant à la tête du mouvement nationaliste marocain de la zone nord. Certes, j'ai fait valoir dans ma thèse les termes d'une lettre de Makki Naciri à Chakib Arsalane en date du 3 février 1933 où il est affirmé expressément ce qui suit : "Hadj Abdeslam Bennouna ayant goûté les délices des fonctions officielles, était isolé à l'intérieur du mouvement nationaliste de la zone... Il (Hadj Abdeslam Bennouna) a profité de son voyage à Madrid... pour nous (Mekki Naciri et Mohammed Hassan el-Ouezzani) présenter à ses amis comme de jeunes extrêmistes... Or, comme il contrôlait nos contacts avec Fès et Rabat, il nous a empêché, à son retour, de les contacter, et il a commencé à retarder l'action... Son but étant... que nous laissons le champ libre aux modérés, c'est-à-dire lui..."(8).

Certes, j'ai aussi noté dans ma thèse les propos suivants que m'avait tenus Fqih Daoud : «Hadj Abdeslam Bennouna croit tenir Torrès et Torrès croit tenir Hadj Abdeslam Bennouna... Torrès est un homme politique véritable et les autres de vieux patriarches. Torrès a tout fait pour casser en secret Hadj Abdeslam Bennouna... Torrès disait à ses proches : "je vais construire l'avenir en cassant les barbes, et Hadj Abdeslam Bennouna savait que Torrès voulait le casser. Il disait de ce dernier : "c'est un mal nécessaire"»(9). Mais encore une fois, en affirmant que Torrès supplanta Hadj Abdeslem Bennouna à la tête du mouvement nationaliste de la zone nord, je n'ai rien fait d'autre que de mener un raisonnement de type déductif. J'aurais voulu de la part de Benazzouz qui n'est pas loin de considérer qu'il possède la totalité des archives du mouvement nationaliste marocain de la zone qu'il produise soit dans son *Mohammed V frente al Protectorado*, soit dans sa biographie de Hadj Abdeslem Bennouna, des papiers de première main expliquant la manière, disons-le, "mouvementée avec laquelle Torrès arracha le leadership du mouvement nationaliste de la zone nord à Bennouna.

---

(7) *Le père du nationalisme marocain : Hadj Abdeslam Bennouna - La vie et sa lutte.* Rabat, Imprimerie de la Côte, 1987. 3 tomes.

(8) *Contribution à l'étude du mouvement nationaliste marocain... op. cit.*, pp. 97-98.

(9) *Ibid.* p. 98.

B. L'inaccessibilité des documents

Il me faut souligner d'emblée que je ne vise ici que les sources primaires publiques ou privées d'un côté, nationales ou étrangères de l'autre. Cela étant, je subdiviserai mes développements en deux parties, consacrées respectivement à l'inaccessibilité absolue, et à l'inaccessibilité relative des documents.

1. *L'inaccessibilité absolue des documents*

J'ai été en butte à ce titre à l'impossibilité d'avoir accès aussi bien à certains fonds d'archives privés que publics.

a. Au titre des archives privées

Jusqu'à preuve du contraire, tout patriote de quelque échelon soit-il (ou encore ses héritiers) est censé posséder quelque archive à même de servir l'historien. Et l'on devine au vu du nombre des nationalistes que la zone nord a comptés, la quantité de documents historiques qu'on pouvait glaner. Mais malheureusement la majorité des patriotes (ou leurs héritiers) que nous avons approchés, n'ont pas mis à ma disposition leurs papiers personnels, si ténus soient-ils.

b. Au titre des Fonds publics

Je sais parfaitement que les sources de l'histoire du mouvement nationaliste marocain se trouvent notamment, consignées dans les fonds d'archives des pays étrangers qui avaient un Consulat à Tetouan et à Tanger, ou qui étaient encore partie prenante dans l'administration internationale de la ville du détroit ; sans compter, et c'est sans doute l'essentiel, l'Espagne, sur laquelle je reviendrai plus loin. Mais il est un pays qui a joué un rôle particulier à cet égard, c'est l'Allemagne, et cela durant la deuxième guerre mondiale. Malheureusement, les archives du Consulat de ce même pays à Tétouan, et apparemment à Tanger aussi, ont été détruites durant ce conflit.

Cela dit, il est un centre d'archives très important, il s'agit des Archives de l'Etat espagnol, et plus particulièrement le Fonds de l'ancienne Direction des Affaires indigènes et celui de l'ex-Direction Générale du Maroc et des colonies, déposés à Alcale de Henares (à l'Archivo General de la Administración). J'ai en vue surtout les Papiers de la "Section politique" et accessoirement ceux du "Cabinet diplomatique", censés refléter de près les développements intérieurs et extérieurs - respectivement - du mouvement nationaliste marocain de la zone nord. Parfois, je ne suis pas loin de considérer que ce fonds constitue une véritable caverne d'Ali Baba. Mais malheureusement, je n'ai pas pu y avoir accès, et cela malgré mes demandes insistantes dans ce

sens depuis le milieu des années soixante-dix. A cette différence près qu'en 1991, j'ai pu prendre connaissance d'un certain nombre de documents relatifs à l'histoire du mouvement nationaliste marocain de la zone nord, du temps de la République espagnole, soit de 1931 à 1936. Mais je n'y ai pas vu la couleur du moindre document relatif à la période franquiste.

Pour la compréhension de mon propos, il me faut préciser que de par la loi, ces Archives d'Alcala de Henares sont parfaitement accessibles. Mais la Direction de ce fonds m'a fait toujours valoir que les archives qui m'intéressent n'ont pas encore été classées.

2. *L'inaccessibilité relative des documents*

Sous cette rubrique, je ne traiterai que de l'inaccessibilité relative des documents privés. Et pour ce faire, je me pencherai en premier sur le principal fonds y afférent. Il s'agit de celui de Abdel Khalek Torrès. Son fils Mohammed a mis aimablement à ma disposition une partie des archives de son père, soit 12 volumineux dossiers, contenant d'après mes estimations quelque 3000 documents manuscrits ou autres, classés d'ailleurs - assez maladroitement - comme suit :

1) Documents rédigés de sa main (celle de Torrès) ;

2) Vie interne du parti (celui des Réformes nationales) ;

3) Affaires nationales - Bureau du Maghreb arabe, Ligue de défense du Maroc, Comité de libération du Maghreb arabe, tous trois du Caire - Brouillons de lettres à Chakib Arsalane, à Azzam Bacha, secrétaire général de la Ligue arabe ;

4) Lettres manuscrites à Torrès, de Chakib Arsalane, du C.A.M. de Taïb, Mehdi et Driss Bennouna, Mohammed el-Khatib , Mekki Naciri, Abdellatif el-Khatib, Abdeslam Bennani, Ahmed Benjelloun, Ahmed Madina, etc... ;

5) Articles de journaux de A. Torrès (publiés ou non) 1930-1931 ;

6) Habous ;

7) Affaires à l'étude ;

8) Organisation du P.R.N. ;

9) ONU - El Hayat - El Oumma - Résistance et A.L.M. ;

10) Front National, PDI, question marocaine à l'ONU, C.A.M. ;

11) Ministère des Affaires sociales ;

12) Dossier des passeports de Torrès.

Certes, le fonds des papiers personnels de Torrès m'a beaucoup aidé dans mes recherches, surtout au début. Mais malheureusement, je n'ai pu

avoir accès à toutes les archives privées du leader tétouani, sachant que le reste des documents, et il est de taille, se trouve entre les mains de Mohammed Ben Azzouz Haquim.

Par ailleurs, nous devons aussi nous pencher sur les autres fonds privés, dont j'ai bénéficié. Il s'agit notamment de celle du Fqih Daoud, de Ahmed Ben Bachir Masquouri (par le biais de son fils Bachir), M'hammed Bennouna (par celui de son fils Malik), de Mehdi et Taïb Bennouna de Mohmed el Fassi el Halfaoui (par le biais de son fils Saad), de Fqih Tangi, de Mohammed Baraka, etc. Mais en dépit de l'abondance documentaire de ces fonds auxquels j'ai eu accès, il n'en demeure pas moins vrai que je n'en ai consulté qu'une partie. Ce qui m'a amené à parler à leur endroit d'"inaccessibilité relative des documents historiques privés".

C. Caractère inachevé des documents historiques

J'entends par "caractère inachevé des documents historiques" le fait que certaines archives m'ont laissé sur ma faim en ce que malgré leur multitude, elles ne répondaient pas aux questions essentielles, comme je m'y attendais.

Comme j'ai déjà plus ou moins traité cette question dans la subdivision intitulée : "l'inexistence relative de documents", du moins pour ce qui est des archives privées, et pour éviter les doubles emplois, je ne me pencherai, sous cette rubrique, que sur les sources centralisées dans les fonds publics, et nommément sur les archives du Ministère espagnol des Affaires étrangères, à Madrid, et celle du Ministère des Affaires étrangères à Paris.

1. *Le caractère inachevé du Fonds d'Archives du M.A.E espagnol*

J'ai fréquenté depuis 1976 le Fonds d'archives du Palacio de Santa Cruz. Il serait fastidieux de faire l'inventaire des quelque deux cents dossiers que nous y avons consultés. Mais disons que l'essentiel des papiers que j'y ai eu entre les mains, concernant grosso-modo la période 1940-1956, portait sur la politique espagnole au Maroc ou du moins était en rapport avec sa dimension internationale ou diplomatique. Certains aspects - pertinents pour moi - de la deuxième guerre mondiale, les activités des nationalistes marocains dans les pays arabes, aux U.S.A. et à l'O.N.U. (de 1947 à 1956), les relations aux U.S.A. entre les patriotes marocains de la zone nord et les diplomates espagnols en poste dans ce pays et les relations entre l'Espagne franquiste et le monde arabe, sont "couverts" par ce fonds de documents officiels. Mais les milliers de documents auxquels j'ai eu ainsi accès n'ont nullement répondu à mon attente. Il faudrait des dizaines de pages pour expliciter mon propos. Mais je me contenterai de noter ici brièvement la liste de nos interrogations demeurées en suspens :

a) Je n'ai pas appris grand-chose sur les relations triangulaires intervenues entre les patriotes marocains de la zone nord, l'Espagne franquiste et l'Allemagne nazie, durant la seconde guerre mondiale. En effet, un jeu subtil a été mené durant ce conflit entre ces trois parties, dont le moins que je puisse dire est qu'il témoignait des ambitions contradictoires des acteurs en question. Je vise ici plus en particulier les efforts déployés alors par les patriotes marocains de la zone, en vue de profiter de la défaite de la France, pour libérer, le cas échéant, leur pays. Le document le plus important que j'aie pu consulter, qui est d'ailleurs révélateur quelque peu de la complexité des rapports d'alors entre les trois parties en cause, est la lettre que le haut-commissaire Orgaz a adressée au ministre espagnol des Affaires étrangères, Serrano Suñes, le 27 novembre 1941.

b) Quant aux activités des nationalistes marocains de la zone nord dans les pays arabes, aux U.S.A et à l'ONU, de 1947 à 1956, ils ont fait l'objet de la part des diplomates espagnols en poste dans ces pays, de même que de ceux accrédités auprès de l'organisme international, de rapports réguliers. Mais dans l'ensemble ces derniers demeurent trop superficiels à mon gré.

c) Quant aux relations entre l'Espagne et le monde arabe, et leurs répercussions sur la situation du Maroc khalifien, elles ne transparaissent pas, comme je l'avais souhaité, dans les archives du Palacio de Santa Cruz, et cela en dépit de leur abondance. Je n'ai pu trouver le moindre document reflétant en profondeur les discussions intervenues à un niveau conséquent entre les Espagnols et les Arabes du Moyen-Orient, autour du projet d'autonomie à la zone nord, qui était lancé en 1950-1955. Certes, l'on pourrait me rétorquer que s'il n'existe pas de document à cet égard, c'est qu'il n'y a pas eu de contact sur la question. Pour battre en brèche quelque peu un tel contre-argument, il me faut me livrer à de longs développements. Mais je ne puis le faire faute d'espace et de temps (10).

2) *Le caractère inachevé du Fonds d'archives du Quai d'Orsay*

J'ai eu accès à une quarantaine de volumes de la série "Afrique 1918-1940" (Affaires musulmanes), et surtout les volumes 30 et 32 portant sur le "panislamisme" en général, et de la série "Maroc 1917-1940", concernant la situation intérieure de la zone nord, ainsi que les relations franco-espagnoles au Maroc, en 1931-39.

(10) Pour plus d'informations sur la question, *cf.* ma communication au colloque tenu à Tétouan, du 10 au 12 octobre 1991, sur le thème : *Tétouan du temps du Protectorat 1912-1956,* intitultée : "Les nationalistes marocains de la zone nord, les autorités espagnoles et le Moyen-Orient (1947-1952)".

J'aurais beaucoup à dire sur le caractère incomplet de ces archives, mais je vais devoir me contenter ici de deux questions que j'estimais et que je continue d'estimer, importantes : il s'agit des relations entre les Républiques française et espagnole au Maroc, d'une part, et des négociations de Barcelone, de septembre 1936 entre les délégués du C.A.M. et le Comité Central des milices anti-fascistes de Catalogne, au sujet de l'organisation d'un soulèvement militaire au Maroc du nord contre l'Espagne franquiste, en échange de la reconnaissance par Madrid de l'indépendance ou tout au moins de l'autonomie de cette zone marocaine, et qui ont fait l'objet d'un accord en bonne et due forme.

Pour ces deux questions, si importantes pour mes recherches, je n'ai rien trouvé de pertinent, même que je n'ai pas pu - comme je l'espérais - mettre en évidence les pressions que le gouvernement du Front populaire français a exercées sur son homologue de Madrid. Ces pressions nous ont été révélées par d'autres sources, afin que ne soit pas mises à exécution le fameux traité signé entre le CAM et le Comité Central des milices anti-fascistes de Catalogne en septembre 1936.

II. LA QUESTION DE L'UTILISATION CONTRADICTOIRE OU COMPLÉMENTAIRE DES ARCHIVES MAROCAINES ET DES ARCHIVES ÉTRANGERES

Depuis que j'ai entamé mes recherches sur l'histoire du mouvement nationaliste marocain dans le nord marocain, je n'ai jamais cessé d'entendre dans la bouche des patriotes d'antan, toutes zones comprises, qu'il ne fallait en aucune manière tenir compte des archives étrangères et particulièrement celles des colonisateurs français et espagnol, et cela pour la simple raison que ces derniers se faisant une opinion très défavorable. du mouvement nationaliste marocain, il ne pouvait, par voie de conséquence, émaner d'eux que des rapports infidèles aux faits et gestes de ce phénomène social marocain. Cette attitude de principe confinant chez nos patriotes à une profession de foi, je ne pouvais l'admettre, sans le soumettre au préalabre à l'épreuve des archives. Dans mes recherches, j'ai ainsi confronté des milliers de documents marocains à d'autres, étrangers, et notamment français et espagnols. Ce qui m'a amené à constater entre eux, soit une contradiction, soit une complémentarité, ces deux possibilités constituant d'ailleurs les axes de réflexion qui vont nous occuper dans les lignes qui suivent.

A) Contradiction entre les sources nationales et les sources étrangères de l'histoire du mouvement nationaliste de la zone nord.

Avant d'entrer dans le vif du sujet, il importe de souligner que je ne vais pas établir ici une liste exhaustive de tous les cas de figure où c'était la

contradiction ou la divergence qui était de mise entre les deux catégories d'archives. Je me contenterai de citer deux exemples qui illustrent bien cet état de choses. Il s'agit de savoir si Torrès était franc-maçon d'une part, et d'autre part si le traité de Barcelone de septembre 1936 entre le CAM et le CCM antifascistes de Catalogne posait le principe de l'indépendance, ou au contraire de l'autonomie de la zone nord du Maroc.

1. *Torrès était-il franc-maçon ou non ?*

Dans une fiche établie par les soins de la Direction générale du Maroc et des colonies, que dresse la biographie de A. Torrès, il est affirmé que ce dernier s'était affilié avant 1936 à la franc-maçonnerie, au même titre d'ailleurs qu'un certain nombre d'autres patriotes, et particulièrement Hadj Abdeslem Bennouna(11). Mais Torrès raconte dans ses *Mémoires* qu'il n'a jamais adhéré à ce mouvement(12).

2) *Les négociateurs marocains du C.AM. ont-ils réclamé à l'Espagne républicaine, en septembre 1936, la proclamation de l'indépendance de la zone nord, ou uniquement l'autonomie ? Qu'ont-ils obtenu ?*

Ainsi que je l'avais déjà noté auparavant, les négociations entre le CAM et le C.C. des milices anti-fascistes de Catalogne, intervenues en septembre 1936, visaient à l'organisation d'un soulèvement armé contre Franco, dans la zone d'influence espagnole du Maroc, en échange de la proclamation de l'indépendance, ou tout au moins de l'autonomie de cette région du Maroc. Nous verrons plus loin dans quelle mesure les sources nationales et les sources étrangères, dont nous disposons à cet égard, sont complémentaires. Mais pour l'instant, je ne traiterai ici que de ce qui les oppose.

— Du côté espagnol, je me suis appuyé sur deux sources importantes, celle de Julian Gartun et celle de Juan Garcia Oliver, tous deux parties prenantes aux négociations de septembre 1936.

• Pour ce qui est du premier, j'ai reçu de lui une lettre par laquelle il m'affirme que c'était bel et bien l'autonomie qui a été retenue dans le traité (13).

• Quant au second, il a écrit un livre de mémoires, où il abonde dans le même sens que Julian Gartun(14).

---

(11) R4782 (76) Archives du MAE espagnol, Madrid.

(12) *Cf.* les extraits des mémoires de Torrès, qui sont conservés par Mehdi Bennouna. *Cf.* l'interview que ce dernier nous a accordée le 11.11.1985. Je sais bien que c'est là une informations trop indirecte pour être prise au sérieux. Mais je la consigne ici pour mémoire, jusqu'à preuve du contraire.

(13) Lettre à l'auteur en date du 16-9-1978.

(14) *El Eco de los pasos*, Barcelone, Ibérica de Ediciones y Publicaciones 1978, pp. 235-236.

— Du côté marocain, Allal el Fassi penche vers l'indépendance, quoique de manière indirecte, affirmant : "le gouvernement de Madrid annonça oralement à notre délégation son impossibilité de proclamer l'indépendance"(15).

B) Complémentarité entre les sources nationales et les sources étrangères de l'histoire du mouvement nationaliste dans la zone nord.

Comme pour la subdivision précédente, je limiterai mon propos sous cette rubrique à quelques exemples significatifs. Il s'agit de la dureté de la politique espagnole à l'endroit du patriotisme marocain, sous le "pro-consulat" de Moles, des négociations de Barcelone précitées et enfin de l'identité de certains allemands nazis, qui étaient les interlocuteurs des patriotes tétouanis, durant la seconde guerre mondiale.

1. *La dureté de la politique espagnole à l'endroit des patriotes marocains sous le "pro-consulat" de Moles.*

Dans le brouillon d'une lettre non datée que M'hammed Bennouna a très vraisemblablement envoyée à Chakib Arsalane, il est affirmé : "... vers la fin de la période de l'ancien Haut-Commissaire Moles, il y a eu de très fortes pressions sur nous, pour anéantir notre mouvement..."(16).

Selon une source primaire française on peut lire : "... l'attitude de M. Moles, son mutisme systématique, sa froideur à l'égard des indigènes, achevèrent de dérouter les Marocains (qui le croyaient favorable à leur cause) qui résolurent de l'obliger à définir sa politique. M. Moles refusa d'abord de les recevoir puis se borna à de vagues promesse... les incidents se succédèrent alors..."(17).

2. *Les négociations de Barcelone, de septembre 1936.*

— Pour ce qui est de la phase fassie de la préparation des négociations, j'ai recueilli de vive voix ce témoignage de David Rousset (qui était au moment des événements, membre du Bureau politique du Parti Ouvrier Internationaliste (P.O.I), section française de la IVe Internationale, qui a accompagné à Barcelone Mohamed Hassan el Ouezzani et Omar Benabdeljalil, en septembre 1936 : "... à ce moment-là (quelque temps après le 18-7-36, jour du "pronunciamento" des rebelles espagnols), la guerre civile espagnole

(15) *Les mouvements indépendantistes du Maghreb arabe*, Tanger, Editions Guessous, pp. 180-181 (en arabe).

(16) Archives de Hadj M'hammed Bennouna, détenues par son fils Malik, qui a bien voulu nous les communiquer.

(17) Dossier des questions musulmanes 1933 (14-10-33) ; événements de janvier à septembre 1933. Archives de la Bibliothèque générale de Rabat (Archives du Protectorat français).

exerçant sur les mouvements de gauche et d'extrême gauche, une sorte de fascination... Mohammed Ben Hassan el Ouezzani m'a écrit : «quand je me suis trouvé au Maroc... je me suis brusquement rendu compte que si on organisait un soulèvement au Rif espagnol, on prendrait Franco en tenailles et très vraisemblabment on jetterait le trouble dans les forces marocaines qu'il y avait dans son armée...».

Au même moment, Jean Rous[18] était à Barcelone, comme représentant officiel du P.O.I... il y avait aussi à Barcelone, le syndicaliste Robert Louzon qui avait des contacts avec la CNT-FAI. Louzon avait la même idée que moi, mais il n'avait pas de contacts avec le Maroc ; en discutant de cela avec Jean Rous, celui-ci lui dit que j'étais à Fès ; un jour, je vois arriver Louzon à Fès.... J'ai pris le contact avec le Comité d'Action Marocaine... Nous avons eu toute une série de réunions chez el Ouezzani... à la fin nous avons pris la décision que el Ouezzani, Benabdejalil et moi-même irions en délégation à Barcelone"[19].

Mohammed Hassan el Ouezzani et Omar Benabdejalil, que j'ai interviewés longuement, m'ont dans l'ensemble confirmé ces propos de David Rousset. Mais je voudrais reproduire ici un témoignage que m'a tenu Hadj Driss Benzakour, qui recoupe non seulement les développements ci-dessus, mais qui comporte un élément anecdotique piquant. Ce dernier, qui a mis en contact David Rousset et Louzon d'une part, et Allal el Fassi, Mohamed Hassan el Ouezzani et Omar Benabdeljalil, d'autre part, m'a raconté ce qui suit : "Etant chargé par Allal el Fassi d'aller chercher Robert Louzon à l'hôtel, pour l'amener en cachette chez el Ouezzani, je n'avais pas d'autre choix que de le faire déguiser en femme voilée habillée de djellaba, en dépit de sa très grande barbe...[20].

- Pour ce qui est du rôle de Chakib Arsalane dans cette affaire, il m'a été souligné par Mohamed Benhassan el Ouezzani et Omar Benabdeljalil de vive voix[21]. Cet état de chose a été confirmé par Juan Garcia Oliver[22].

- Pour ce qui est du refus du Gouvernement central de Madrid d'avaliser l'accord de Barcelone de septembre 1936, il m'a été rapporté par Mohamed Hassan el Ouezzani, Omar Benebdeljalil et David Rousset.

3) L'identité de certains Allemands nazis qui ont été les interlocuteurs des patriotes de la zone nord, durant le seconde guerre mondiale.

(18) Qui a été aussi de la délégation du C.A.M. comprenant aussi D. Roussel
(19) *Interview* en date du 7.7.1978.
(20) *Interview du 20.4.1978.*
(21) Au cours des Interviews que j'ai eues à ce propos avec ces 2 patriotes en 1976-78.
(22) *El Eco de los pasos, op. cit.*, p. 235.

Mohammed el Khatib m'a déclaré que parmi les interlocuteurs allemands qui prenaient l'attache des patriotes tétouanis, il ya avait Krüger et Wiedemann, mais sans me spécifier leur qualité d'alors.

Effectuant des recherches aux Archives Nationales, à Paris, je suis tombé sur une liste apparemment complète du personnel des services d'espionnage allemand en poste au Maroc[23]. Si pour Wiedemann, il n'y a pas de problème, en ce qu'il n'y avait qu'un Wiedemann, prénommé Otto, lequel était alors en poste au consulat général d'Allemagne à Tanger ; en revanche, pour Krüger, il y en avait deux : Emil qui était vice-consul à Tanger, et Erich, qui était un agent de l'Abwehr, installé à Sebta. Mais d'après un document allemand conservé au "National Archives and Records Service" de Washington, il est affirmé que Krüger (sans précision quant à son prénom) était un agent de l'Abwehr[24]. Au vu de ces données (et d'autres que je ne peux mentionner ici faute de place) j'en arrive à considérer que le Krüger qui était l'interlocuteur des nationalistes de Tétouan était prénommé Erich. Mais des réserves s'imposent à cet égard, dans la mesure où la déduction ne suffit pas à emporter la décision en histoire.

Pour conclure ces développements, je voudrais faire valoir le point suivant :

- Dans le cas où les sources sont contradictoires, il est du devoir de l'historien de ne pas trancher, en décidant par postulat que tel type de source est plus crédible que tel autre. Le mouvement nationaliste a été un phénomène social qui a eu deux parties prenantes : les patriotes marocains et les autorités coloniales espagnoles. Affirmer par principe que les documents établis par les "Protecteurs" sont à rejeter, ne résiste pas à l'analyse. Et puis de toute manière, l'historien qui se sert des documents de ce type, est tenu de leur faire subir ce qu'on appelle la "critique des sources". En outre, le chercheur ne doit pas perdre de vue que même les documents rédigés par les patriotes eux-mêmes peuvent être partiaux, parce que entachés de manichéisme. Le combat exclut la nuance, la réserve, ou tout simplement le souci de le vérité. Que de documents "nationalistes" polémiques me sont tombés entre les mains ! C'est dire que même ce type d'archives doit subir l'épreuve de la critique des sources.

---

(23) 72 AJ 215.

(24) *Cf.* une note de Lahousen (Chef de l'Abwehr) sur l'organisation de l'Abwehr en Espagne, en date du 19-9-1940 en "Abwehr to Spanien", 19.9.40-18.8.1944, vol. 1. Serial 842/282069 - 478 on T. - 120, Roll 732).

III. LA QUESTION DES ARCHIVES ORALES

On a longtemps discuté de la légitimité de l'utilisation des archives orales. Je pourrais en reprendre tout le débat, en mettant l'accent sur les principaux arguments présentés à cet égard par les défenseurs d'une part, et les adversaires d'un tel emploi, d'autre part. Mais je ne le ferai pas, dans la mesure où il me semble que cette controverse est quasiment close, ceux en faveur du recours à ce type de sources l'ayant à notre sens emporté.

J'ai moi-même commis, et le plus modestement du monde, un article intitulé : "les archives orales et le mouvement nationaliste du Maroc khalifien"(25), où je me faisais en quelque sorte un chaud partisan de l'intérieur. C'est pouquoi il serait inutile de le reprendre ici. Mais pour les besoins de la cause, je voudrais insister sur certains arguments que j'y ai exposés :

1) Le contemporanéiste qui fait l'économie des archives orales, agirait à l'instar du juge d'instruction qui instruirait ses affaires sans interroger les inculpés.

2) A la limite, et dans le pire des cas, le chercheur, par le biais des interviews, pourrait éventuellement glaner des informations résiduelles.

3) Je dirais même plus, il pourrait obtenir auprès d'acteurs ou de témoins privilégiés des informations exclusives (comme on dit dans le jargon journalistique), sachant que l'histoire ne laisse pas systématiquement des traces écrites, et cela est d'autant plus vrai qu'il existe de nos jours, des moyens de communication qui n'existaient pas dans le passé. En ce qui me concerne, je suis persuadé que le téléphone a dû jouer un rôle important dans l'histoire du mouvement nationaliste marocain de la zone nord, et que les rapports établis par ce moyen ne laissaient pas forcément des traces écrites.

4) les archives orales et les archives écrites sont complémentaires. Dans ma propre recherche, certaines informations orales sont venues éclairer des archives écrites demeurées obscures ou tout au moins confuses.

5) Pour conclure ces éléments de réflexion relatifs à l'archive orale, je voudrais souligner qu'après la soutenance de ma thèse, j'ai trouvé confirmation des sources orales dans des documents écrits. Témoins mes interviews avec Mehdi Bennouna sur ses descussions avec les diplomates espagnols en poste aux USA, dès 1947. J'ai en effet trouvé aux archives du MAE espagnol des documents qui confirment ces propos de M. Bennouna.

---

(25) *Dar Al-Niaba*, n° 21, hiver 1989, pp. 2-11.

CONCLUSION

En achevant ces modestes développements sur la question des archives, telle que je l'ai vécue au travers de ma recherche sur l'histoire du mouvement nationaliste marocain dans la zone nord, je sais parfaitement que j'aurais pu traiter de bon nombre d'autres problèmes y afférents, et notamment celui de la rétention obstinée par certains d'archives écrites. Cet obstacle sur lequel j'ai buté pendant des années me laisse aujourd'hui de l'amertume, d'autant que je suis persuadé que bon nombre de mes questions restées pendantes auraient trouvé réponses dans ces collections de papiers privés.

Enfin, pour terminer, je ne peux que me féliciter de voir les hitoriens marocains se tourner aussi énergiquement vers l'histoire du XXe siècle de leur pays.

وثائق محفوظة في مراكز الأرشيف الفرنسي حول «حرب الريف»

محمد خرشيش
كلية الآداب ـ تطوان

لقد شكلت المقاومة الريفية، كما هو معلوم، امتحانا عسيراً للقوى الإستعمارية (فرنسا وإسبانيا) التي كان عليها أن تواجه حركة من نوع جديد ذات تنظيم محكم واستراتيجية محددة توجد على رأسها شخصية كارزمية استطاعت أن توفّق في مختلف مراحل الكفاح بين المواجهة العسكرية والتحرك السياسي (التكتيكي). هاته الخصائص التي تميز المقاومة الريفيَّة عن غيرها من الحركات الجهادية، أهَّلتها للتصدي بنجاح، لفترة غير قصيرة، للمطامع الإستعمارية : الإسبانية فيما بين 1921ـ 1925، ثم الفرنسية ابتداء من أبريل 1925، والقوتين معاً ابتداء من شتنبر 1925 حيث تجسد بالملموس التحالف الفرنسي الإسباني بشن الحملات الهجومية المنسقة بين القيادة العسكرية للبلدين (بيتان [Pétain] وبريمو دي ريڤيرا [Primo de Rivera]) والذي توج بالقضاء على حركة محمد بن عبد الكريم الخطابي واستسلام هذا الأخير في نهاية ماي 1926[1].

يمكن القول، بإيجاز شديد، إن المنطقة الشمالية عرفت خلال السنوات الخمس التي استغرقتها «حرب الريف» تطورات خطيرة ومستجدات مدهشة وأحداثا متعاقبة أدت، في نهاية المطاف، إلى اتساع نطاق المواجهة المباشرة من القبائل الريفية ليشمل جل قبائل «المنطقة الخليفية»، وأصبحت حركة محمد بن عبد الكريم تمثل،

(1) انظر مداخلتنا في ندوة كلية الآداب ـ مراكش حول المقاومة المغربية 28ـ30 نونبر 1990، وهي بعنوان **«التحالف الفرنسي الإسباني ضد المقاومة الريفية»**.

باعتراف أكبر المسؤولين الفرنسيين، تهديدا للمصالح الحيوية للمتربول ليس في المغرب فحسب، بل في مختلف «المستعمرات» في المغرب العربي نظرا لانعكاساته السريعة في المنطقة والصدى الواسع والإيجابي الذي خلفته لدى الرأي العام الوطني والدولي.

انطلاقا من هاته المعطيات، كان من الطبيعي أن تفرض المقاومة الريفية نفسها على الواجهة الإعلامية وتحظى باهتمام متميز من مختلف «مؤسسات» الحماية والسلطات المتربولية لتغطية الأحداث المفاجئة والتطورات السريعة التي أعقبتها والتفكير في أنجع الوسائل الكفيلة بإحداث الخلل في «الجبهة الداخلية» لحركة المقاومة. لذا، فإن مراكز الأرشيف الفرنسي تزخر بكميات هائلة من الوثائق حول موضوع حرب الريف والتعقيدات الداخلية والخارجية التي ارتبطت بمختلف أطوارها ومراحلها، وأخص منها بالذكر المركزين الرئيسيين اللذين سنركز عليهما في عرضنا : وزارة الخارجية الفرنسية (Quai d'Orsay) ووزارة الحرب (Château de Vincennes)[2].

I – وزارة الخارجية الفرنسية (باريس) : ويضم هذا المركز ما يصطلح على تسميته بالأرشيف الديبلوماسي (Les archives diplomatiques). وقد صنفت الوثائق الخاصة بحرب الريف ضمن زاوية (المغرب – تونس 1917–1940) وتتجاوز أعدادها الأربعين مجلدا، توجد ضمنها وثائق مغربية ريفية يطلق عليها اسم «أوراق عبد الكريم (Les Papiers d'Abdelkrim).

* إن الوثائق الديبلوماسية تتضمن في مجملها التقارير التي كانت تقوم بإرسالها السلطات السياسية والعسكرية للحماية في المغرب لرئاسة مجلس الوزراء (La Présidence du Conseil) وكذا المراسلات التي كانت تتم بانتظام بين الإدارة المركزية في المتربول والإقامة العامة، إضافة إلى المعلومات التي كانت تقوم السفارات والقنصليات الفرنسية في الخارج، بإبلاغها للحكومة حول الأصداء التي كانت تخلفها حرب الريف في مناطق متعددة من العالم.

إن أهم ما يميز هاته الوثائق، إضافة إلى طابعها السري الذي يضفي عليها الكثير من المصداقية، هو تناولها وتطرقها للأحداث الطارئة والتطورات العامة في

(2) أستثني هنا الوثائق الشخصية لليوطي الموجودة في Fonds Lyautey، ووثائق نانط (Nantes) الأولى لأنها تحتوي على الوثائق نفسها الموجودة في المركزين المذكورين أعلاه، والثانية لأنني لم أطلع عليها بعد.

إبانها ؛ إذ تتبلور من خلالها، في كثير من الأحيان، وجهات نظر متعددة، إن لم نقل متناقضة، تقدم للباحث مادة غنية يستطيع استغلالها لملامسة ما كان يجري في المنطقة الشمالية بعد التدخل الفعلي لفرنسا في حرب الريف ابتداء من أبريل 1925. إذ أصبحت أحداث الريف وقائدها محمد بن عبد الكريم يشكلان الهاجس الأساسي للسلطات الفرنسية في باريس والرباط(3).

إلا أنه بآستعراضنا لعيِّنات محددة منها، نستطيع الوقوف على مدى أهميتها والقصور الذي يشوبها :

1 ـ المثال الأول يتعلق بالحالة النفسية المتدهورة التي كان يعيشها المقيم العام ليوطي (Lyautey) أثناء الفترة الحرجة (أبريل ـ يوليوز 1925). نتيجة للهزائم المتوالية التي أدت إلى تراجع القوات الإستعمارية أمام زحف المجاهدين الريفيين والجبليين في منطقة ورغة. إن الرسائل المتبادلة بين رئيس مجلس الوزراء وليوطي في الفترة الممتدة بين الأسبوع الأخير من شهر يونيو 1925 و10 يوليوز 1925 توضح إلى أي حد أن الوضعية السياسية والعسكرية في المنطقة كانت قد وصلت إلى درجة قصوى من التأزم. ويتجلى هذا بوضوح من خلال مضمون المراسلات :

• التردد الواضح في اتخاذ القرارات الملائمة.

• الإعتراف الصريح بخطورة الموقف في ساحة العمليات والتأكيد على ضرورة التعجيل بفتح مفاوضات مباشرة مع قائد المقاومة.

• الإعتراف بفشل القوات الفرنسية في إحراز أي تقدم يذكر في مواجهتهم للمجاهدين بالرغم من وصول دفعات هامة من التعزيزات العسكرية من المتربول.

2 ـ في المقابل، تجمع جل التقارير الرسمية التي توصلت بها السلطات في المتربول في هاته الفترة على إصدار حكم مفاده أن محمد بن عبد الكريم كان يهدف من وراء توغله في الجبهة الجنوبية (منطقة ورغة) إلى الدخول إلى مدينة فاس، وتصر على الدور الحاسم للقوات الفرنسية في منع تقدّم الحركات الريفية والجبلية. إلا أن عملية «النقد الداخلي» لقسم من الوثائق أهمها: مراسلات ليوطي، رئاسة مجلس

---

(3) انظر أطروحتنا حول حرب الريف : **La France et la Guerre du Rif**, Thèse de Doctorat, Lyon II, 1989.

الوزراء المشار إليها أعلاه، تقرير الجنيرال سيريكَمي (Serrigmy) يونيه 1925، وتقرير الماريشال بيتان يوليوز 1925...؛ إضافة إلى ما استقيناه من شهادات عن طريق «الرواية الشفهية» تمكنًا من التوصل إلى استنتاجات مناقضة للتقارير الآنفة الذكر[4].

3 ـ يمكن القول إن الأرشيف الديبلوماسي «يشفي الغليل من حيث فضح التناقضات / الصراعات الداخلية في أعلى مراكز القرار السياسي والعسكري في البداية بين ليوطي وبيتان، وفي المرحلة الحاسمة من حرب الريف، أي عند انطلاق العمليات الهجومية على آخر معاقل المقاومة الريفية في ربيع 1926، حيث يتبين لنا إلى أي حد تكرست هيمنة الجهاز العسكري (بيتان Petain) وتهمشت الإقامة العامة (ستيغ). إذ أن الوثائق تثبت بحجج دامغة أن ستيغ لم يكن على علم بالمفاوضات النهائية التي كانت السلطات العسكرية قد بدأتها مع محمد بن عبد الكريم قبل أيام من آستسلامه[5].

4 ـ مفاوضات وجدة ـ هناك تقارير مسهبة عن كل اللقاءات الرسمية، والتي تمت في الكواليس، بين الوفد الريفي والوفدين الفرنسي والإسباني، إضافة إلى البرقيات المستعجلة التي كانت ترسل إلى وزارة الخارجية[6].

* «أوراق عبد الكريم» (Les papiers d'Abdelkrim)[7]. وتضم الوثائق التي استحوذت عليها السلطات الفرنسية بعد استسلام محمد بن عبد الكريم الخطابي، وتكتسي أهمية بالغة لأنها تساعد على مقاربة وفهم جوانب عديدة من المقاومة الريفية. فهي تحتوي على وثائق عائلية ثمينة ومراسلات هامة :

- مراسلات بين عبد الكريم الأب وكثير من الشخصيات الإسبانية.
- التعيينات السلطانية لعبد الكريم الأب قاضياً على قبيلة بني ورياغل ومراسلات هذا الأخير للسلاطين.
- مراسلات القيادة المركزية للمقاومة وإطاراتها الجهوية.

---

(4) .Cf notre thèse, op. cit., pp. 276-282.

(5) .Cf Volumes n° 510-511 ; ibid, pp. 333-341.

(6) تزخر الوثائق العسكرية هي أيضاً بالمعلومات القيمة عن مفاوضات وجدة. انظر خاصة صندوق رقم .3H606

(7) لقد جمعت في أربعة أجزاء هي : 517-518-519-520.

• مراسلات محمد بن عبد الكريم لبعض الشخصيات الأجنبية (Gardiner – Harris ...) والمغربية (الريسوني – عبد المالك...).

نعثر، على سبيل المثال، ضمن هاته الوثائق على بعض المراسلات التي تمت بين محمد بن عبد الكريم الخطابي وأحمد الريسوني، والتي تقدم بالفعل مادة لا يستهان بها لمقاربة موضوع العلاقات بين الشخصيتين أثناء حرب الريف ؛ كما أنها تسلط الأضواء على الوافدين الأجانب في اتجاه أجدير للإتصال بمحمد بن عبد الكريم بغية توقيع اتفاقيات لاستغلال المناجم الريفية أو لاستجوابه (الصحفيون).

أضف إلى ذلك أن هاته الوثائق تقدم معلومات قيمة عن طبيعة العلاقات التي كانت قائمة بين قيادة المقاومة والسلطات الفرنسية أثناء المرحلة الأولى من حرب الريف (1921–1924)[8].

II – أرشيف وزارة الحرب – قصر ڤانسين (Château de Vincennes)[9] :

وهو عبارة عن فسيفساء من الوثائق الهامة والفريدة في بعض الأحيان، تضم تقارير مفصلة (يومية – أسبوعية – شهرية) عن سير العمليات العسكرية (البرية والجوية والبحرية) في مختلف جبهات القتال : الشرقية (مليلية – الناظور)، الغربية (شفشاون – وادي لو – بن قريش...) والجنوبية (ورغة – تازة – وزان). ولعل أهم ما تتميز به هاته الأخيرة هو عددها الوافر ومصادرها المتنوعة، أي من مختلف الأجهزة العسكرية. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر الأمثلة التالية :

– الصناديق رقم : 3H597 – 598 – 599 – 600 – 601، التي تقدم معلومات دقيقة عن العمليات العسكرية والتعليمات القيادية والتعزيزات العسكرية (البشرية – التقنية) التي كانت تصل من المتربول والجزائر والسينغال...

– وثائق قيادة الماريشال بيتان بمكناس في الفترة التي قضاها على رأس القوات الإستعمارية للقضاء على حركة المقاومة الريفية. فهاته الأخيرة تساعد على رصد

(8) إنها، بإيجاز شديد، تزخر بالوثائق التي تمكن الباحث من القيام بمقارنة موضوعية مع ما يرد في «الوثائق الإستعمارية» الآنفة الذكر ومن التوصل إلى استنتاجات تؤكد أو تدحض ما تقدمه من أطروحات.

(9) Cf. Arnand de Meuditte (Chef d'escadrons) et Jean Nicot (Conservateur), **Répertoire des Archives du Maroc**, Série 3H (1877-1960), Fascicule 1, Etat-Major de l'Armée de Terre, Château de Vincennes, 1982.

المواقف المتعارضة والتصورات المتناقضة داخل القيادة العسكرية، والتي كانت تترجم الصراع القائم بين الضباط الليوطيين (Lyautéens) والبيتانيين (Pétainistes). وتضم أكثر من عشرين صندوقا (من 3H602 إلى 3H627).

ــ المونوغرافيات (Monographies) الدقيقة والمركزة التي أنجزها ضباط الشؤون الأهلية عن القبائل الريفية والمحاذية لجبهة القتال (فاس ــ تازة ــ وزان). فهي تقدم معلومات مُفَصَّلة عن الحياة الداخلية في ٱلقبائل (الأعيان ــ الصراعات داخل القبيلة ــ النشاط الإقتصادي ــ ٱلإمكانات العامة في حالة التعبئة...). وقد شكلت بالفعل سلاحاً هامّاً في أيدي قسم ٱلإستعلامات «للعمل على إنجاح التحرك السياسي لدى القبائل لحثها على طلب الأمان (Amàn)»[10].

ــ التقرير المفصل الذي أعده ليقي بروقنسال حول دور الزوايا في حركة محمد بن عبد الكريم الخطابي[11]. وقد أتاحت لنا الرواية الشفوية التأكد من كثير من المعلومات الواردة فيه خاصة فيما يتعلق بالزاوية الوزانية وأنشطتها بقبائل غمارة والدور الفعال الذي لعبته في التعبئة الجهادية[12].

ــ الرسائل التي بعث بها محمد بن عبد الكريم إلى بعض قادة المقاومة المغربية والأعيان والعلماء، ونجدها مبعثرة في كثير من الصناديق (3H437ـ 3H102...).

ــ ولا يفوتني أن أشير إلى تقارير الضابط روبير مونطاني (Robert Montagne) حول الظروف التي تمت فيها عملية استسلام قائد حرب الريف والتي تتناقض كليا في محتواها مع ما كتبه مونطاني عن محمد بن عبد الكريم وحركته انطلاقاً من بداية الثلاثينيّات. هاته التقارير توجد ضمن الوثائق المحفوظة في صندوق رقم 3H623.

(10) Cf. 3H437 - 3H438.

(11) Cf. 3H438 Rapport de Lévi Provençal sur «Les Influences religieuses dans le Rif», mars 1926, 70 Pages.

(12) إن أهم الشهادات التي حصلنا عليها هي التي أدلى لنا بها المرحوم المكي الوزاني بدوار إيسوكن (قبيلة بني خالد)، الذي كان «مقدم» الزاوية الوزانيّة بالمنطقة، وتقلد مسؤولية قائد القبيلة المذكورة ثم عينه بن عبد الكريم قائدا عاما على قبائل غمارة (انظر أطروحتنا، ص ص. 140ـ143).

– تقارير «قسم الإستعلامات» التي نعثر عليها في المركزين معاً (Vincennes وQuai d'Orsay)[13]. ويمكن القول إن قاسمها المشترك هو اصطناعها، في أغلب الأحيان، لسيناريوهات خيالية عن التورط البلشفي، الألماني والتركي في حرب الريف إلى جانب حركة محمد بن عبد الكريم ؛ تصل إلى حد ذكر أسماء لكثير من الضباط السوفيات والأتراك الذين قامت الأممية الثالثة (Komintern) والحكومة التركية، حسب ما تزعم هاته التقارير، بإرسالهم إلى الريف للوقوف إلى جانب قوات المقاومة والمشاركة في إعادة تنظيم جهازها العسكري تنظيماً عصرياً.

وقد آتضح الآن للجميع أن هاته المعلومات ما هي إلّا آفتراءات قام بنسجها ضباط المخابرات الفرنسية لإيجاد تفسيرات وهمية وذرائع لإنجاح مسلسل التعبئة في المتربول ووسيلة للضغط على الرأي العام الفرنسي الذي كان منقسما حول السياسة التي كان يجب اتباعها تجاه محمد بن عبد الكريم[14].

وخلاصة لهذا العرض، يمكن الإدلاء بالملاحظات التالية :

– بالرغم من تعدد الوثائق المحفوظة وتنوعها في المركزين المذكورين فإن الطابع الذي يميزها هو تكامل محتوياتها إلى حد بعيد.

– لا يمكن إنكار الأهمية البالغة لهاته الوثائق. إلا أنه يجب التعامل معها بالنظرة الحذرة والمتأنية للباحث ومقارنتها بمختلف المصادر الوثائقية الأخرى المكتوبة والشفاهية، خاصة المغربية منها.

– إن الإستثمار الكلي والموضوعي لهذا الأرشيف لن يتأتى بصفة نهائية إلا بعد الإطلاع على الوثائق المغربية التي لا يزال الباحثون يجهلونها حتى الآن.

(13) انظر بصفة خاصة الصندوق رقم 3H102 (Vincennes) والمجلد 538 (Quai d'Orsay).

(14) Cf. les travaux de Georges Oved et notamment le plus récent d'entre eux, «La contribution des services spéciaux à la politique de la France au Maroc de 1920 à 1955», in **Police et Politique**, sous la direction de Claude Journés, P.U.L, 1988, pp. 69-94.

مقاربة للأرشيف الإسباني من خلال نـموذج المصلحة التاريخية العسكرية بـمدريد

بوبكر بوهادي
كلية الآداب ـ الجديدة

تعتبر مسألة الأرصدة الوثائقية مسألة أساسية وحيوية للمؤرخين، ولا سيما المختصين والمهتمين منهم بقضايا تاريخ بلادنا المعاصر خلال الفترة التي خضع فيها المغرب للإستعمار الأوربي. لذلك فالتعريف بهذه الأرصدة وبطبيعتها والمؤسسات والمصالح التي توجد بها وتسهر على تنظيمها وتقديمها للباحثين من المهام التي يجب على هؤلا المساهمة فيها من خلال تبادل الأفكار والمعلومات فيما بينهم حول تجاربهم في التعامل مع بعض تلك الأرصدة، وما يمكن أن تقدم من مادة مصدرية للبحث التاريخي، الشيء الذي سيساعد، بكل تأكيد، على الدفع بهذا البحث نحو آفاق واسعة تجعله مطابقاً لما نطمح إليه من دقة وموضوعية.

إن أهم ما يميز مسألة الأرصدة الوثائقية المرتبطة بتاريخ المغرب المعاصر هو تنوع مصادرها واختلافها. وذلك لاختلاف الأطراف التي ساهمت في أحداث وتطورات تلك الفترة وخضوع المغرب، بحكم نظام الحماية، لإدارات وسلطات استعمارية متباينة. وهو ما أغنى تلك الأرصدة، وبالتالي إمكانيات البحث فيها والنهل من ذخائرها الوثائقية كلما توافرت الشروط والوسائل التي تسمح للباحث بالتنقل بين أهم العواصم الأوربية كباريس ومدريد ولندن، حيث دُور الأرشيف والمصالح التاريخية التي توجد فيها تلك الأرصدة.

وبحكم العلاقات التاريخية الهامة التي جمعت المغرب بإسبانيا، وارتباط هذه الأخيرة بصفة ملموسة بتاريخنا المعاصر، ومساهمتها في توجيه أهم أحداثه خلال

المرحلة الإستعمارية كأحد الأطراف المسؤولة فيه وعنه، فإن الأرشيف الإسباني بما يتوفر عليه ويوفره من رصيد وثائقي غني حول المغرب، يُعد قِبْلَة أساسية لكل باحث ومهتم ليس فقط بتاريخ العلاقات بين البلدين، بل بقضايا تاريخية مختلفة وجوانب متعددة من الواقع المغربي خلال الفترة سالفة الذِّكر.

ولعل أهم مادة مصدرية تُكون الرصيد الوثائقي الإسباني المتعلّق بالمغرب هي أرشيفات مختلف المصالح والمؤسسات المدنية والعسكرية التي كانت تقوم عليها الإدارة الإستعمارية خلال فترة الحماية، وتتألف في معظمها من وثائق رسمية وخاصة وتقارير وبيانات وسجلات أهمها تلك الصادرة عن إدارات المراقبة العسكرية والمدنية أو ما يدعى بنيابة الأمور الوطنية (Delegacion de Intervenciones civiles y militares و asuntos indigenas)، والتي كان يقع على عاتقها المراقبة الصارمة لكل جهات منطقة الحماية وإعداد التقارير عن كل ما يحدث فيها من صغيرة أو كبيرة، وكذلك وثائق المفوضيَّة السَّامية (Alta comisaria) في تطوان والقيادة العليا للجيش الإستعماري في كل من تطوان ومليلية.

كل هذه المادة الوثائقية التي تُكون أرشيف الحماية الإسبانية يمكن اعتبارها، بالرغم من مصدرها وطبيعتها الإسبانية، وكما قال الفقيد جرمان عياش، رصيداً وثائقياً مغربياً(1) لما يقدمه من إمكانات تهم البحث التاريخي المرتبط ببلادنا أكثر مما هو مرتبط بإسبانيا نفسها.

ويتوزع اليوم أرشيف الحماية الإسبانية ما بين عدة مؤسسات ومصالح خاصة في العاصمة مدريد، ولم يبق منه داخل المغرب إلّا ما هو محفوظ في أرشيف الخزانة العامة في تطوان، والذي يحتوي على ذخيرة كبيرة من الوثائق المرتبطة أساساً بالجانب الإداري لمختلف المصالح والنيابات التي كانت تؤلف الجهاز الإداري لمؤسسة الحماية، والمرتبطة كذلك بملفات الجنود المغاربة الذين كانوا يعملون داخل الجيش الإستعماري، ولا سيَّما ملفات جنود المحلات الخليفية. وأغلب هذه الوثائق تم جمعها وتنظيمها داخل مَحَافِظَ تحمل أرقاماً مضبوطة وأسماء المصالح التي تنتمي إليها.

وأهم تلك المؤسسات والمصالح الإسبانية :

– الأرشيف العام للإدارة (Archivo general de la administracion)؛

(1) Germain Ayache, **Les origines de la guerre du Rif**, pub. Sorbonne et S.M.E.R, 1981.

ـ أرصدة إفريقيا (Fondos de Africa)؛

ـ أرشيف وزارة الشؤون الخارجية (Archivo del Ministerios de Asuntos Ext)؛

ـ المصلحة التاريخية العسكرية (Servicio Historico Militar)؛

ـ المكتبة الوطنية ـ قسم إفريقيا (Biblioteca Nacional - seccion Africa).

وتصدر في إسبانيا بعض النشرات التي تعرف بتلك الأرشيفات وبالأرصدة الوثائقية المرتبطة بالإستعمار الإسباني مثل :

* **Archivos para la historia del siglo XX**, Madrid Ministerio de cultura, 1980.

* **Archivos para la historia de la Restauracion**, Madrid, Ministerio de Cultura, 1982.

وبالرَّغم من التَّخصُّص الظاهري لهذه المؤسسات في أرصدة وثائقية معيَّنة، سياسية وعسكرية وإدارية، فإنّ تداخل كلّ هذه الجوانب خلال العمل الإستعماري يجعل وثائقها تغطي كلّ تلك الجوانب والتطورات المرتبطة بها. فهناك العديد من الوثائق العسكرية التي تزخر بمعلومات هامَّة حول الأوضاع السياسية والإقتصادية والعكس صحيح، حيث وقفنا على تقارير وضعتها المصالح السياسية التابعة لإدارة الحماية تحمل معلومات عن الوضع العسكري في بعض المناطق.

وسأحاول أن أبدي هنا بعض الملاحظات حول أهمية أرشيف المصلحة التاريخية العسكرية في مدريد انطلاقاً من تجربة استغلالنا لبعض وثائقه في البحث الذي أنجزناه حول المغرب والحرب الأهلية الإسبانية(2).

هذه المصلحة تحفظ بين جنباتها جميع الوثائق التي كانت تصدر عن القيادات العسكرية العليا في المغرب أو تلك التي تصل إليها. فهي تضم على هذا الأساس الأرشيفات الهامة لكل من قيادة مليلية وقيادة تطوان، وكذلك أرشيف القيادة العليا للجنرال فرانكو خلال الحرب الأهلية الإسبانية. ووثائق هذه المصلحة منظمة ومقسمة حسب المناطق (zona) والوحداث (unidad)، والخزانات (Armario) والصناديق (Legajo) والمحفظات (Carpetas). وعند زيارتنا لهذه المصلحة، كانت الوثائق الموضوعة رهن إشارة الباحثين هي تلك التي تم تصويرها على الميكروفيلم وتصنيفها في إطار لفّات (Rollo) تحمل أرقاماً معيَّنة.

(2) بوبكر بوهادي، **المغرب والحرب الأهلية الإسبانية**، رسالة لنيل د.د.ع، الرباط، 1989.

أما نوعية هذه الوثائق، فهي متنوعة ومختلفة جداً تتمثل في المراسلات الرسمية ما بين تلك القيادات ووزارة الحربيَّة ورئاسة الحكومة، وما بينها وبين المفوّضيَّة السامية في تِطوان، إلى جانب التقارير التي كانت تُعِدها أو يُرسلها إليها الضبّاط والمراقبون العسكريون حول سير العمليات العسكرية، والتسرب داخل مختلف الجهات في منطقة الحماية، والاِتصالات مع بعض أعيان القبائل وقوادها، وما يجري من أحداث وتطورات داخل هذه الأخيرة، ثم هناك وثائق أخرى عبارة عن أوراق ورسائل شخصية لكبار الضباط الإسبان والمفوضين السامين تتعلق بمواضيع متنوعة ما بين قضايا عائلية وانطباعات شخصية لا تخلو من فائدة تاريخية ويصعب في بعض الأحيان العثور عليها في الوثائق الرسمية، وتحمل هذه الوثائق دائماً عبارة «**خاص**» (**Reservado**). وهناك أيضاً الوثائق السرية التي يستدل عليها بإشارة «**سرّي**» (**Secreto**) وتحتوي على معلومات دقيقة تخص أشخاصاً معينين، أو التحقق من بعض الأخبار أو الشائعات، أو اتخاذ إجراءات محددة. وتوجد من بين هذه الوثائق رسائل لزعامات محلية وقبلية، إما على شكلها الأصلي وإما مترجمة إلى الإسبانية، موجهة إلى الضباط أو الإدارات العسكرية وتعكس طبيعة العلاقات التي كانت تجمعها بالسلطات الاِستعمارية.

فنوعية هذه الوثائق وغناها وما تنطوي عليه من أهمية تاريخية تجعل منها مادة مَصدرية لدراسة وفهم المراحل والخطوات التي سار على نهجها الاِستعمار الإسباني من أجل ترسيخ نفوذه وسيطرته بمنطقة حمايته والأطراف والعوامل التي ساعدته على ذلك، وما اعترض سبيله من عوائق وصعوبات تمثلت بالدرجة الأولى في إرادة سكان القبائل وعزمهم على عدم الرضوخ له.

ولا أدل على هذه الأهمية التي تكتسيها هذه الوثائق، من تلك المكانة التي تحتلها في بعض الأعمال التاريخية المغربية الجادة التي انصبت على دراسة جوانب عميقة من تاريخ المنطقة المرتبط بالمرحلة الاِستعمارية، كما هو شأن دراسة الفقيد جرمان عياش لمختلف الظروف والمعطيات التي كانت وراء تبلور مقاومة القبائل الريفية، إذ نجد فيها استغلالاً منهجياً ومكثفاً لوثائق تلك المصلحة، واستطاع بواسطتها التعرف على حقائق أساسية وتصحيح معلومات كثيرة ومَلْءِ فراغات لم تستطع المصادر الأخرى سدها(3).

(3) يتضح ذلك في الفصول المتعلقة بطبيعة وتطور العلاقة ما بين القاضي عبد الكريم الخطابي وابنه محمد من جهة والسلطات الاِستعمارية الإسبانية من جهة أخرى (**G. Ayache, op.cit**).

وتتعلق الملاحظة نفسها بدراسات الدكتور عبد العزيز التمسماني خلوق، ولا سيَّما المرتبطة منها بنشاط الحركة الريسونيَّة وطبيعة علاقاتها بالسلطات الإستعمارية والأهداف التي كانت ترمي إلى تحقيقها في منطقة الشمال. فقد آستطاع أن يقف على عدة رسائل لأحمد الريسوني في تلك المصلحة، تهم قضايا متنوعة وجوانب مختلفة من علاقاته وتحركاته[4].

وقد كان الرصيد الوثائقي الذي تحتضنه هذه المصلحة خير معين لي على إنجاز الرسالة المتعلقة بطبيعة العلاقة والإرتباط الذي كان للمغرب بالحرب الأهلية الإسبانية ما بين سنتي 1936 و1939. إذ وفّر لنا أرشيف القيادة العليا للجنرال فرانكو أو ما يسمى في الأدبيَّات العسكرية **أرشيف حرب التحرير (Archivo de la guerra de liberación)**، مادة وثائقية غنية تتعلق بسياسة فرانكو العامة التي آتبعها في المغرب أثناء تلك الحرب، والتوجيهات التي كان يصدرها إلى المفوض السامي لاتخاذ التدابير الكفيلة بضمان استقرار المنطقة.

وأغلبية الوثائق المتعلّقة بالمغرب في هذا الأرشيف والتي صدرت في بداية الحرب، نجدها مكتوبة بخط اليد ويصعب قراءتها في بعض الأحيان. وسبب ذلك يعود إلى كون المتمردين العسكريين لا يتوفرون في بداية حركتهم آلعسكرية على الوسائل التي تسمح لهم بتنظيم مراسلاتهم وضبطها في خضم ظروف آستوجبت السرعة في اتخاذ القرارات، ولم تأخذ الأمور شكلًا منظّماً إلّا عندما أقام الجنرال فرانكو قيادته العليا في مدينة بورغوس (Burgos) والتي نجد أن أغلبيَّة الوثائق صادرة عنها.

وتعتبر المراسلات التي كانت تتمُّ بين الجنرال فرانكو والمفوّض السامي بيكَبدر (Beigbeder) حول الأوضاع بالمنطقة مهمة للكشف عن التطورات التي كانت تعرفها خلال فترة الحرب وما نتج عنها من انعكاسات. كما أمدَّتها بمعلومات مفيدة عن آستغلال الجانب الديني للمغاربة من أجل استقطابهم لصالح قضية فرانكو، وعن النشاط الجمهوري من أجل إثارة قبائل المنطقة ضد العسكريين.

وقد أفادتنا وثائق هذا الأرشيف كثيراً في الكشف عن آلعديد من جوانب المشاركة العسكرية للمغاربة في الحرب الأهلية، من حيث عمليات التجنيد وكثافتها

(4) انظر في هذا الصدد: Abdelaziz Khallouk Temsamani, «Raissouni et les affrontements diplomatiques (1914-1918)», Revue Dâr Al Niâba, 4ème année, N° 13, 1987, pp. 3-16.

من أجل تغطية الحاجيات البشرية وتعويض الخسائر والمحافظة على حماس الجنود المغاربة. وقد وجدنا بين تلك الوثائق العديد من التقارير التي كانت تُبعث إلى الجنرال فرانكو حول الوضعية المزرية للجنود المغاربة، وسوء أحوالهم وآستيائهم وتمردهم في بعض الأحيان على هذه الوضعية، وهو ما كان يؤدي إلى سجنهم أو إعدامهم.

لكن سرعام ما تتجلّى للباحث محدودية هذا الأرشيف فيما يتعلق ببعض القضايا والجوانب المرتبطة بتاريخ المغرب. ويمكن تجاوزها بالإطلاع على أرشيفات المصالح والمؤسسات الإسبانية السالف ذكرها.

وهذه المحدوديَّة ذات طابعين :

ـ فأما الطابع الأول، وهو طابع تنظيمي فيرتبط بعدم سماح المسؤولين عن ذلك الأرشيف بالإطلاع على بعض محافظه، ولا سيما الوثائق المتعلقة بقواد القبائل وأعيان المنطقة وبعض رجال الدين والشرفاء، والملفات التي تضم إحصاءات مهمة تتعلق بالقوات الأهلية المنضوية تحت لواء الجيش الإسباني. وربما يعود ذلك إلى ما تثيره الحالة الأولى من حساسية سياسية، وما تثيره الحالة الثانية من رغبة في عدم الإعتراف بأهمية المشاركة المغربية في الحرب الأهلية.

ـ وأما الطابع الأخير فيرتبط بطبيعة ذلك الأرشيف والوثائق التي يضمها. فبحكم مصدرها العسكري (القيادات العليا والمراقبات العسكرية)، فإن أهميتها تبقى مرتبطة في المقام الأول بالفترة التي كان للجيش فيها الدور الأساسي في ترسيخ قواعد الإستعمار، وهي توازي فترة العمل الحربي والمقاومة ؛ ويمكن أن تشمل كذلك فترة الحرب الأهلية الإسبانية.

لكن بظهور معطيات وظروف جديدة، مرتبطة بنشاط الحركة الوطنية وحلول الفعل السياسي محل الفعل العسكري، لم يعد للقيادات والمؤسسات العسكرية، أهمية الحضور نفسها في تطورات المنطقة. وهذا ما يدفع بدارس هذه التطورات إلى البحث عن أهم وثائقها في مصالح الإقامة العامة، ونيابة الأمور الوطنية التي توجد في الأرشيف العام لإدارة الحماية.

على هذا الأساس، يبقى أرشيف هذه المصلحة رصيداً وثائقياً لا يمكن فهم أهم التطورات والأحداث التي عرفتها منطقة الشمال خلال العقود الثلاث الأولى من المرحلة الإستعمارية، إلا باستنطاق وثائقه والإطلاع عليها.

رصد وثائقي أولي حول المغرب والحرب العالمية الأولى
مركز أرشيف وزارة الحربية بفانسين (Vincennes) نموذجاً

محمد البكراوي
كلية الآداب ـ فاس

مدخل

يمثل عقد الحماية الفرنسية على المغرب سنة 1912 فاتحة عهد جديد في تاريخ المغرب المعاصر، تَمَثَّلَ في عهد الِاحتلال، وفقدان السيادة الوطنية وتجزئة الوحدة الترابية. وقد استعملت فرنسا وإسبانيا كل الأساليب الِاستعمارية للسيطرة على البلاد لاستغلال شعبها وخيراتها.

وقد رفض المغاربة هذا الِاحتلال وقاوموه بجميع الوسائل. وبدل أن يتصدى المؤرخون المغاربة للتأريخ لهذه المرحلة لفهمها، تركوا للأجانب الباب مفتوحاً للخوض فيها يؤولون أحداثها حسب أهدافهم ومصالحهم؛ علماً منا أن هذه الفترة: 1912ـ1956، تؤثر في سلوك المغاربة بشكل قوي ومباشر في الوقت الراهن أكثر مما تؤثر فيهم مجريات أحداث القرن التاسع عشر التي أولى لها المفكرون المغاربة عناية فائقة.

وقد آن الأوان لنهتم بمرحلة الحماية ونتفحص مستنداتها ووثائقها استنطاقاً وتحليلًا ومناقشة قصد استنباط المعلومات الكامنة فيها لنتمكن من الوقوف على مدى سر تأثيرها في الحاضر.

I ـ خصوصيات المشاكل التي يطرحها البحث التاريخي في فترة الحماية

يمكن حصر هذه المشاكل في النقط التالية :

أ) ندرة الوثائق الوطنية والمشاكل التي تطرحها أمام الباحث :

إن الوثائق المتعلقة بهذه الفترة والموجودة بالخزانات المغربية قليلة جداً إذا ما قورنت بالوثائق الغزيرة المحفوظة بالأرشيفات الأوربية المختلفة. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب نخص بالذكر منها :

1 ـ أغلبية وثائق فترة الحماية نقلتها السلطات الإِستعمارية إلى فرنسا وإسبانيا مباشرة بعد حصول المغرب على استقلاله.

2 ـ الوثائق المخزنية الخاصة بالفترة ليست بعد في متناول الباحثين.

3 ـ تعرض بعض الوثائق للإتلاف والإحراق من قبل أصحابها تلافياً لمضايقات السلطات الإِستعمارية : كالمذكرات والرسائل الشخصية للمقاومين المغاربة...

ب) كما تعترض الباحث للوصول إلى الوثائق والمستندات المتوفرة داخل البلاد صعوبات أخرى، تتعلق بـ :

1 ـ توزيع هذه الوثائق على مجموعة من المراكز في عدد من المدن : من خزانات عامة وبلديات ومحافظات عقارية وغرف تجارية...

2 ـ واستغلالها يتطلب إجراءات إدارية صارمة...

3 ـ كما أن هذه الوثائق في حالة رديئة وسيئة : فهي غير مفهرسة، غير مرقمة... وتتعرض للإتلاف مع مرور الزمن. لقد فقدت مثلا وثائق اعتمدها باحثون في أعمالهم منذ مدة قصيرة.

هذه المشاكل والصعوبات التي يطرحها استغلال الوثائق داخل المغرب تجعل الباحثين يلجأون إلى بدائل عنها في مختلف الأرشيفات الأوربية خاصة الفرنسية منها.

إن هذه الأخيرة بدورها تطرح أمام الباحث مشاكل من نوع آخر تتمثل في :

1 ـ وجوب إتقان اللغات الأجنبية : فرنسية، إنجليزية، إسبانية، ألمانية...

2 ـ واللجوء إلى منهجية خاصة للتعامل مع المعلومات الواردة فيها.

II – رصد أولي لأهم مراكز الأرشيف المتعلقة بموضوع المغرب والحرب العالمية الأولى

1 ـ الأرشيفات المحلية :

* الخزانة العامة بالرباط، وخصوصاً الطابق الأول من قسم الوثائق الذي يحتوي على وثائق كثيرة ومتنوعة لم يستطع المستعمر نقلها.

* الخزانة الصبيحية بسلا.

* الخزانة العامة بتطوان.

* خزانات بلديات بعض المدن.

* المحافظات العقارية.

* الغرف التجارية بالمدن الكبرى : كالدار البيضاء وفاس...

2 ـ مراكز الأرشيف الأجنبية :

* أرشيف وزارة الحربية بفانسين.

* مركز أرشيف وزارة البحرية بفانسين.

* مركز الأرشيف الدبلوماسي في نانط : ويضم هذا المركز 12 ألف محفظة تتكون من :

1 ـ تسعة آلاف محفظة خاصة بوثائق الحماية الفرنسية : من مراسلات مختلفة بين الإقامة العامة ومختلف الجهات المغربية، وتقارير سياسية ـ عسكرية واقتصادية...

2 ـ إضافة إلى 3 آلاف محفظة كانت موجودة بالمفوضية الفرنسية بطنجة.

* الأرشيف الوطنية الفرنسي بباريس.

* مركز الأرشيف الوطني الفرنسي، قسم ما وراء البحار، بباريس.

* محفوظات الحكومة العامة بالجزائر، بإيكس آن بروفانس (Aix-En-Provence).

* أرشيف الجمعية الوطنية الفرنسية، بباريس.

* الدائرة العامة للشرطة، بباريس (Préfecture de police).

* مراكز الأرشيف الجهوية (Archives Départementales) بمختلف المدن الفرنسية : كبوردو ومرسيليا وليون...

* مركز أرشيف المصلحة العسكرية للأفلام والصور بإفري (Ivry) بالضاحية الباريسية.

* أرشيف وزارة الخارجية البلجيكية ببروكسيل.

* أرشيف وزارة الخارجية الألمانية ببون.

* أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (Foreign Office) بلندن.

* أرشيف وزارة الخارجية الإسبانية بمدريد.

* أرشيف وزارة الخارجية النمساوية بفيينا.

هذه المراكز تضم وثائق كثيرة جداً تزخر بمعلومات في غاية الأهمية والدقة والتنوع تتطرق لجوانب عديدة من تاريخ المغرب المعاصر.

III - من الأرشيف الفرنسي : أرشيف وزارة الحربية بفانسين نموذجاً

بما أن المراكز السالفة الذكر تحتوي على وثائق ومستندات كثيرة ومتنوعة تغطي جوانب تاريخية عديدة : عسكرية واقتصادية واجتماعية وأحداث المقاومة الشعبية المغربية... فإننا ارتأينا التركيز على مركز أرشيف وزارة الحربية بفانسين.

يوجد مركز الأرشيف العسكري بقصر فانسين (Vincennes) الذي يقع في الضاحية الجنوبية الشرقية لباريس على بعد 5 كلم تقريباً من العاصمة الفرنسية. وهذا القصر عبارة عن بناية ضخمة يرجع تاريخها إلى القرن الرابع عشر.

ولقد تم ترميم وتوسيع قاعة المطالعة التي أصبحت مجهزة تجهيزاً حديثاً يسمح باستعمال المعلوميات والحاسوب لخزن المعلومات والمعطيات التاريخية المختلفة.

وهذا الأرشيف العسكري يضم آلاف المحفظات والحزم التي تغطي الفترة التاريخية الممتدة ما بين 1872 و1960.

وأهم المجموعات الوثائقية التي تم الإطلاع عليها هي :

1) Série B :
— Télégrammes : Cartons 28-29 : 1916-1917
— Télégrammes : Cartons 30-31 : 1918-1919

2) Série E :
— Carton 12 bis : Raïssouli Abdelmalek, Action allemande : 1915-1921.
— Carton 30 : Au Maroc de 1914 à 1921.

3) Série EM :

— Carton 7 : Notices sur les différentes tribus en 1912.
— Carton 10 : Action contre Abdelmalek, 1917-18.
— Carton 52 : Abdelmalek, 1915-1916.
— Carton 68 : Abdelmalek, 1917.

4) Série K : Fonds privés

— 1K 195 : Papiers Lyautey.

* لم يسمح لنا الإطلاع على جميع وثائقها وأوراق ليوطي.

5) Série N : Archives de la période 1872-1940.

— 5N 8 à 18 : Télégrammes et messages expédiés, relatifs notamment à l'envoi des troupes du Maroc en France : «Le sort du Maroc se réglera en Lorraine».

— 5N 45-46 : Action allemande au Maroc.
— 5N 50-51 : Situation au Maroc.
— 5N 123 : Situation au Maroc 1914-18
— 7N : Etat-Major de l'Armée, 1er Bureau
— 7N 2107-2110 : Contrôle de la correspondance des «indigènes», 1914-1918.
— 26N 857 : Tirailleurs Marocains-Régiment de Tir. marocains-Journaux de Marche et Opérations, décembre 1914 à 1918.

6) Série 3 H :

— 3H 18 : Etat-Major de l'Armée (2e Bureau), (E.M.A.) Section Afrique (S.A.) Débuts du Protectorat.
— 3H 26 à 28 : E.M.A., S.A., Troupes marocaines.
— 3H 31 : 1914-1925
— 3H 32 : Mobilisation au Maroc.
— 3H 34 : Armées étrangères.
— 3H 46-47 : Effectifs-Mobilisation
— 3H 54 à 83 : Pacification-Tribus
— 3H 91-92 : Situation politique et militaire.
— 3H 94-95 : E.M.A., S.A. —Mobilisation.
  — Guerre 1914-18
  — Rapports du général Lyautey 1914-16
— 3H 308 à 311 : Effectifs-Tribus
— 3H 149 à 161 : E.M.A., S.A., — Chasseurs Indigènes-Organisation.
— 3H 317 : Journaux de Marche et Opérations (J.M.O.) — Etat-Major du Commandement Supérieur des troupes du Maroc, 1907- fin 1915.
— 3H 318 : J.M.O., janvier 1916- décembre 1917
— 3H 319 : J.M.O., 1918-1921
— 3H 361 à 363 : Mobilisation — Guerre 1914-18. Mesures particulières

à certaines armes : aviation, artillerie, transport auto, Ordre de mouvements — Statistiques dressées en 1919.

— 3H 435 à 441 : Fiches des tribus

— 3H 587 à 596 : Opérations (toutes régions) 1914-24.

إن هذه المجموعة الأخيرة (Série 3 H)، غنية جداً بالمعلومات العسكرية، وتورد كذلك معطيات اقتصادية واجتماعية وسياسية جد هامة.

وتحتوي كذلك على تقارير سرية وبرقيات وبيانات ومستندات متنوعة كانت تتبادلها الإقامة العامة الفرنسية بالمغرب مع مختلف الجهاد بالبلاد من جهة، ومع مختلف الوزارات الفرنسية بباريس من جهة أخرى. وهي في أغلبها سرية إذ تمكن من معرفة الأوضاع الداخلية في المغرب أثناء الحرب العظمى كـ :

* عدد المغاربة المجندين للحرب.

* عدد العمال المغاربة الذين تم إرسالهم إلى فرنسا.

* المجهود الإقتصادي للمغرب في الحرب.

* انعكاسات المجهود الحربي على المغاربة : من نقص في المواد الإستهلاكية الأساسية (حبوب، سكر، شاي...) ومن جراء تقنينها وكذا من الإرتفاع المهول في أسعارها...

* المقاومة الشعبية ضد المستعمر طيلة مدة الحرب.

* إضافة إلى تقارير ومستندات تسلط الضوء على الدعاية الألمانية ونشاط الرعايا الألمانيين بالمغرب خلال الفترة نفسها.

وتضم المجموعة نفسها التقارير الهامة الخاصة بالتحركات والعمليات العسكرية (Journaux de marche et opérations) للفرق المغربية بمختلف الجبهات والساحات العسكرية الفرنسية والأوربية. وتعطي هذه المستندات معلومات هامة حول :

1 ـ أعداد الجنود المغاربة وتحركاتهم في مختلف الجبهات، والمعارك الضارية التي شاركوا فيها مثل معركة المارن (La Marne) معركة فردان (Verdun) وغيرهما...

2 ـ وتمدنا كذلك بإحصائيات عن بعض القتلى والمعطوبين في صفوف الجنود المغاربة، وكذا عن المناطق المغربية التي تم تجنيدهم منها.

3 ـ تمكن كذلك من إبراز وتقييم دور الجنود المغاربة مقارنة مع جيوش المستعمرات الفرنسية الأخرى في الحرب.

وتمكن هذه الإحصائيات التي تقدمها الوثائق العسكرية الفرنسية من رسم جداول ومبيانات توضيحية لجوانب اقتصادية ـ اجتماعية وعسكرية.

استنتاجات

إن أهمية هذه الوثائق العسكرية تتجلى في دقة المعلومات التي تعطيها عن الجنود والعمال المغاربة الموجودين بفرنسا من جهة، وعن الأوضاع داخل المغرب من جهة ثانية، لكونها صادرة عن الجهات المسؤولة عن اتخاذ القرار، والمضطلعة على سير الأحداث. وهذا ما لا نعثر عليه في كتابات بعض المغاربة المعاصرين لهذه الحقبة كالمؤرخ محمد بن الحسن الحجوي مثلا والذي يضخم كثيراً من عدد الجنود المغاربة الذين شاركوا في الحرب العالمية الأولى وعدد القتلى : 200 ألف مقاتل و100 ألف قتيل[1]، في حين أن عدد الجنود المغاربة لم يتجاوز 45 ألفاً، وعدد القتلى 15 ألفاً تقريباً[2].

ونجد الأمر نفسه عند الطاهر الوديي في مخطوطه «**الإستبصار**»...[3]، حيث يضخم كثيراً من الإحصائيات التي يوردها في الموضوع نفسه.

وعلى الرغم من دقة وتنوع المعلومات والمعطيات التي توفرها هذه الوثائق فإنها مع ذلك تبقى ناقصة بحكم :

1 ـ أن بعض المحفظات والحزم لم يسمح للباحثين الإطلاع عليها كتقارير المحاكم العسكرية وكذا وثائق وأوراق ليوطي، وعدد القتلى والمعطوبين ولوائح أسمائهم، والحزم الخاصة بالحركة الوطنية المغربية...

---

(1) انظر محمد بن الحسن الحجوي، **تقرير تاريخي**، مخطوط يحمل رقم هـ 254، بقسم الوثائق بالرباط، 1930، ص. 12 و68.

(2) عن مشاركة المغاربة في الحرب العالمية الأولى يمكن الرجوع لأطروحتنا : **Mohamed Bekraoui, Le Maroc et la première Guerre mondiale, 1914-1920**, Thèse d'Etat (inédite), soutenue à Aix-En-Provence en 1987, en 2 Tomes. Voir T. 1., pp. 220, 224 et s.

(3) الطاهر الوديي، **الإستبصار في عجائب الأمصار والجبال والأنهار**، مخطوط في ملك الأستاذ الجليل محمد المنوني، ص. 33 وما بعدها.

2 ـ بالإضافة إلى هذه المشاكل تطرح صعوبات أخرى تتعلق بفهرسة هذه الوثائق وتصنيفها. كما فقدت مجموعة كبيرة من الوثائق، مثل منوغرافيات بعض القبائل وبعض الخرائط التاريخية.

Abréviations :

E.M.A. = Etat-Major de l'Armée.

J.M.O. = Journaux de marche et opérations.

S.A. = Section Afrique, Ministère de la Guerre.

عبد المالك الجزائري
من خلال محفوظات ڤانسين(1)

عثمان بناني
كلية الآداب ــ الرباط

عبد المالك الجزائري شخصية لم تلق بعد ما تستحقه من اهتمام الباحثين المغاربة، بالرغم من أنه لعب دوراً ذا أهمية خاصة في فترتين متميزتين من تاريخ الحماية : الأولى خلال الحرب العالمية الأولى من مارس 1915 إلى نونبر 1918، والثانية من بداية سنة 1921 إلى مقتله في بداية غشت 1924.

وقد اهتمت الوثائق الفرنسية اهتماما كبيراً بالفترة الثالثة من حياة عبد المالك الجزائري، وهي الفترة الممتدة من مارس 1915 إلى غشت 1924. أما الفترة الأولى، وهي فترة طفولته وشبابه والتي انتهت بوصوله إلى الجزائر، فإنه ليست لدينا سوى بعض التخمينات المرتبطة بنشاط مجموعة من أفراد أسرته بسوريا في إطار **جمعية الإتحاد والترقي** المعارضة للسلطان العثماني عبد الحميد الثاني(2). أما الفترة الثانية

(1) Les Archives de Vincennes - Service historique de l'Armée de terre, Château de Vincennes - Vincennes - France (S.H.A.).

(2) جمعية «الإتحاد والترقي» أسسها ضباط ومثقفون أتراك وعرب في سنة 1894. وكان هؤلاء يعكسون مصالح البورجوازية التركية، ويريدون تحويل الإمبراطورية العثمانية إلى دولة بورجوازية دستورية. وقد نتج عن نشاط هذه الجمعية أن عمت تركيا وسوريا في سنتي 1897 و1898 حملات اعتقال واسعة النطاق ومحاكمات أدت إلى هروب كثير من عناصر الجمعية إلى مصر وأوربا وشمال إفريقيا. ومن العناصر النشيطة في هذه الجمعية، عمُّ عبد المالك الأمير علي باشا ابن الأمير عبد القادر الجزائري. وقد أصبح هذا الشخص بعد نجاح ثورة تركيا في يوليو 1908 مندوب سوريا في البرلمان التركي والنائب الأول لرئيس هذا البرلمان. وخلال الحرب العالمية الأولى كان الأمير علي الجزائري المسؤول الرئيسي عن تهييج مسلمي شمال إفريقيا ؛ وقد كان يعرف المنطقة معرفة جيدة، لأنه كان يزورها كثيراً قبل الحرب العالمية الأولى. وقد ظهر توقيعه على بعض المنشورات التي وُزعت في شمال إفريقيا ووصلت حتى مدينة الرباط.

والتي بدأت بدخوله المغرب وانتهت باختفائه في مارس 1915، فقد انتثرت بعض أخباره هنا وهناك في بعض الوثائق المغربية والفرنسية. ولكننا لا نجد كبير اهتمام بشؤونه بالرغم من مساهمته بخط لا بأس به في الصراع الدائر حينئذ في المغرب(3).

وسنحاول في هذه الدراسة تقديم الصورة التي رسمتها الوثائق الفرنسية لعبد المالك الجزائري، وسنركز بصفة خاصة على وثائق مكتبة قصر ڤانسين وعلى الفترة الثالثة الملتهبة من حياة هذه الشخصية. وإننا لنأمل أن نسلِّط بعض الضوء على هذه الشخصية المثيرة للجدل، وأن نثير الِاهتمام بها للخوض في خفايا وسراديب تاريخها الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بما حدث في المغرب لفترة لا تقل إلا قليلا عن ربع قرن.

وُلِد عبد المالك بن محيي الدين بن عبد القادر الجزائري بسوريا، وعمل ضابطا في الجيش التركي قبل أن يأتي إلى الجزائر في نهاية القرن الماضي.

دخل عبد المالك المغرب عن طريق فكَيكَ، والتحق بالجيلاني الزرهوني بواسطة الطيب ابن أبي عمامة. بعد ذلك، انضم إلى قوَّات السلطان عبد العزيز، ثم انحاز للسلطان عبد الحفيظ الذي عينه مفتشا في قوات البوليس في الموانئ المغربية(4).

(3) أشار عبد الرحمن بن زيدان في كتابه «**إتحاف أعلام الناس**» إشارة سريعة إلى عبد المالك عند الحديث عن التحاق ابن أبي عمامة بأبي حمارة ثم بقوات السلطان عبد العزيز. ولم يتحدث ابن زيدان عن الفترة الثالثة من حياة عبد المالك بالرغم من أنه عاصرها عن قرب، وبالرغم من أن كتابه لم يُطبع إلا في سنة 1929، أي بعد مقتل عبد المالك بحوالي خمس سنوات (**إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس**، ط 1، ج 1، المطبعة الوطنية، الرباط، 1929، ص. 407). وقال عنه عبد الوهاب بنمنصور في كتابه «**أعلام المغرب العربي**» : «إنه مغامر خطير وجاسوس دولي شهير عمل مع المخابرات الإنجليزية قبل أن يلتحق بالجزائر وينخرط في جيشها الفرنسي». ثم أشار بنمنصور إلى التحاق عبد المالك بأبي حمارة ثم بالسلطانين عبد العزيز وعبد الحفيظ وبعمالته لفرنسا. وبنمنصور، كعبد الرحمن بن زيدان، لم يتحدث عن الفترة الثالثة من حياة عبد المالك، وكأن نشاطه توقف بعد عقد معاهدة الحماية في مارس 1912. (**أعلام المغرب العربي**، المطبعة الملكية، الرباط، 1979، ص. 320). أما عبد الله العروي، فإنه لم يشر في كتابه **Esquisses historiques** إلى عبد المالك إلا في هامش ثلاثة أسطر وقد قال عنه : «أما عبد المالك، حفيد الأمير عبد القادر الجزائري والضابط في الجيش العثماني، فيبدو أنه كان مغامراً خدم بالتتابع مصالح تركيا وإسبانيا ثم فرنسا». ونلاحظ أن العروي لم يشر إلى علاقات عبد المالك بألمانيا، وهي العلاقات التي تميزت بها الفترة الثالثة من حياته (**Abdallah Laroui, Esquisses historiques, Centre Culturel Arabe, Rabat, 1992, p. 182, note 21**).

(4) هذا التغيير المتتالي في «الموالاة» يتطلب كشف الخلفيات التي كانت تُحرك عبد المالك والتي كانت تدفعه إلى تغيير مواقفه. لذلك أعتقد أنه من المفيد البحث في الظروف التي جعلت عبد المالك ينضم للجيلاني الزرهوني ثم لعبد العزيز ثم عبد الحفيظ. وإذا ما حاولنا النبش عن تبريرات وتفسيرات لفهم

وبعد توقيع معاهدة الحماية في مارس 1912، أصبح مفتشا لقوات البوليس في مدينة طنجة التي أصبحت منطقة دولية، وظل في منصبه هذا حتى اختفى فجأة في 13 مارس 1915.

بدأت السلطات الفرنسية في المغرب بأجهزتها المختلفة تهتم بأخبار عبد المالك منذ بداية عام 1915. واهتمامها كان نتيجة لما كانت تنشره وسائل الإعلام الألمانية وما رددته بعض الصحف في إيطاليا وسويسرا وجهات أخرى عن قيام الثورة في المغرب وتزعم الأمير عبد المالك الجزائري لها، وعن عملياته العسكرية ضد القوات الفرنسية وتحريره لمدينتي تازا والدار البيضاء، وحصاره لمدينتي فاس ومراكش[5]. ويبدو أن السلطات الفرنسية كانت متأكدة تماما من ابتعاد عبد المالك عما كانت تنسجه ألمانيا من مؤامرات في شمال إفريقيا، ولذلك فقد قامت بعض وسائل الإعلام الفرنسية بالرد على ما سمته الوثائق الفرنسية بـ«ـالرواية الألمانية»، ونشرت التهنئة الحارة التي وجهها عبد المالك من طنجة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية بمناسبة رأس السنة الميلادية (1914ـ1915)، ودلّلت بذلك على «الأكاذيب الألمانية» وعلى براءة عبد المالك الموظف المخزني في طنجة.

وقد أكّدت الوثائق الفرنسية فيما بعد أن عبد المالك لم يُغير موقفه إلا بعد أن دخلت تركيا الحرب بجانب ألمانيا في 29 أكتوبر 1914. وهذه المسألة أثيرت في إطار النص على أن عبد المالك ظل طيلة الفترة السابقة عن هذا التاريخ متمسكا بعلاقات طيبة مع السلطات الفرنسية، بالرغم من القرار الذي اتخذته ألمانيا منذ مارس 1913 والقاضي بـ«إثارة الإضطرابات في شمال إفريقيا وربط صلات وثيقة مع

موقف كل هؤلاء الذين ساروا في الدرب نفسه الذي قطعه عبد المالك وقد كانوا يمثلون فئات متنوعة من المجتمع المغربي، فإنه يمكن القول إن الجيلاني الزرهوني استقطب، في بداية نشاطه، الكثير من ذوي النيات الحسنة، ومن هؤلاء بعض علماء فاس (انظر : **محمد الباقر الكتاني**، ترجمة الشيخ محمد الكتاني الشهيد، مطبعة الفجر، دون مكان طبع، دون تاريخ، ص. 182). أما عن الإلتحاق بالسلطان عبد العزيز، فقد كان الإبتعاد عن «الفتّان» والإلتحاق بسلطان المغرب الشرعي دعماً لمحاربة دعاة الفتنة. أما الإنضمام إلى السلطان عبد الحفيظ، فكان تخلياً عن سلطان ضعيف باع نفسه للأجانب، ونصرة لسلطان قوي بايعه المغاربة على مقاومة هؤلاء الأجانب.

(5) وبصفة خاصة ما نشرته الجريدة الإيطالية **La Tribuna de Roma** في أعداد متتالية، وبالأخص في عددها ،بتاريخ 12 دجنبر 1914، وما نشرته الجريدة السويسرية **Le Journal de Genève** في عددها بتاريخ 26 يناير 1915.

شخصيات ترية في مصر وتونس والجزائر والمغرب، وذلك لتهيئة الظروف اللازمة لدعم ألمانيا في حالة قيام حرب أوروبية»[6]. وحسب الوثائق الفرنسية، فقد ظل عبد المالك بعيداً عن هذا الموضوع طيلة الفترة من مارس **1913** إلى أكتوبر **1914**[7].

في بداية سنة **1915**، رهن عبد المالك بعض ممتلكاته وأرسل عائلته إلى إسبانيا. وفي **13** مارس من العام نفسه غادر فجأة مدينة طنجة، وظهرت آثاره عند قبيلة الأنجرة التي احتجزته لبعض الوقت، ثم ظهر في بداية يوليو في قبيلة بني زروال، وفي شهر غشت وصل إلى منطقة تازا واستقر جنوبها عند قبيلة غياثة على رأس قوات مسلحة تسليحا جيدا[8].

ومنذ هذا الوقت، بدأ الوضع يتغير في المنطقة، كما بدأ اسم عبد المالك يرد كثيراً في الوثائق الفرنسية، وغالبا ما كان يرد ضمن المعلومات الخاصة بنشاط ألمانيا السياسي والعسكري في المغرب. وقد اعتبرته فرنسا، وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، من أخطر الزعماء الذين يواجهون عملها ويهددون مشاريعها في المغرب، وذلك للأسباب التالية :

1 ـ انتماؤه لعائلة الأمير عبد القادر الجزائري واستغلاله الذكي لنسبه الشريف في علاقاته واتصالاته بالقبائل.

2 ـ تكوينه العسكري وخبرته ومعرفته بالمغرب والمغاربة وبرجال الحماية الفرنسية.

3 ـ ثقافته الواسعة واطلاعه على ما يجرى في المغرب والمشرق وأوربا.

4 ـ استقراره في قلب المغرب في منطقة فاس/تازا، وهي منطقة ذات موقع استراتيجي في منتهى الأهمية، حيث تربط بين شرق المغرب وغربه وبين

---

(6) Gaulis, **La France au Maroc**, Felix Alcan, Paris, 1921, p. 139.

(7) Service historique de l'Armée de terre, Vincennes (S.H.A)، الصندوق رقم 3H-108. ويحتوي هذا الصندوق على تقارير الجنرال ليوطي وعلى برقياته وملاحظاته المرسلة إلى وزارتي الخارجية والحربية في باريس في الفترة من **1914** إلى **1919**. وفيه أيضا مجموعة من الدراسات عن النشاط والدعاية الألمانية في الفترة نفسها.

(8) S.H.A. - Vincennes، الصندوق رقم 3H-133. ويحتوي هذا الصندوق على تقارير قنصليات فرنسا في طنجة وتطوان والعرائش، وسفير فرنسا وملحقها العسكري في مدريد فيما بين سنتي **1918** و**1923**. ونجد فيه أيضاً تحاليل ودراسات عن النشاط الألماني في منطقة النفوذ الإسبانية، وعلاقات الإسبان بالثوار في منطقة النفوذ الفرنسية وبصفة خاصة علاقتهم بعبد المالك.

شماله وجنوبه. وقد كان عبد المالك بذلك يهدد خط المواصلات الفرنسية بين الجزائر والمحيط الأطلسي من ناحية، ومن ناحية أخرى كان يهدف إلى لحم فصائل المقاومة جنوب الريف مع تلك المنتشرة في جبال الأطلس جنوب تازا.

5 ـ استقراره في منطقة لم تخضع فيها قبائل بعد لفرنسا ولا لإسبانيا، وهي قبائل تركب خط الحدود بين منطقتي النفوذ الفرنسية والإسبانية، وتتميز بانتشارها في مناطق جغرافية منيعة، وبعدائها للتغلغل الأجنبي في أراضيها.

6 ـ اعتماده على دعم ألماني قوي دِعائيّاً وماليا وبالسلاح والرجال.

7 ـ اعتماده على ما كان يحصل عليه من تسهيلات في منطقة النفوذ الإسباني.

8 ـ استغلاله لوسائل تقنية متقدمة في الاِتصال، مما ساعده على إعطاء دفعة قوية لفاعلية قواته وقوات حلفائه من فصائل المقاومة الأخرى.

9 ـ استعماله لمواد وأدوات حديثة لم تكن معروفة قبل ذلك في المنطقة، كالمتفجرات ومناشير قطع خطوط السكك الحديدية[9].

ولا شك في أن عبد المالك الجزائري استفاد في نشاطاته السياسية والعسكرية من الظروف التي كان يعيش فيها المغرب خلال الحرب العالمية الأولى، وهي ظروف طارئة فاجأت فرنسا وسبَّبت لها مشاكل خطيرة. ويمكن تلخيص هذه الظروف فيما يلي :

1 ـ إنقاص القوات العسكرية الفرنسية، إذ اضطرت الإقامة العامة في المغرب إلى إرسال معظم القوات العاملة الفعالة التي اكتسبت خبرة خلال سنوات ما قبل الحرب في الحرب المغربية إلى أوربا، ولم تحتفظ في المغرب إلا بأدنى حد من القوات التي لم يكن من الممكن الاِستغناء عنها.

2 ـ انتشار الدعاية الألمانية على نطاق واسع، وقد زاد من ذلك انتصارات

(9) S.H.A. - Vincennes، الصندوق رقم 3H-214. ويحتوي هذا الصندوق على البرقيات والتقارير والنشرات الدورية الخاصة بالحالة السياسية والعسكرية، الموجهة لوزارتي الخارجية والحربية في باريس أو الواردة منها على الإقامة العامة في الرباط، وذلك خلال الفترة من 1914 إلى 1919.

ألمانيا، وعلى ما كانت تتمتع به من رصيد سياسي في الأوساط الإسلامية عامة وفي المغرب بصفة خاصة.

3 ـ دخول تركيا الحرب بجانب ألمانيا، وقد أصبحت تركيا بعد أن قاومت فرنسا وإنجلترا مجتمعتين، بل وهزمتهما في بعض المواقع، تحظى بسمعة عظيمة في المغرب، وبدأ المغاربة يتحدثون بإعجاب منقطع النظير عن تلك القوة الإسلامية التي لا تزال قائمة وفي حالة تسمح لها بمناجزة أقوى القوى المسيحية.

4 ـ ازدياد نشاط المقاومة الوطنية للاِحتلال، وقد كان ذلك نتيجة مباشرة للظروف السابق ذكرها.

وتذكر الوثائق الفرنسية أنه بفضل مجهودات عبد المالك في النصف الثاني من سنة 1915، فإن :

1 ـ المغرب يمر بمرحلة من أشد المراحل خطورة وصعوبة منذ بداية الحرب، بالرغم من واجهة النشاط الاِقتصادي والمعارض والأشغال العمومية.

2 ـ الاِضطرابات تَعُم منطقة طولها 200 كلم شمال منطقة تازا.

3 ـ المقاومة بدأت تخضع لنوع من التنسيق والتنظيم، ويبدو عبد الملك وكأنه حلقة الوصل وضابط الاِتصال.

4 ـ المقاومة في الأطلس المتوسط بدأت تتجه نحو الشمال في اتجاه منطقة ممر تازا بعد أن كانت قبل ذلك تتجه بشكل رئيسي نحو خط تادلا/ خنفرة، مع بعض الميل في اتجاه مراكش[10].

ومن أجل وضع حد لكل هذا، بدأت المجهودات الفرنسية تتركز على منطقة فاس/تازا[11]. وتذكر الوثائق الفرنسية أن عبد المالك اضطر في شهر مارس 1916 إلى مغادرة جنوب تازا، وأنه انتقل إلى شمالها واستقر على الحدود مع منطقة النفوذ الإسباني في يوليو 1916[12].

---

(10) S.H.A. - Vincennes، الصندوق رقم 3H-108. سبقت الإشارة إلى محتوياته في الهامش رقم (7).

(11) S.H.A. - Vincennes. الصندوق رقم 3H-909. وفيه مراسلات القادة العسكريين وخرائطهم وتقاريرهم الخاصة بعمليات القوات المتحركة في منطقة فاس / تازا ضد عبد الملك في الفترة من دجنبر 1915 إلى فبراير 1916.

(12) S.H.A. - Vincennes. الصندوق رقم 3H-913. وفيه تقارير عن العمليات العسكرية ضد عبد المالك في الفترة من مارس إلى أبريل 1917.

اهتمت الوثائق الفرنسية في النصف الأول من سنة 1917 بالعمل السياسي الذي يقوم به عبد المالك لدى قبائل منطقة فاس / تازا. وهو الأمر الذي نتج عنه توتر شديد وعَرَّض ممر تازا للخطر لعدة أسابيع، وأرغم المقيم العام ليوطي على الذهاب بنفسه إلى تازا في بداية يوليو 1917 لمراقبة الوضع عن قرب، وعلى دعم القوات الفرنسية في المنطقة بمزيد من الرجال والسلاح[13].

اعتبرت الوثائق الفرنسية سنة 1918 «سنة الهجوم الألماني الكبير» في المغرب، واعتبرت عبد المالك ذا دور أساسي في هذه العملية. وفي مجموعة من التقارير، نقرأ عن الدعاية السياسية الكثيفة التي يقوم بها عبد المالك في منطقتي جنوب الريف وتازا، وخاصة عند غياثة وبني وراين، وعن دعمه المادي لأحمد الهيبة، وموحا وْسعيد، وموحا أوحمو الزياني[14].

وفي أحد التقارير نتعرف على شكل العلاقة بين الألمان وعبد المالك، فنقرأ ما ملخصه :

«إن العلاقة ليست سهلة، وعلى الرغم من أنهم يزودونه بما يحتاج إليه من مال وسلاح ورجال، فإنهم لا يتحكمون فيه كما يريدون. فهم لا يقودونه إلا بصعوبة، وغالباً ما تكون علاقته بهم متوترة، وهو كثيراً ما يطلب تغيير المندوبين الألمان وينجح في ذلك»[15].

كما نقرأ عن وصول عبد المالك إلى قبيلة تمسمان للتفاوض في شراء شاطئ سيدي ادريس من أجل استخدامه في عمليات إنزال السلاح الألماني، ونقرأ عن اتصالاته ببعض القبائل من أجل توفير مهابط طائرات على أراضيها. ويعلق ليوطي على ذلك في أحد تقاريره بأنه :

«إذا كان صحيحا ما أشيع عن توفير مهابط طائرات في أراضي بعض القبائل الريفية، فإن الطائرات الألمانية تستطيع عندئذ المرور خلال أجواء الريف الأوسط

(13) S.H.A. - Vincennes. الصندوق رقم 3H-94. ويحتوي هذا الصندوق على تقارير وبرقيات ومراسلات خاصة بالوضعية السياسية والعسكرية في المغرب في الفترة من 1914 إلى 1918، وهي موجهة للقسم الإفريقي في القيادة العامة للقوات المسلحة في باريس من وزارة الخارجية الفرنسية ومن الإقامة العامة والقائد العام للقوات المسلحة في المغرب، ومن شخصيات عسكرية وسياسية.

(14) S.H.A. - Vincennes. الصندوق رقم 3H-94. الصندوق نفسه المشار إليه في الهامش (13).

(15) S.H.A. - Vincennes. تقرير ليوطي إلى وزير الخارجية بيشون (Pichon) بتاريخ 25 فبراير 1918. الصندوق رقم 3H-108. وقد سبقت الإشارة إلى محتويات هذا الصندوق في الهامش رقم (6).

وأن تهاجم التجمعات العسكرية الفرنسية، بل وبعض المدن في منطقتنا ثم تعود من حيث أتت»[16].

ويهتم تقرير موجه إلى المقيم العام ليوطي من إدارة الشؤون الأهلية، بتاريخ 20 أكتوبر 1918، بتحديد العلاقات المتشابكة التي استطاع عبد المالك إقامتها في منطقة النفوذ الإسباني، ويضم التقرير قائمة طويلة بأسماء مائتين من المغاربة والأجانب الذين لهم علاقات وثيقة بعبد المالك[17]. ومنذ هذا التاريخ، تبدأ الوثائق الفرنسية في الحديث عن تراجع نفوذ عبد المالك في منطقة شمال تازا.

ويبدو أن نتائج الحرب العالمية الأولى، والظروف التي سادت المغرب في نهايتها، كان لها الأثر الفعال في الحد من نشاطات عبد المالك داخل منطقة النفوذ الفرنسية. وفي تقرير وجَّهه ليوطي إلى وزير الخارجية پيشون (Pichon) بتاريخ 25 نوفمبر 1918 نقرأ أن :

«عبد المالك انسحب من منطقة الحدود في اتجاه الشمال، وأنه ربما يكون قد تَوجَّه إلى تطوان أو إلى معسكر الريسولي، وأن العناصر التي كانت معه انسحبت بدورها إلى نواحي مليلية».

وفي هذا التقرير يلح ليوطي على وزير الخارجية من أجل المطالبة بتسليم هؤلاء جميعا لفرنسا[18].

---

(16) S.H.A. - Vincennes. دورية ليوطي إلى وزير الخارجية پيشون (Pichon) بتاريخ 10 أبريل 1918. الصندوق رقم 3H-108. سبقت الإشارة إلى محتوياته.

(17) S.H.A. - Vincennes. الصندوق رقم 3H-133. سبقت الإشارة إلى محتوياته في الهامش رقم (8).

(18) S.H.A. - Vincennes. تقرير ليوطي إلى وزير الخارجية پيشون (Pichon) بتاريخ 25 نوفمبر 1918. الصندوق رقم 3H-108. سبقت الإشارة إلى محتوياته.

نلاحظ هنا أنه بعد انسحاب عبد المالك مباشرة إلى داخل منطقة النفوذ الإسباني في النصف الثاني من نوفمبر 1918، انسحب أيضا محمد بن عبد الكريم الخطابي من مليلية إلى أجْدِير على خليج الحسيمة في النصف الثاني من دجنبر من العام نفسه. ولا يشير جرمان عياش في كتابه عن **«جذور حرب الريف»** إلى هذا التوافق في الإنسحاب عندما يتحدث عن عودة محمد بن عبد الكريم إلى قبيلته، ولكنه يشير إلى أن إسبانيا سلمت فعلًا لفرنسا بعد الحرب حوالي ستين من أعوان عبد المالك (**Ayache, Les origines de la guerre du Rif, S.M.E.R, Rabat, 1981, p. 248**).

كما تجب الإشارة إلى أن مسألة «عدم تسليم عبد المالك» أثيرت بحدة أثناء المحادثات الفرنسية الإسبانية التي جرت في باريس في الفترة من 14 يونيو إلى 10 يوليو 1926، وذلك عندما طالب الوفد الإسباني بتسليم فرنسا لمحمد بن عبد الكريم. وقد رد الوفد الفرنسي بالتذكير بـ«مسألة عدم تسليم عبد المالك»، وبموقف إسبانيا منه، خاصة في نهاية سنة 1918 ثم في النصف الأول من سنة 1924 عندما أدخلته رسمياً

ولم تُسلم إسبانيا عبد المالك لفرنسا، خاصة وأنه انكمش على نفسه وبدأ فترة سُبات لم تنته إلا في بداية سنة 1921 عندما ظهر فجأة على الضفة اليمنى لنهر الورغة في مولاي عين جنان على بعد 10 كلم من المركز الفرنسي بمديونة[19].

فترة سبات عبد المالك التي استمرت حَوَالي سنتين لا نعرف عنها أي شيء تقريبا، فيما عدا أنه كان في سنة 1920 منعدم الموارد والنفوذ. ولم تبدأ الوثائق الفرنسية الإهتمام بأخباره مرة أخرى إلا في شهر مارس 1921 عندما وصفته بأنه أصبح مرة أخرى أخطر العناصر المناهضة لفرنسا في المغرب[20]. ويذكر ليوطي في أحد تقاريره لوزير الحربية بِيرْتُو (Berthou) بتاريخ 25 يوليو 1921 قائلا :

«إن كل القبائل المجاورة للورغة والتي كان البعض منها يدور في الفلك الفرنسي انضمت لعبد المالك، وأن هذا الأخير يدير المنطقة التي يسيطر عليها بعدل ونظام، وبحكمة ورزانة، مع محافظة على التقاليد والأعراف، وأنه يتمتع بنفوذ قوي كشريف أولا وكأمير له ثقافة واسعة».

ويشير التقرير إلى موقف عبد المالك من فرنسا فيقول :

«إن عبد المالك لا يعادي الآن الفرنسيين، وهو لا يتحدث أبداً عن الإستسلام لهم، وإنما عن هدنة معهم، ويرغب في الإتفاق مع فرنسا من أجل استقلاله بالمنطقة التي يحتلها».

ويذكر التقرير أن عدد قوات عبد المالك 6000 بندقية، وأنها مسلحة تسليحا جيدا. ويشير التقرير أيضا إلى أن فرنسا لن تتدخل عسكريا ضد عبد المالك، لأن ذلك سيكون له رد فعل عكسي لدى بعض القبائل التي لا تزال مترددة في الإنضمام إليه، ولكنها تدعم بالمال والسلاح عبد الرحمن الدرقاوي الذي تخضع له قبيلة بني

= في خدمتها (انظر : الصندوق رقم 3H-466، وهو يحتوي على مراسلات ودراسات ومحاضر اجتماعات ونصوص اتفاقيات وخرائط. ويتعلق ذلك جميعه بالفترة الممتدة من 1926 إلى 1942).

(19) S.H.A. - Vincennes. تقرير ليوطي إلى وزير الحربية بارتو (Barthou) بتاريخ 25 يوليو 1921. الصندوق رقم 3H-262. ويحتوي هذا الصندوق على تقارير المقيم العام ليوطي الموجهة لوزارتي الحربية والخارجية بباريس، وعلى مراسلات متبادلة مع السلطات الإسبانية، وتقارير المسؤولين في المناطق وعن الشؤون الأهلية حول العلاقات السياسية والعسكرية والخلافات الحدودية مع الإسبان وعن الحالة في منطقة النفوذ الإسباني ووثائق هذا الصندوق تعالج الفترة الممتدة من 1913 إلى 1927.

(20) S.H.A. - Vincennes. تقرير ليوطي إلى وزير الخارجية بريان (Brian) بتاريخ 17 يونيو 1921. الصندوق نفسه المذكور في الهامش (19).

زروال القوية (4000 بندقية)، وعمر بن حميدو زعيم قبيلة مرنيسة، وهما من العناصر المتعاونة مع فرنسا ويعملان على الحد من نفوذ عبد المالك في المنطقة[21]. ولا يشير تقرير ليوطي إلى مساحة المنطقة التي يحكمها عبد المالك، إلا أننا نقرأ في جريدة إسبانية تصدر بتطوان أن هذه المساحة تبلغ حوالي 160 كلم مربع[22].

هذه الفترة النشيطة من حياة عبد المالك والتي بدأت في بداية سنة 1921، استمرت إلى مقتله في بداية غشت 1924. وقد تميزت بحدوث تطورات جعلت اهتماماته تتجه نحو منطقة النفوذ الإسباني بعد أن كانت طيلة الفترة السابقة تتجه نحو منطقة النفوذ الفرنسي. وسبب ذلك هو حدوث معركة أنوال في 21 يوليو 1921، وانهزام القوات الإسبانية في منطقة مليلية، وظهور محمد بن عبد الكريم الخطابي زعيماً على رأس المقاومة الريفية للإحتلال الإسباني، وشروعه في تنظيم قبائل الريف وتعبئتها في المناطق المستقلة، ومحاولته ضم القبائل الأخرى، بما في ذلك قبائل منطقة الورغة التي كان عبد المالك يستقر فيها ويسيطر على بعض قبائلها.

ولا نجد في الوثائق الفرنسية ما يشفي الغليل فيما يتصل بالعلاقة بين عبد المالك ومحمد بن عبد الكريم الخطابي. إلا أننا نفهم من بعض الوثائق الأخرى أن هذا الأخير زار عبد المالك في منطقة الورغة في نهاية سنة 1921، ولكنه لم يستطع التفاهم معه واستمالته.

ومن هذا الوقت، بدأ عبد المالك يثير المشاكل والإضطرابات في المنطقة الجنوبية من قبيلة بني ورياغل، وخاصة بعد أن شكل جبهة ضد الثورة الريفية مع عبد الرحمن الدرقاوي وعمر بن حميدو المرنيسي.

لكن الأحوال بدأت تتغير في منطقة الورغة عندما أعلن محمد بن عبد الكريم استقلال الريف في يناير 1923، وبدأ بعض أبناء قبيلتي بني عمر وكَزناية يتركون عبد المالك وينضمون إلى قوات المقاومة الريفية في بداية مارس 1923، ثم عندما أعلن زعماء بني زروال تأييدهم لمحمد بن عبد الكريم[23]. ويبدو أن عبد المالك

(21) التقرير نفسه المذكور في الهامش رقم (19).

(22) El Eco de Tetouan بتاريخ 23 يونيو 1921.

(23) S.H.A. - Vincennes. الصندوق رقم 3H-102. ويحتوي هذا الصندوق على مذكرات قسم الإستعلامات الخاصة بتهريب السلاح والدعم الأجنبي للريفيين والتنظيمات الريفية والدعاية الريفية والشيوعية في إفريقيا الشمالية، وتقارير الملحق العسكري الفرنسي في مدريد. وهذه الوثائق تخص الفترة الممتدة من 1923 إلى 1926.

اضطر في نهاية الأمر إلى الإنسحاب من المنطقة واللجوء إلى تطوان، إذ تذكر وثيقة فرنسية أنه وصل إلى هذه المدينة في 18 يونيو 1923[24].

ومنذ هذا الوقت سادت منطقة الورغة ظروف أخرى تميزت بانتشار نفوذ محمد بن عبد الكريم، ولذلك لم يعد عبد المالك إلى هذه المنطقة بالرغم من أن بعض الوثائق الفرنسية تشير بتاريخ 23 يوليو 1924 إلى أن إسبانيا ترغب في أن يُسيطر عبد المالك على منطقة شمال نهر الورغة وخاصة منطقة بني زروال، وذلك حتى تجده فرنسا أمامها عندما ترسل قواتها لعبور هذا النهر[25].

وفي هذه الفترة بالذات، كان عبد المالك قد أصبح قائد فرقة وطنية تابعة للقوات الإسبانية في منطقة مليلية[26]، وأصبحت مهمته الأساسية هي تعبئة القبائل الريفية في المنطقة المحتلة وتجنيد الريفيين ضد محمد بن عبد الكريم الخطابي.

وفي آخر يوليو 1924، قررت قيادة مليلية التغلغل غرب عزيب ميضار في أراضي قبيلة بني توزين الجارة الشرقية لقبيلة بني ورياغل، وكلفت عبد المالك بالقيام بهذه المهمة بما لديه من قوات وطنية، ودعمته بمدفعية قوية، وهيأت ميدان عملياته العسكرية بقذف جوي كثيف. وتمت المواجهة بين قوات عبد المالك والقوات الريفية في منطقة عزيب ميضار، وجرت معركة عنيفة بين الطرفين انتهت في اليوم نفسه بمقتل عبد المالك وعدد كبير من جنود القوتين وكلهم من المغاربة. وقد جاء خبر مقتله في برقية أرسلها القنصل العام الفرنسي فاط (Fat) بطنجة إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ 9 غشت 1924[27].

وبمقتل عبد المالك الجزائري، اختفت شخصية لا شك في أنها تثير الكثير من الجدل، وذلك نظراً لمواقفها خلال فترة تقترب من ربع قرن، ونظراً لأن تاريخها لا يزال

---

(24) S.H.A. - Vincennes. الصندوق رقم 3H-133. سبقت الإشارة إلى محتوياته في الهامش رقم (8).

(25) S.H.A. - Vincennes. تقرير ليوطي إلى وزير الخارجية بتاريخ 23 يوليو 1924. الصندوق السابق نفسه 3H-133.

(26) تقرير ليوطي إلى وزير الخارجية بتاريخ 10 يوليو 1924. الصندوق السابق نفسه 3H-133.

(27) الصندوق نفسه 3H-133. وبالإضافة إلى ما ذكرناه من صناديق، فإن هناك معلومات قيمة جدّاً عن عبد المالك الجزائري في الوثائق الموجودة في :

1 ـ Série E الصندوق رقم 12 bis.

2 ـ Série M الصندوق رقم 10.

يحتاج إلى تنقيب، والقليل الذي كُتب عنها لا يزال يحتاج إلى فحص وتمحيص وإلى قراءة جديدة تأخذ بعين الاعتبار الظروف الإقليمية والوطنية والدولية التي كانت تسود المغرب في الربع الأول من القرن العشرين.

وتجب الإشارة إلى أنه بالقضاء على عبد المالك في بداية غشت 1924 انفتح الطريق واسعا أمام محمد بن عبد الكريم الخطابي لدعم نشاطاته في منطقة جنوب الريف، وكانت تلك خطوة واسعة في اتجاه توحيد معظم الريف، وهي الخطوة التي اكتملت في 25 يناير 1925 بالقضاء على شخصية رئيسية أخرى من منطقة جبالة، وهي شخصية مولاي أحمد الريسولي التي لا تزال بالرغم من كل شيء تثير هي أيضا كثيراً من الجدل.

آفاق وحدود استثمار تقارير ضباط الشؤون الأهلية في كتابة التاريخ

عبد القادر بوراس
نيابة وزارة التربية الوطنية ـ القنيطرة

تقديم

لقد أصبح من البديهي اليوم أنه ليس من الممكن تجاهل الرصيد المعرفي الضخم الذي ورثه المغرب في العهد الكولونيالي[1] أو الإستغناء عنه، وذلك للإعتبارات الآتية :

أولا : بسبب تنوع وكثرة المواد التي تركها الإستعمار عن المجتمع المغربي وأصبح بإمكان الباحثين اليوم من مختلف الإختصاصات أن يستفيدوا منها، وهي عبارة عن تقارير ضباط الشؤون الأهلية، ومونوغرافيات ومذكرات، ومقالات في الجرائد والمجلات، والمؤلفات...

ثانيا : لكون هذه الدراسات والأبحاث مزدهرة تحت تأثير المصالح الإستعمارية. ولهذا فلم تكن تتم وتنجز بنية عملية خالصة. لهذا كان من اللازم، وفي

(1) يؤكد الأستاذ الفقيد حرمان عياش أهمية هذه الوثائق بالرغم مما تحمله من أوشام استعمارية جاهزة وخلفيات، وذلك بقوله : «... إن المكسب العلمي يظل دائما مكسبا علميا، مهما كانت المحركات والدوافع التي ساهمت في الحصول عليه، ومهما أصدرنا من أحكام قاسية على نتاج المرحلة الإستعمارية في مجملها. ومع ذلك، فإننا نظل مجبرين على الإعتراف بالمجهود العلمي الذي بذل وكانت نتائجه هامة في إغناء العلم فأصبح بإمكان الشعوب التي كانت مستعمرة أن تستفيد اليوم من هذه العلوم...».
Germain Ayache, «Histoire et colonisation : L'exemple du Maroc», in **Etude d'Histoire Marocaine**, SMER, Rabat, 1979, p. 5.

إطار استكشاف مضامينها إعادة تقويمها لإصلاح الإعوجاج فيها. وهذا الإعوجاج ناتج عن التصورات والأحكام الجاهزة والنظريات والمفاهيم المغرضة، ذلك لأن أغلب الباحثين كانوا يناصرون النظام الإستعماري ويعملون على تدعيمه وتركيزه. ولهذا عكست أبحاثهم ودراستهم مواقفهم ونزعتهم المناصرة للنظام الإستعماري[2].

وسنقتصر في هذا المجال على تقارير ضباط الشؤون الأهلية، وذلك لكونها أهم نتاج للمرحلة الإستعمارية : إذ أنها تشكل ترجمة حقيقية «للسياسة الأهلية» التي انتهجتها فرنسا في آلمغرب. وأهم ما يخص هذه الوثائق أنها تحاول آستكشاف ميادين الضعف لدى القبائل قصد آستغلالها لأجل وضع «سياسة أهلية» (La politique indigène).

وفي هذا الصدد يقول ريمي لوڤو (Remy Leveau) :

إن المعرفة العميقة بالبنى القبلية ستتيح للسلطات الإستعمارية إمكانية اللعب على التناقضات التي يمكن أن تظهر بين مختلف المجموعات الإجتماعية : فزعماء الحرب الذين نصبهم السكان لمقاومة الغزو الإستعماري ينتهون بالتعاون مع هذا الأخير، بشرط الإحتفاظ بهم على رأس قبائلهم باسم السلطان[3].

ويمكن للباحث اليوم أن يطلع على هذه الوثائق لدى الجهات الآتية :

أولا : الأرشيفات والوثائق المحفوظة في وزارة الخارجية الفرنسية والحربية بڤانسين (باريس) وتضم حوالي **2000** ملفاً (أو cartons) ووضعت في سلسلة. وتضمّ ما يلي :

1 ـ الوثائق التابعة لوزارة الحربية :

وتضمّ المراسلات والدراسات التي توصلت بها وزارة الحربية أو بعثت بها شعبة إفريقيا التابعة للمكتب الثاني للقيادة العليا للجيش منذ إرسال أول بعثة عسكرية

(2) خصص الأستاذ جرمان عياش حيزا من دراساته لتقويم الأبحاث الموروثة عن المرحلة الإستعمارية، ونجد جزءا منها في المرجع السابق : **Etude d'Histoire Marocaine, Rabat, SMER, 1979**. كما تصدت كثير من الأقلام لدحض كل ما ورد في الكتابات الإستعمارية، يذكر منها على سبيل المثال : عبد الله العروي وعبد الكبير الخطيبي وإبراهيم بوطالب وعبد الله حمودي، إلخ.

(3) **Rémy Leveau, «Le fellah marocain défenseur du trône», P. F.S.P., Paris, 1976, p. 10**.

فرنسية إلى المغرب سنة 1877 إلى نهاية العمليات العسكرية في المغرب سنة 1934.

2 ـ الوثائق التي بعثت من المغرب :

وهي عبارة عن الوثائق التي جمعت في مرحلتين :

ـ تضمنت المرحلة الأولى كل ما كتب إلى نهاية العمليات العسكرية سنة 1935؛

ـ وتضمنت المرحلة الثانية الوثائق التي كتبت من 1935 إلى الاستقلال (1956)، وقد رتبت حسب المصالح التي أنجزتها.

وحسب كل فترة حَكَمَ كُلٍّ مقيم عام، وقد وضعت هذه الوثائق في كنانيش وجذاذات.

3 ـ وثائق مكاتب الشؤون الأهلية :

وتضم أكبر حصيلة، حيث تشمل أزيد من 1000 ملف (cartons)؛ وهي مرتبة حسب المناطق وكذلك حسب التحقيب التاريخي (مراحل الغزو العسكري). ويمكن إتمام هذه الوثائق بالاطلاع على سلسلة Série : 1H الخاصة بالجزائر، خاصة إذا تعلق الأمر بدراسة التغلغل الفرنسي في شرق المغرب انطلاقاً من الجزائر، أي قبل توقيع معاهدة الحماية.

ثانيا : الأعمال التي أنجزها المستخدمون من مدنيين وعسكريين في أجهزة الإدارة الاستعمارية على شكلَ أبحاث ميدانية وتقارير، وهذه الأعمال الآن بحوزة **مركز الدراسات العليا الإدارية الإسلامية** (C.H.E.A.M).

ثالثا : لدى **جمعية الضباط والكَوم المغاربة** والتي تدعى **La Koumia**، ومقرها باريس، وتتكون من قدماء ضباط الشؤون الأهلية الذين ما زالوا على قيد الحياة، ومن المنحدرين من هؤلاء الضباط. وهذه الجمعية نشيطة في جمع الوثائق ونشرها في إطار مجلة داخلية تسمى **La Koumia** وعلى شكل مؤلفات ضخمة مثل سلسلة **«تاريخ ضباط الشؤون الأهلية»**، وتضمّ إلى حد الآن 3 أجزاء ضخمة.

وهكذا نلاحظ أن حصيلة المرحلة الاستعمارية من هذه الوثائق ضخمة وهامة وأصبح المشكل المطروح اليوم هو كيفية استثمار هذا الرصيد الهام من الوثائق الأجنبية.

رابعا : مخلفات العهد الِاستعماري من التقارير لدى بعض الخواص من المغاربة، ولا سيَّما الأسر التي كانت تزاول مهام معينة في فترة الحماية ــ كإمغارن (الشيوخ) والقواد وكذلك في بعض المراكز والقيادات[4]. والملاحظ أن هذه الوثائق لم تنل ما تستحق من أهمية فتعرض أغلبها للتَّلف بفعْل الإهمال، لعدم إدراك قيمتها أو بفعل الِاندفاع والمبالغة في نبذ كل مخلفات المرحلة الِاستعمارية، وغالباً ما تحرق هذه الوثائق لإخلاء الحيز والمكان الذي تشغله !!

والخلاصة أن الِاستعمار أنتج حول المغرب وحول المغاربة وحول نفسه مجموعة واسعة من المعارف، تجعل الباحث اليوم يقف مشدوها أمام ضخامتها، ذلك بأن هذه الحصيلة العلمية تطرح إشكاليتين : إشكالية التعرف على العلم الِاستعماري وما أنتجه، ثم إشكالية معرفة الحدث الِاستعماري في كل جوانبه. كما أن هذه الدراسات وخاصة تقارير ضباط الشؤون الأهلية لم تنفصل وظيفتها العلمية عنْ وظيفتها العسكرية، إذ كانت تتمّ تحت إشراف «العلماء العسكريين» وبتوجيه منهم، أمثال القبطان روبير مونطاني والقبطان جوستينار الذي لقبه الجهاز الِاستعماري «القبطان الشلح» لمعرفته بأحوال القبائل البربرية في آلجنوب. وكذلك ليوطنان سبيلمان المدعو سليمان.

I ـ الدراسات والتقارير حول المغرب قبل توقيع معاهدة الحماية

منذ الربع الأخير للقرن 19، آحتدم الصراع الإمبريالي حول المغرب. وبموازاة هذا الصراع، عرفت الدراسات طفرة كبيرة تحت ضغط المصالح الإمبريالية للدول التي تستهدف تركيز نفوذها في آلمغرب. وتميزت الدراسات خلال هذه الحقبة بطابع

(4) تجدر الإشارة إلى أن السلطات المغربية منحت منذ بداية الستينيات كل التسهيلات الإدارية والعملية للباحثين الأجانب لإجراء التحقيقات والِاطلاع على الوثائق التي خلفها ضباط الشؤون الأهلية، وذلك في إطار سياسة ثقافية سياحية حرصت على إبراز المغرب تحت أضواء الفلكلورية والغرائبية (Exotisme))، في حين أن الباحثين المغاربة حرموا من إجراء التحقيقات الميدانية، ولعل السر في هذه المفارقة يكمن من جهة في سيطرة آلِاستلاب الثقافي على عقول المسؤولين عن هذه القيادات (الإعجاب بالأجانب واحتقار الأهالي، وهي عقلية استعمارية)، وهو يكمن من جهة أخرى في الخلفيات التي ينظر بها إلى بحث يقوم به باحثون مغاربة. وقد سجلت ذلك لما لمست الِاستقبال الحار الذي خصّصه قائد أكنيون المرحوم علي ولد عسو أوبسلام للباحث الأمريكي David M. Hart، في حين واجهني بالتحفظات «اللازمة» وأراني نسخة من كتاب سبيلمان (Spillman) «**ذكريات مستعمر**» (**Souvenirs d'un colonialiste**) لدقائق معدودة!

استخباري والتقاط سريع للمعلومات «مقابل خدائع». وتستمد هذه الدراسات مصدرها من تجوال الرحالة المغامرين الذين كانوا يجوبون المغرب في جميع الإتجاهات كل واحد لحساب دولته الإمبريالية، واحتدت المنافسة مثلا بين الرحالة الإنجليزي أمثال هوكر ـ هاريس ـ برانت والألمان أمثال غولفس ـ فيشر ـ فون فايل.

إلّا أن أهم الدراسات والتقارير التي وضعت حول المغرب خلال هذه المرحلة كان من نتاج البعثات الإستعمارية الفرنسية في المغرب، حيث مثلت هذه الدراسات الأطماع التوسعية للرأسمالية الفرنسية التي وصلت إلى طورها الإمبريالي. وقد استغلت هذه البعثات تمركز فرنسا في آلجزائر لتكثف من نشاطها الإستطلاعي.

وفي هذا الصدد يقول إيدموند بورك III :

... منذ 1890، أخذت الأمور تتغير بالنسبة للمغرب، ذلك بأن مجموعة الضغط نجحت في عقد تحالف مكون من الفرق البرلمانية والبيروقراطية ورجال الأعمال فأصبحت تتجه بأنظارها الجشعة نحو احتلال المغرب. إلّا أن مشروعها لم يحظ بتأييد الناخبين، نظرا لما خلفه احتلال الجزائر من خسائر بشرية، فأصبحت الأوساط الإستعمارية تروج لفكرة مفادها أنه بالإمكان احتلال المغرب انطلاقا من أسس علمية، وذلك بتشجيع البعثات العلمية لدراسة ميادين الضعف والقوة قصد استغلالها لاحتلال المغرب، دون إحداث الخسائر البشرية...(5).

وفي هذا السياق وقع الإهتمام بالدراسات حول المغرب واستولت الحكومة العامة في الجزائر على **مديرية دراسات المغرب**، وتزامن ذلك كله مع تعيين جول كومبو (Jules Camban) كحاكم عام للجزائر سنة 1890، وكان من رواد احتلال المغرب.

ولهذا عمل على تشجيع الدراسات الإستطلاعية حول المغرب وانصب اهتمامه على التوسع في الصحراء واقتضام أجزاء من التراب المغربي، وعمل على إنجاز عمل علمي ضخم أطلق عليه «وثائق من أجل دراسة الشمال الغربي الإفريقي (1897ـ 1894) وتمّ نشرها تحت إدارة لامرتينير (La Martinière)(6) الذي كان فيما بعد وزيراً فرنسيّاً في المغرب ونيكولا لاكروا (Nicholas La Croix) الذي عين فيما بعد

(5) Edmonde Burke III, «La mission scientifique au Maroc», in **Actes de Durham**, Publication de BESM, Rabat, 1979, p. 37.

(6) Edmond Burke III, op. cit.

رئيسا لقسم الشؤون الأهلية بالجزائر. وقد تكاثفت الرحلات حول المغرب ونذكر منها على سبيل المثال رحلة المركيز دي سيكَونزاك (Le Marquis de Segonzag) ورحلة إيدموند دوتي (Edmond Doutté) الذي قام بتكليف من «اللجنة حول المغرب» (Le Comité du Maroc) بخمسة أسفار ورحلات دراسية إلى المغرب مركزا على حوز مراكش. وكان لأعمال هذه تأثير في «سياسة القواد الكبار» التي انتهجها ليوطي في منطقة الحوز. والملاحظ عن أعمال هذه الرحالة وتقاريره أنها تعتمد بالدرجة الأولى على الوصف المجرد للمناطق التي مروا بها، كما أن المعلومات التي دونوها غالبا ما كان يقدمها لهم المرافقون لهم (الزطاطة)، بل الأدهى من ذلك أن بعضهم ألف حول المغرب كتبا بناءا على الرواية الشفوية دون أن تطأ قدماه المغرب، كما فعل : أوكَيست موليراس (Auguste Molièras) الذي ألّف كتابه المشهور «المغرب المجهول» (Le Maroc Inconnu) (1905)، وذلك بالاعتماد على تصريحات درويش موهوب هو محمد بن الطيب الذي تجول في الريف بين 1872 و1883. وبالرغم من أن الكتاب مليء بالأخطاء المعرفية والجغرافية، فإننا نظل مشدوهين أمام حجم المعلومات الدقيقة حول المجتمع الريفي التي تضمنها المؤلّف.

وفيما يخص هذه المرحلة ما قبل استعمارية، لابد من الوقوف عند أعمال ميشو بلير الضخمة حول المغرب، وكان هو مؤسس «الأرشيفات المغربية» (A.M.) سنة 1904 كما أنه من الذين ساهموا في تأسيس ما يمكن تسميته «سوسيولوجيا التغلغل الاستعماري»، وكانت أعماله بمثابة مدرسة لتنوير ضباط الشؤون الأهلية خاصة في كل ما يتعلق بشؤون القبائل.

والملاحظ أن أعمال «البعثات العلمية» لم تتوج دائما بالنجاح المتوقع. فبالإضافة إلى موقف السكان من هذه البعثات «المشبوهة ذات الأهداف المغرضة»، فإن هؤلاء الروّاد يجهلون المناطق التي يزورونها. وقد لخص لامرتينيز (La Martinèze) بعثته إلى جبالة سنة 1882 بقوله :

> إن وجوه الناس الذين كنا نصادفهم في طريقنا، لم تكن لتبعث على الاطمئنان، إنهم يرموننا بنظرات مملوءة بالكراهية والحقد.

وهذه الأخطار المحدقة بأعمال هؤلاء هي التي دفعتهم إلى استعمال أقنعة زائفة كما فعل الضابط دوفوكو الذي تقلد دور الراهب، كما اضطر أغلبهم إلى الاستعانة

بعملاء من المغاربة اليهود والمسلمين على السواء. وهذا يشكل ضعفا كبيرا في تقارير هؤلاء : فإلى جانب جهلهم للغة البلاد، فإنهم يعتمدون على روايات شفوية تحتاج إلى تأويل وسند علميين، ذلك لأن التحري والإستفهام الشفوي يفتح إمكان التحريف والخطإ عند المستفهِم والمستفهَم. وفي هذا الصدد، يقول ميشو بلير[7] :

«... أولا لجهل حقيقي وعميق عندي بأغلب الناس الذين كنت أستجوبهم، ولسوء النية لدى أولئك الذين بإمكانهم تزويدي بالمعلومات».

II – تطور الدراسات الإستعمارية بعد توقيع معاهدة الحماية : نموذج تقارير ضباط الشؤون الأهلية

لقد كانت استراتيجية فرنسا الكولونيالية، قبل توقيع معاهدة الحماية، تقوم على إنجاز أبحاث استكشافية حول المغرب في «إطار البعثة العلمية» وكانت حصيلة هذه المرحلة ضخمة، نذكر منها على سبيل المثال : صدور المجلد الأول من **«الأرشيف المغربي»** سنة 1904، وكذلك صدور مونوغرافيات حول «**مدن وقبائل المغرب**» تحت إشراف ميشو بلير وبتعاون مع جورج سالمون، كما عرفت هذه المرحلة صدور **مجلة العالم الإسلامي** وتمكن ميشو بلير وغيره من منظري الجهاز الإستعماري، من خلال هذه المنشورات، من وضع الخطوط العريضة «للسياسة الأهلية» التي سينتهجها ليوطي منذ 1912.

وهكذا، فبمجرد توقيع معاهدة الحماية، شرع ليوطي في إنجاز ما يسمى «السياسة الأهلية» التي تستهدف احتلال المغرب بتكاليف بشرية ومادية متواضعة مع تركيز المؤسسات الإستعمارية في البلاد.

ولتحقيق هذا المشروع، تمّ الإعتماد على **مؤسسة ضباط الشؤون الأهلية**[8] أداةً فعّالة لإنجاز سياسة ليوطي.

(7) بخصوص أعمال ميشو بيلير، يمكن الرجوع على سبيل الإستئناس إلى مجلة **أبحاث**، العدد 9–10، شتاء 86، السنة الثالثة، وهو عدد خاص بعلم الإجتماع الإستعماري : حالة ميشو بلير وكذلك بالفرنسية :
Faouzi M. Houroco, Sociologie politique coloniale au Maroc : Cas de Michaux Bellaire, Edition Afrique-Orient, Casa, 1988.

(8) لقد تكاثرت المؤلفات حول دور ضباط الشؤون الأهلية، ونذكر منها المجلدات الثلاثة الصادرة عن جمعية ضباط الشؤون الأهلية (La Koumia)، وأهمها في هذا الصدد المجلد 3 تحت عنوان : Marc Méraud,
Histoire des A.I. du Maroc : La Koumia, Public. Réalisation, Paris, 1990.

أولا : تركيز وتدعيم دور ضباط الشؤون الأهلية أداةً للتغلغل والإحتلال :

يمكن، في إطار تحديد جذور **مصلحة الشؤون الأهلية** وأصلها، الرجوع إلى السوابق التاريخية، ذلك بأن فرنسا أنشأت في الجزائر **مديرية الشؤون العربية** (Direction des affaires arabes)، وذلك بتاريخ 22 أبريل 1837. ومنذ تأسيسها، عرفت عدة تطورات على امتداد القرن 19 حتى أصبحت عبارة عن جهاز عسكري – سياسي وإداري قوي، وتعددت مهام **ضباط مكاتب الشؤون العربية** (Officiers des bureaux arabes). ويمكن تلخيص هذه المهام في ما يلي :

* العمل على دراسة المناطق الموكولة إليه إدارتها وجمع الوثائق الضرورية حولها، وكذلك وضع دراسات مونوغرافية حول القبائل وتكوين رصيد من بطائق الإستعلامات (Fiches de renseignements) حول الأعيان وكل ذوي النفوذ.

* السهر على تنظيم المنطقة بوضع أسس للنظام الجبائي، والبتّ في كل الحوادث من خصومات وجرائم ودعاوي، إلخ.

وبصفة عامة، فقد احتكر ضابط المكاتب العربية عدة وظائف وهذا ما جعل الملازم كوتنست (Cottenest) نائب حاكم للامغنية يصرح بما يلي :

> لقد فوضت الدولة لضابط مكتب شؤون العرب عدة سلط في المنطقة الترابية التابعة له، حتى أن الصلاحيات والسلط الممنوحة للضابط تفوق سلط الوزير ليجمع سلط كل الوزراء وصلاحياتهم. وللتأكد من ذلك كله، ينبغي الإطلاع على مذكرة 21 أي 1867 (La circulaire) التي تحدد صلاحيات ضابط مكاتب الشؤون العربية»(9).

ومنذ 1907، حاولت فرنسا إنشاء **مصلحة للإستعلامات** في المغرب شبيهة بـ**مصلحة مكاتب شؤون العرب** في الجزائر(10)، وكان مركزها في الدار البيضاء. ومنذ 1917، تمّ تقنين هذه المصلحة بواسطة ظهير 2 يونيو 1917 الذي يؤسس **مديرية الشؤون الأهلية**. وأصبح الضباط الذين يزاولون نشاطهم الإستخباري والعسكري ضمن هذه المديرية يحملون اسم **ضباط الشؤون الأهلية**.

---

(9) Marc Méraud, **Histoire des A.I**, Publication La Koumia, Paris, 1990, p. 42.

(10) وهذا ما جعل الكولونيل صولاي (Colonel Jean Saulay) يكتب ما يلي : «إن **مصلحة الشؤون الأهلية** في المغرب حفيدة لـ**مكتب العرب** في الجزائر..». (Colonel Saulay, **Histoire des Goums Marocains**, T. 1, p. 29).

ثانيا :

* **مواصفات ضابط الشؤون الأهلية :**

في إطار تحديد أهمية تقارير ضباط الشؤون الأهلية، لابدّ من تحديد الفضاء العام الذي برز فيه هذا النوع من الوثائق. إن السؤال الجوهري في نظرنا ينبغي أن يلامس ظروف كتابة هذه التقارير، ومن هم أصحابها ذلك أنه من البديهي أن علاقة الوثيقة بصاحبها علاقة حميمية وقديمة في الوقت نفسه.

وغير خاف أن اختيار ضابط للشؤون الأهلية هو ترقية الضابط الذي وقع عليه الإختيار، إذ يعتبر ضابط خارج الإطار (Hors-Cadre).

ولهذا، فقد وضعت مقاييس ومعايير لإيجاد هذه النخبة من الضباط، أولها أن يكون متمتعاً بخصال حربية بارزة، وثانيها أن يكون مستواه الثقافي وتكوينه السياسي جيداً، ومن ثم يمكنه متابعة «دروس الشؤون الأهلية» لمدة تسعة أشهر في الرباط، وذلك في «**المعهد العالي للدراسات المغربية**» (**Institut des hautes études marocaines**).

ولم يكن عدد ضباط الشؤون الأهلية في المغرب يتعدى 194 ضابط سنة 1913، وآرتفع هذا العدد بفضل «دروس الشؤون الأهلية» إلى 273 سنة 1925. وقد كان «المعهد» المذكور يستقبل سنويا ما بين 25 إلى 35 ضابطا، وفي بعض الأحيان يصل العدد إلى 50 حسب الظروف والمستجدات. وقد كان الطلبة الضباط يتلقون تكويناً كثيفاً، لأن المقصود هو تكوين نخبة من الضباط قادرة على تطبيق سياسة ليوطي : «السياسة الأهلية». ولهذا كانت البرامج متنوعة، وتشمل التاريخ الروماني في المغرب، حيث كان الطلبة يطلعون على تجربة الإحتلال الروماني في المغرب حتى ليتبادر إلى أذهانهم أن الإحتلال الفرنسي ما هو إلّا امتداد لهذا الإحتلال الروماني. كما كانوا يطعلون على تاريخ الدول التي توالت على حكم المغرب، وكذلك يتلقون دروسا في الجغرافية حول المغرب، ويطلعون على الشريعة الإسلامية والأحكام العرفية، إلخ. وبصفة عامة، فقد كان التكوين يستهدف، في ملامح التخرج، إيجاد ضابط قادر على فهم البيئة التي سيزاول فيها مهامه الإستخبارية والعسكرية. وقد أسندت مهام التأطير والتدريس إلى أساتذة عرفوا بمؤلفاتهم حول المغرب[11].

---

(11) من بين هؤلاء الأساتذة الذين ساندوا الجهاز الإستعماري وساهموا في تكوين ضباط الشؤون الأهلية بدروسهم ومؤلفاتهم. =

وعند التخرج بعد الإمتحان، يلتحق ضباط الشؤون الأهلية بمراكزهم الجديدة كأطر متدربة، فكان عليهم أن يبرهنوا على كفاءتهم في ميادين «السيف والقلم» كي يتمّ ترسيمهم وتأكيدهم في مناصبهم، كما كان عليهم أن يطبقوا ما تلقوه خلال التكوين في إنجاز التقارير والدراسات حول أعمالهم الميدانية، وذلك لربح النياشين والترقي في المناصب العسكرية.

ومنذ 1936، ساهم روبير مونطاني (Robert Montagne) في تأسيس «مركز للدراسات العليا الإدارية الإسلامية» (C.H.E.A.M.)، وذلك لتنوير ضباط الشؤون الأهلية المرشحين لمزاولة مهامهم في العالم الإسلامي، وخاصة في شمال إفريقيا. وكان المركز يحتوي على رصيد ضخم من الوثائق حول العالم الإسلامي، كما كان يصدر مجلة «**دفاتر أفريقيا وآسيا المعاصرة**» (Cahiers d'Afrique et de l'Asie Moderne) كما كان هذا المركز يشرف على بحوث ميدانية يقوم بها الطلبة الضباط ونذكر منها على سبيل المثال البحث الضخم الذي قام به القبطان مون دوسفاس (Mont de Savasse) لفائدة المركز سنة 1949 «حول النظام العقاري لدى آيت عطا ـ الصحراء»[12] وهو بحث مكون من حوالي 58 صفحة مرقونة ـ اعتمد الباحث في إنجازه على دراسات ميدانية، وعلى الرواية الشفوية، وكذلك على تقارير بعض الضباط، ورغم أنه مليء بالثغرات ومشحونا بالجانب الغرائبي. إلى جانب البعد الإستعماري الذي كان وراء كتابته، رغم ذلك فإننا نقف مشدوهين أمام المنهجية المتبعة في كتابته بالإعتماد على الموروث الشفاهي ودراسة الأعراف القبلية.

وقد أشرف روبير مونطاني[13] على بحث آخر لفائدة CHEAM تحت عنوان

= * في العربية : Henri Mercier, **Méthode moderne d'arabe parlé marocain**, Edition La Porte, Rabat, 1945.

* في الجغرافيا : Jean Célerier, **Le Maroc**, Collection Armand Colin, 1936.

* في التاريخ : Henri Terrasse, **Histoire du Maroc**, 2 Tomes, Atlantides, Casa, 1949-1950.

* في الشريعة الإسلامية والعرف : Georges Surdon, **Précis élémentaire de droit musulman de l'école malékite d'Occident ; Institutions et coutumes des berbers**, Editions Internationales, André Pierre, Tanger-Fez, 1935-36.

(12 Mont de Savasse, **Le régime foncier chez les Aït Atta du Sahara**, CHEAM, Marrakech, 10/12/1951.

(13 عن حياة روبير مونطاني (Robert Montagne) كعالم عسكري مساند للجهاز الإستعماري بالمغرب : =

«ميلاد الطبقة العاملة المغربية» (Naissance du prolétariat marocain) وذلك في إطار رصد التحولات التي عرفها المجتمع المغربي بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك في إطار خطة الإستعمار لمواجهة المد التحرري والحركة الوطنية المغربية التي لعبت فيها الطبقة العاملة خلال هذه المرحلة دورا طلائعيا[14].

وبصفة عامة فقد بلغت البحوث التي أشرف عليها **مركز الدراسات العليا الإدارية الإسلامية** (CHEAM) والذي تحول إلى «**مركز الدراسات العليا حول إفريقيا وآسيا المعاصرة**» (CHEAMM)، بلغت مئات البحوث قام بها ضباط الشؤون الأهلية على الخصوص. وقد صنفت في حوالي 246 ملف (volumes).

وبالرغم من أن هذه الدراسات والأبحاث تهمّ إفريقيا وآسيا، فإن أغلبها خصّص للمغرب، نظراً للدور الذي لعبه «ضباط الشؤون الأهلية» في غزو المغرب واستحكام السيطرة عليه (انظر جدول هذه البحوث).

III – المنهجية التي اتبعها ضباط الشؤون الأهلية : أعمال سپيلمان في درعة نموذجاً

خلافاً للدراسات والأبحاث التي قام بها الجيل السابق الذي عمل في إطار «البعثة العلمية» لاستكشاف أحوال المغرب، حيث كان المغرب – قبل توقيع معاهدة الحماية – موضوع دراسات من طرف العلماء من مختلف الإختصاصات، لأن الهدف كان هو البحث عن مواطن الضعف للنفاذ منها قصد احتلال المغرب – خلافاً لهذه الدراسات، فإن ضباط الشؤون الأهلية كانوا ينجزون أعمالهم وفق توجهات القيادة العليا، وعبر المراحل تبعا للغزو السياسي، ثم العسكري فالإقتصادي.

= «ولد بتاريخ 19 يناير 1893، وقد حصل على الإجازة في الفلسفة، وانخرط في الجندية حيث أصبح ضابطا، وشارك في الحرب العالمية الأولى 1914–1918، وبعدها عين في المغرب بالمهدية، وبدأ اهتمامه بدراسة المغرب. لهذا تعلم العربية. وعينه ليوطي في ديوانه أثناء حرب الريف مستشاراً له. وقد أبانت حرب الريف عن ثغرات في خطة الجهاز الإستعماري تتلخص في جهله للمجتمع الريفي. وقد دفعت هذه التجربة ميشو بلير منظر الإستعمار كي يوجه ربير (Montagne) لدراسة قبائل الجنوب، وبذلك وضع مجموعة من المؤلفات أهمها «**البربر والمخزن في جنوب المغرب**» إلخ... ولمّا عين بمركز الدراسات العليا الإدارية والإسلامية (CHEAM)، كان له دور فعال في تأطير الضباط، وفي تسخير العلم لخدمة التوسع.

(14) لمزيد من الإطلاع، يمكن الرجوع على سبيل المثال إلى كتاب ألبير عياش (Albert Ayache)، **الحركة النقابية في المغرب**، ترجمة نور الدين سعودي، دار الخطابي، 1988.

أولا : مرحلة التمهيد لاحتلال درعة أو الغزو السياسي :

خلال هذه المرحلة، تميزت أعمال ضباط الشؤون الأهلية بطابع استخباري : إذ أن الهدف هو التمهيد للاحتلال الفعلي. ولهذا كان المقصود من تقارير ضباط الشؤون الأهلية هو تقديم استخبارات «سياسية ــ إحصائية ــ دينية»، بحيث برزت منهجية خاصة، كانت ترتكز على إنجاز مونوغرافيات لـ«بلاد السيبة» أو مناطق العصيان (Les régions dissidentes)، وتهتم بدراسة ميادين القوة والضعف لاستغلالها ويتمّ أحياناً دراسات ملكيات القبيلة من خيول وبنادق، وكذلك مختلف الأعيان. ويتم هذا كله في إطار ما يسمى «بطائق القبائل» (Fiches de tribus)، ويتمّ في هذا الإطار إحصاء عدد السكان ومختلف موارد عيشهم، وكذلك عدد الأسلحة والخيول والمحاربين الذين يمكن القبيلةَ استنفارُهم في حالة الحرب.

أما طرق عمل الضباط ووسائله، فإن التغلغل يتمّ بواسطة تسخير جماعة من العملاء لانتقاء الأخبار. وفي هذا الصدد، يقول الأخوان طارو :

> لقد تم تشييد مجموعة من القلاع والتحصينات في المواقع الإستراتيجية المحادية للمناطق غير الخاضعة، ولم يقتصر دور هذه القلاع على الوجود العسكري، بل تعداه حتى أن هذه القلاع كانت مركز استقطاب المعلومات حول القبائل، وذلك بواسطة شبكة محكمة للتجسس يسهر عليها ضباط الشؤون الأهلية، فكان لابد من شراء ضمائر العملاء بواسطة الإغراءات والمكافآت المادية(15). وسرعان ما تقام الأسواق حول هذه القلاع والتي لعبت دوراً في جلب الأهالي لصالحنا، وفي جمع مزيد من المعلومات، الشيء الذي يتيح إمكانات التقدم إلى الأمام وإقامة مراكز أخرى في مناطق متقدمة، وهكذا دواليك، فيتم الانتشار وفق بقعة الزيت...(16).

ويمكن الإتيان بدور جورج سبيلمان (Georges Spillman) مثالًا واضحاً على هذا الدور الذي يجسد الوظيفة العلمية المزعومة لضابط الشؤون الأهلية، وقد استغلها للتمهيد واحتلال درعة. فمن هو سبيلمان ؟ وكيف ساهم بدراساته في احتلال درعة

---

(15) Jérôme et Jean Tharaud, **Marrakech ou les seigneurs de l'Atlas**, Librairie Plon, 1953, pp. 31-32.

(16) وحسب جرمان عياش، فإنه كان على ليوطي شراء ضمائر القواد الكبار والوزراء والزعماء في المغرب... إذ كانت بعض أكياس من النقود والوعود كافية لإقناعهم (G. Ayache, **Les Origines de la guerre du Rif**, SMER, Rabat, 1981, pp. 60-61.

وإغناء البحث الميداني ؟ يعد جورج سبيلمان من أبرز الضباط العسكريين الذين ساهموا في احتلال المغرب عسكريا وسَاهموا بدراساتهم في التمهيد لهذا الإحتلال. ولهذا كان يصنف ضمن الضباط العسكريين الذين أطلق عليهم «العلماء العسكريون»، إذ لا تنفصل لديهم الوظيفة العلمية عن الوظيفة العسكرية أمثال القبطان جوستينار (Le capitaine Justinard) الذي كان يطلق عليه «القبطان الشلح» لانصهاره في مجتمع سوس لمدة ثلاث سنوات في إطار التجسس دون إثارة الإنتباه لكونه يتقن الأمازيغية، وبصفةعامة فقد كان جورج سبيلمان من واضعي «**سوسيولوجيا التوسع العسكري الفرنسي بالمغرب**». ولهذا كانت الأوساط الإستعمارية الفرنسية تكن له إجلالا حقيقيا : إذ ساهم بدراساته في تنوير ضباط الشؤون الأهلية(17)، كما تقلد عدة مناصب قبل تكليفه باحتلال درعة.

وهكذا ساهم في احتلال منطقة أزيلال انطلاقا من 1916، وتمكن بواسطة الرشوة والإغراءات المادية من جلب أعيان المنطقة، خاصة سيدي محا الحنصالي شيخ زاوية أحنصال الذي كان له تأثير على قبائل آيت محمد وآيت عطا فأصبح عميلا للإستعمار، كما جلب الشاوش المشهور في الإستخبارات إلى جانب جورج سبيلمان الذي نوه بدوره في تقاريره وتدخل لتعيينه خليفةً للكَلاوي بتنغير تودغة.

وقد كان العقيد شاردو (Cl. Chardon) يكن له إجلالا وتقديرا نظرا لمساهمته الفعالة في التغلغل في منطقة أزيلال، كما دعاه الكولونيل هيو (Cl. Huot) مدير **إدارة الإستعلامات السياسية بالرباط** أثناء حرب الريف، وآتخذه مستشاراً للمقيم العام ليوطي. وبعد حرب الريف مباشرة أرسل في طلبه العقيد شاردو قائد منطقة الجنوب، وذلك نظرا لما يتميز به من خصال في ميدان الإستخبارات، فعينه في فبراير 1927 رئيسا لـ**مكتب الشؤون الأهلية** الذي استحدث بتالوات، معقل قبيلة الكَلاوي، فشرع في إعداد المخططات لاحتلال درعة، خاصة وأن القيادة العامة تولي أهمية لهذا الإحتلال، لمنع المقاومين الوافدين من تافيلالت من اللجوء إلى درعة واستشعال

(17) من أهم مؤلفات جورج سبيلمان :

— **Les Districts et tribus de la vallée du Dra**
— **Les Aït Atta du Sahara et la pacification du Haut Dra**, Rabat, 1936.
— **Souvenirs d'un colonialiste**, Presse de la cité, Paris, 1968.
— **Histoire religieuse du Maroc**, sous le pseudonyme de Georges Dragne.
— **Les confréries et Zaouias du Maroc**, Tomes 1-2 et 3, CHEAM.
— **Le Maroc du Protectorat à l'indépendance.**

المقاومة بها بعد إخماد مقاومة تافيلالت التي يتزعمها محمد بلقاسم النكادي.

وفي هذا الإطار، سارع سبيلمان إلى إنشاء مكتب للشؤون الأهلية بورزازات سنة 1928 قرب قصبة الكلاوي، وقام باستصلاح مدرج لطائرتين من نوع Berguet 14 للقيام بمهام استخبارية، حيث تقوم بمسح المنطقة عن طريق الصور الجوية وكذلك مراقبة تحركات القبائل. وإضافة إلى هذا العمل الإستخباري، كان سبيلمان يعزز ذلك بالقيام برحلات استطلاعية في اتجاه درعة ودادس فكان يحرر التقارير قصد التمهيد للإحتلال.

ومن أمثلة تلك التقارير رسالة مؤرخة بتاريخ 12 مارس 1928 مسجلة تحت رقم 444 بأرشيف وزارة الخارجية بفانسين وتقول :

إن سيطرة كَلاوة على منطقة تودغة ودادس ودرعة لم تعد فعلية، بل ضعيفة جدا... إن الحركات التي كان كَلاوة ينظمونها سابقا لم تعد لها أي فعاليّة. ومقابل ضعف نفوذ الكَلاوي، فإن المنشقين ازدادوا قوة من حيث التنظيم والتدريب».

وهكذا نلاحظ أن مثل هذه الوثائق يمكن أن تدلنا فعلا على الأوضاع بإقليم ورزازات، لأنها تعكس هموم ضباط الشؤون الأهلية الذين يستشعرون الخيبة أمام ضعف نفوذ حليفهم الكَلاوي. ولم يقف دور سبيلمان عند كتابة التقارير وتتبع الأوضاع السياسية، بل تدخل لتدعيم النفوذ الفرنسي بإقليم ورزازات ليقوم محل نفوذ الكَلاوي المتداعي، وخاصة إقامة عدة حاميات عسكرية ومراكز لمراقبة تحركات القبائل. كما أنشأ جورج سبيلمان بتاريخ 1 يناير 1930 مركز «أكَدز» وعيّن على رأسه الضابط المذكور.

وقد كانت مهام هذا المركز متنوعة. فإلى جانب إقامة حامية عسكرية به، فهو مركز للإستخبار والتجسس وجلب السكان. وأوحى جورج سبيلمان لقائده الكولونيل شاردو كي يتصل بأعيان المنطقة قصد جلبهم، وفي هذا الإطار كتب الكولونيل رسالة مؤرخة بتاريخ 6 فبراير 1931 إلى الخليفة محمد بن الفاطمي أحد علماء الكلاوي بدرعة يلح فيها على استمرار دوره في العمالة مع فرنسا، وجاء فيها ما يلي:

من جناب الحاكم الكبير السيد الكولونيل شاردون المتولي شؤون ناحية ورزازات، إلى المحب المحترم الشيخ السيد محمد بن الفاطمي المزواري برباط تنزولين.

سلام عليك ورحمة الله وبركاته. وبعد ؛ فقد سمعت جل الناس يمدحك بالخير والإحسان منذ أن كنت في هذه الناحية الدرعية، ولكن لن يكمل عندنا الفرح

والسرور حتى نعرفك... وقد عرفت بأنك لا تغفل من غرض المخزن السعيد في جميع النواحي البعيدة كلها. واعتمد علي في قضاء حوائجك، وقد عرفت بأن كلامك يسمع إليه «آيت عطا» وأوصيك أن تنصحهم وتؤمنهم وترشدهم للدخول في الطاعة المخزنية وأخبرهم بأن جهة المخزن ينالون فيها الربح الكثير، وأما جهة الفتان لن يحصل لهم فيها إلا الشر... وعرفني بأحباب المخزن وأعدائه... وقد بلغني أن خليفة فتان تافيلالت وصل إلى بلاد «فزواطة» بدرعة قصد نشر التشويش فيها. فالواجب عليك أن تمنعه عن المرور في تلك الناحية...(18).

وهكذا نستنتج من هذه الوثيقة الدور الذي لعبته الأعيان في التشتيت السياسي للقبائل. وبذلك، مهدوا الطريق لتغلغل الجيوش الإستعمارية، يتقدمها «القبطان سپيلمان»، لاحتلال درعة إلى حدود زاكُورة يوم 10 يناير 1932. وقد كان يساعد سپيلمان في هذا الغزو أعيان درعة، خاصة الخليفة محمد بن الفاطمي. ونستخلص من التقارير التي رفعها جورج سپيلمان إلى الكولونيل شاردون وإلى القيادة العليا، نستخلص منها الوسائل التي اعتمد عليها جورج سپيلمان للتمهيد، ثم احتلال درعة، حيث ألتجأ إلى ما أطلق عليه «السياسة الأهلية» المستوحاة من ليوطي، ذلك أن الإستراتيجية العسكرية ــ كما تجلى ذلك في حرب الريف ــ باهظة الثمن ؛ كما أن نتائجها كانت متواضعة نسبيا ، فكان من اللازم اللجوء إلى الدسائس السياسية وتقوم على ما يلي :

* العمل على جلب الزاوية الناصرية التي كان لها تأثير على سكان درعة والزاوية الحنصالية على أيت عطا الرحل. وقد أدى موقف شيخ الزاوية الناصرية المساند للإستعمار إلى اغتياله من طرف فرقة من أيت عطا المؤيدين لقائد المقاومة بتافيلالت بلقاسم النكادي.

* كسب وجلب مساندة الأعيان الذين كان لهم نفوذ على قبائل أمثال محمد بن الفاطمي ومحداش أولد الحاج فاسكا لدى أيت عطا...

* ممارسة الخناق والتطويق الإقتصادي على أيت عطا الرحل من الصحراء إلى مناطق الدير، حيث اعتادوا الإنتجاع هناك خلال فصل الصيف، وتم منعهم من التنقل باحتلال منطقة الدير (إقليم أزيلال الحالي).

(18) رسالة خطية موجودة لدى المؤلف، وقعها الكولونيل شاردون بعدما وضع عليها خاتم ضباط الشؤون الأهلية. ويظهر من خلال مضمونها الدور الذي لعبه أعيان درعة في إضعاف المقاومة : مقاومة بلقاسم النكادي الذي ينعته الكولونيل شاردون بالفتان، ثم مقاومة أيت عطا بصاغرو لاحقا.

* نشر التشويش والتشكيك في أعمال المقاومة ونسبة التخريب واللصوصية إليها.

ثانيا : خلاصات واستنتاجات على هامش أعمال سپيلمان :

لقد كلف الإستعمار علماءه خاصة العسكريين منهم بدراسات المناطق المراد احتلالها واتسمت هذه الدراسات بطابع استخباري، بحيث أن هذه الوثائق لا تمدنا إلّا برؤية جانبية حول المقاومة المسلحة وبصورة بوليسية حول القبائل المغربية، إذ أن التمعن في هذه التقارير يدلنا على مناطق صمت عديدة كالدوافع الحقيقية للمقاومة التي تزعمتها القبائل ضدّ الإستعمار مثلا. والملاحظ أن أعمال جورج سپيلمان من تقارير ومؤلفات أخرى حول درعة وصاغرو ودادس، وكذلك حول الزوايا تدخل في هذا الإطار. وكانت هذه الأعمال بمثابة توطئة لأجل التدخل العسكري أو لأجل تدعيم الوجود الإستعماري. وقد حاول سپيلمان، بناءً على دراسات ميدانية أو وثائق عثر عليها، رسم صورة أكثر وضوحا عن تاريخ وواقع منطقة درعة آنذاك، وسمح لنفسه أن يخرج منها باستنتاجات لا تخدم الحقيقة التاريخية أكثر مما تخدم التغلغل الإستعماري وتخدم ضباط الشؤون الأهلية المراد تنويرهم، كما استفادت منها المدرسة الأنجلوساكسونية الإنقسامية خاصة منذ الخمسينيات إلى الآن، خاصة دافيد هارت (David Hart)[19] الذي اعتمد بالدرجة الأولى على أعمال جورج سپيلمان والتحري الميداني الذي قام به بدوره، وذلك للقيام بدراساته حول أيت عطا.

وبصفة عامة، فقد كانت استنتاجات سپيلمان، ومن بعده القبطان أزام (Azam) الذي كان ضابطا للشؤون الأهلية في درعة وأنجز عدة دراسات حول درعة منذ أن تولى أمرها بصفته ضابطاً للشؤون الأهلية. قلت لقد كانت استنتاجات سپيلمان وغيره من ضباط الشؤون الأهلية مبنية على المغالطات والتمويه، وذلك عن قصد لإزالة الطابع الوطني عن كل عمل معاد للإستعمار والكَلاوي، يقوم به أيت عطا وغيرهم من قبائل درعة. فبالرغم من أن هذه القبائل تحارب الكَلاوي وعملاءه، ثم الإستعمار الفرنسي نظرا لما يشكله هذا الإحتلال من خطر مستقبلي على بلادهم بالذات، ويستهدف مجتمعهم وهويتهم، فإن هؤلاء العلماء الإستعماريين رفضوا أن

(19) David Hart, The Aït Atta of Southern Morocco; Segmentary System and the Rule of Five Fifths in Tribal Morocco.

يضعوا كرة الأجنبي الغازي في مكانه الحقيقي، بل إن القوالب الجاهزة التي كانوا يحملونها جعلتهم يضعون هذه القبائل خارج التاريخ وتجعلها الدراسات والتقارير عبارة عن قبائل تعيش في الفوضى المزمنة (السيبة) والعصيان (La dissidence).

ولهذا، فمن البديهي الإحتراز من الأحكام المسبقة والنتائج التي استخلصها سبيلمان عن طبيعة العلاقات السائدة بين المجموعات الساكنة بدرعة، وفي محيطها المحلي والوطني.

كما أن اعتماد الحاضر كمنطلق مرجعي لدراسة تاريخ وماضي هذه المجموعات بوصفها مجتمعات «جامدة»، فيه كثير من الغلو والمبالغة، ذلك «حتى وإن كانت هناك صور متفرقة عن الماضي احتفظت بسماتها بكل أمانة إلى اليوم، وتمكنت أشياء عديدة من الصمود ومغالبة الزمن إلى وقتنا الحاضر، فهي ـ ولا شك ـ قد اتخذت أشكالا مغايرة لمحتوياتها السابقة»[20]. مع إيماننا بنسبية الحقائق التي تمدنا بها هذه الوثائق، فإن ذلك لن يدفعنا إلى إلغائها بالمرة والإعتماد على الرواية الشفاهية أو الوثيقة المحلية[21]، كما أنه من الديماغوجية المبالغة في الإنبهار. أما الوثائق الأجنبية، خاصة تقارير ضباط الشؤون الأهلية بدعوى أنها عبارة عن بحوث ميدانية ناتجة عن التحري الميداني، واستقصاء الحقائق في عين المكان ؛ لأنه، مقابل ذلك، علينا ألاّ ننسى أن تقارير ضباط الشؤون الأهلية وضعت من منظور يساير تصورات الجهاز الإستعماري. هذا، بالإضافة إلى أن هؤلاء الضباط تعززت لديهم فكرة احتكار الحقيقة، بمعنى أنهم أفضل من عرف التمثلات والتطلعات الجماعية للقبائل لدرجة أنهم يبدون معها وكأنهم يتصفون بحصانة وتماسك وأصالة (Immunité - Intégrité - Orthodoxie)[22].

---

(20) محمد مزيان، «أهمية الوثائق المحلية في كتابة تاريخ المغرب : نموذج فكيك»، **مجلة كلية الآداب بفاس**، العدد 2، 1985، ص ص. 224–229.

(21) يقول الحسين بولقطيب : «وهكذا، فإن الإعتماد على الرواية الشفاهية في كتابة التاريخ لن يساعد في نظرنا سوى على تعميم الكسل والإلتجاء إلى أقصر السبل لتصفية الحساب مع فترات قد تكون حساسة..»، **مجلة الفكر العربي المعاصر**، 8، 1990، ص. 116.

(22) لقد لمست هذا عن كتب خلال اتصالاتي مثلا بأحد أقطاب الكتابة (كتابة تقارير الشؤون الأهلية)، ألا وهو الكولونيل جون صولاي (Colonel Saulay). ومن أشهر مؤلفاته : **Les Goums Marocains**, Tome I, Public. Réalisation La Koumia, 1987.

وهذه الوثائق، على الرغم من ذلك، يمكن الإستفادة منها في إطار تكوين الكم المعرفي حول القبائل، ذلك لأن الباحث اليوم يجد صعوبات في إيجاد دراسات ومونغرافيات حول المرحلة الإستعمارية أو قبلها بقليل عن البوادي، ما عدا ما كتبه ضباط الشؤون الأهلية. وهذا يعود بالأساس إلى انصباب اهتمام كتاب الحوليات والتراجم على المدن والحواضر لكونها القواعد الرئيسية للمخزن، في حين كان حظ البوادي ضئيلا من اهتمام كتابات النخبة المثقفة، وتزداد شحّاً وندرة الوثائق كلما ابتعدنا من المراكز الحضرية واقتربنا من الهوامش.

أما الفقهاء الذين يشكلون النخبة المثقفة في البوادي، فهم قلما يتحمسون لكتابة التاريخ المحلي. والسبب في ذلك يعود إلى اعتبارهم الكتابة امتيازا أمام العامة؛ وهذا الإمتياز لا يستعمل إلّا من أجل الحصول على الفوائد، ولهذا فكتاباتهم تتميز بالتملق لأسيادهم عن طريق تدوين ما يروقهم والإبتعاد عن كل ما يثير حفيظتهم، كما أن كتابتهم لا تتحدث عن عامة الناس إلّا في إطار احتقارهم ونعتهم بالسفالة. ولهذا، فكيف يمكن الإطمئنان إلى كتابات هؤلاء ؟ أضف إلى ذلك ما تتميز به هذه الكتابات من بتر وإطناب في بعض التفاصيل والجزئيات التي تستهدف إبراز ذات الفقيه وتضلّعه في العلوم الدينية[23].

وبصفة عامة، فالملاحظات التي أبديناها تبين إلى أي حد ينبغي على الباحث والمؤرخ أن يتسلح بالحذر، قبل أن يسلم بصحة المعلومات التي تتضمنها الوثيقة، بل ينبغي أن يعمل على تفنيد الجانب اللاعلمي في الوثائق الإستعمارية، وفضح البعد الإيديولوجي الإستعماري في هذه الكتابات. ذلك بأن الوظيفة الإيديولوجية لهذه الوثائق لا تنفصل عن الوظيفة العلمية. فإذا أخذنا هذا الركام الضخم من الوثائق والتقارير الذي كتب حول قبائل أيت عطا مثلا، نجد أنها تخضع للتصورات الرسمية للإيديولوجية الإستعمارية في المغرب.

(23) ينطبق هذا على مخطوط من تأليف فقيه الزاوية الناصرية بتنغير المهدي الناصري وسماه **«نعت الفطريس الفيسيس هيان بن بيان المنتمي إلى السوس»**، وقد خصص هذا المؤلف بمدح ولي نعمته باشا مراكش التهامي الكلاوي الموالي للفرنسيين، وكذلك لمهاجمة المقاومة في تافيلالت، خاصة قائديها مبارك التوزونيني وبلقاسم النكادي كما كان المؤلف لا يتحدث عن القبائل المقاومة، خاصة أيت عطا، إلا لوضعها في طي النسيان، ونعتها بألقاب مغرضة.

فالمقصود من التأكيد على الحروب بين قبائل أيت عطا حول المراعي مثلا، يقصد منه : أولا : إبراز حالة السيبة التي كانت عليه هذه القبائل وحاجتها إلى دور فرنسا في التحكيم والتهدئة؛ ثانيا : لجعل مقاومة أيت عطا للإحتلال الفرنسي في إطار هذه السيبة وإزالة الطابع الوطني عنها. وفي هذا الإطار يقول الكولونيل صولاي (Cl. Saulay) في رسالة إلى المؤلف بتاريخ 25 مارس 1982 :

> ينبغي ألاّ ينظر إلى حركة الإنشقاق (dissidence) التي قام بها أيت عطا على أنها كفاح شعب مضطهد يدافع عن استقلاله، بل إن هؤلاء إن هم إلاّ أقوام حملوا السلاح للحفاظ على استقلالهم (السيبة) ولأجل الإبقاء على مجتمعهم البدائي، إنهم يحاربون المخزن وحلفاءه، من أجل تحقيق ذلك الهدف. أما ما عدا ذلك، فهو تضليل؛ لأنهم لا يشعرون بانتمائهم إلى وطن؛ لأن هذا المفهوم غريب عنهم !.

فكيف يمكن للباحث والمؤرخ أن يطمئن إلى مثل هذه الخلاصات والنتائج التي توصل إليها ضباط الشؤون الأهلية، ذلك لأن البعد الإستعماري هو الذي يحرك أعمالهم وتنظيرهم للمجتمع المغربي، هذا زيادة على العوامل الذاتية كجهل لغة البلاد، وعدم فهم بعض الظواهر المتعلقة بعادات وتقاليد المجتمع المغربي، الشيء الذي يجعل من الصعب عليهم النفاذ إلى عمقه، مما يجعل أبحاثهم وتقاريرهم لا تعكس بصدق الواقع المغربي وأمانته، وتصبح هذه الأعمال في نهاية المطاف عبارة عن وجهة نظر أصحابها وشهادتهم الخاصة[24].

(24) لمزيد من الإطلاع يمكن الرجوع إلى ما يلي على سبيل الإستئناس :

ـ حافظ ستهم، «المجتمع التونسي من خلال دراسات الجغرافيين الغربيين في الفترة الكولونيالية»، **مجلة كلية الآداب بالرباط**، العدد 15، ص ص. 89-112.

ـ إبراهيم بوطالب، «البحث الكولونيالي حول المجتمع المغاربي : حصيلة نقدية»، ضمن **البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم**، كلية الآداب، الرباط، 1989.

— **Ahmed El Gharbaoui, «Recherche géographique et engagement politique au Maroc», Herodote, n° 11, 1978, pp. 87-99.**

PRINCIPAUX MÉMOIRES FAITS PAR LES OFFICIERS DES A.I. ET CONSERVÉS AU C.H.E.A.M.M., 13, RUE DU FOUR - PARIS VI

(à partir de 1937)

Vol. 1	SPILLMANN	Le cinéma indigène, Zaouïas et confrérie marocaines.
Vol. 2	Cne de Su BON	Les populations des confins du Maroc saharien.
	Lt DUPAS	Les Demsira.
	Cne de FLEURIEU	Stade actuel de l'organisation de la justice coutumière dans l'Anti-Atlas.
Vol. 3	Lt DUPAS	Les Seksaoua.
		Les Igoudem Seksaoua et Ida ou Mohammed.
	Cne HENRY	Les Aït Sidi ben Yacoub.
	Cne de FLEURIEU	Une tribu de commerçants berbères au Sud du Maroc.
Vol. 5	Lt HUOT	Mémoire sur l'organisation de la Justice Indigène dans les tribus de l'Anti-Atlas.
Vol. 6	Cne Fye Ste MARIE	Nomadisme arabe et transhumance berbère.
	Cne SCHOEN	Les confréries musulmanes dans le Sud Marocain.
	Cne A. MARTEL	Mémoire sur le coutumier des Confédérations constituant les tribus contrôlées par le Territoire de Tafilalet.
	Cne OLLOIX	Projet de création d'un village de colonat indigène.
Vol. 7	Cne COUDINO	Coutumes berbères, le serment en Aït M'guild d'Azrou.
	Cne OLLOIX	Monographie des travaux d'hydraulique d'Agadir - Banlieue.
Vol. 8	Cne HENRY	Une tribu de transhumants du Grand Atlas : les Aït Mouhad.
	Cne de la CHAPELLE	Le sahara avant la conquête.
		Le Sahara occidental.
	Lt MARTIN	L'Islam maure.
Vol. 9	Cdt SANCHIS	Etude sur le droit coutumier de la tribu berbère des Aït Oum el Bekht du territoire de Casbah - Tadla.
Vol. 10	Cne de Ste BON	Monographie sur les districts Aït Atta de Nekob, de Tazzarine et du Taghbalt.
Vol. 11	Lt MANEVILLE	Les répercussions de la rébellion espagnole sur les destinées du Maroc espagnol.
Vol. 12	Cne MAROT	L'habitat indigène au Maroc.
Vol. 15	Cne de la PAILLONNE	Notice sur les Oulad ben Aïtta.
Vol. 18	Cdt DUPAS	L'évolution de la société maure.
	Cdt SANCHIS	Recrutement des troupes nord-africaines.

	Cne SPILLMANN	Les forces supplétives marocaines.
Vol. 19	Cne de la BOISSIERE	Tribu des Ahl Massa.
Vol. 20	Cne de la RUELLE	Contribution à l'étude de l'histoire de la coutume et du folklore des populations du versant sud-ouest de l'Anti-Atlas.
	G. SPILLMANN	Les confréries et Zaouïas au Maroc (tomes I, II et III).
Vol. 21	Cne d'ARCIMOLES	L'Égypte (1939-1940).
	Cne d'ARCIMOLES	Le Beit el Maghreb - Le Parti de la Jeune Égypte.
	Cne de la RUELLE	La piste Casa - Dakar.
	Cne ASPINION	Le régime juridique du Sous.
	Cne EFFROY	Les possibilités économiques de la région d'Amizmiz.
Vol. 22	Cne MERIC	Etude sur le bureau des A.I. de Tatta - Le pays des Ida ou Blal.
	Cdt de LIGNIVILLE	La coutume privée des Aït Atta du Sahara.
	Cdt de LIGNIVILLE	Le mouton des Aït Seghrouchen du Sud.
	Cne MARTIN	Etude sur l'orf de la région du Tafilalet.
Vol. 23	J. MONTJEAN	La consécration des graines dans l'Anti-Atlas occiden-tal.
Vol. 25	Cdt de LIGNIVILLE	Développement de l'élevage moutonnier dans le Maroc occidental.
Vol. 26	J. MONTJEAN	Les réserves de grains de l'Anti-Atlas. L'émigration berbère de l'Anti-Atlas.
Vol. 28	Cdt FLYE Ste MARIE	L'exploitation forestière et les coopératives de bûche-rons en pays Yahia et Beni M'guild.
Vol. 29	Cdt SPILLMANN	Les confréries religieuses et les zaouïas au Maroc.
Vol. 30	Cdt BEIBEDER	L'effort militaire de l'Afrique du Nord.
	Cne de MAREUIL	Le retour des goums au Maroc.
	Cne de FLEURIEU	La question des Igouden de l'Anti-Atlas.
	Cne DUPAS	Les Reguibat l'gouacem.
Vol. 31	Cdt TUDER J.C.	Anciennes divisions et alliances en pays imerhanes et leurs survivances actuelles.
Vol. 32	Cne de la PORTE des VAUX	Les Aït Waousguit de la vallée du Zagmouzen.
Vol. 33	Cdt LEBOITEUX	Etude sur la ville de Marrakech
Vol. 36	Cne de la PORTE des VAUX	Les tribus du Haut Sous.
	Cne FEAUGAS	Les transhumants Marmoucha.
Vol. 41	Cne P. AZAM	Note sur l'Afrique Occidentale anglaise.
	Cne SAULAY	Les coopératives indigènes de la région de Marrakech.
Vol. 43	Cne DUCRAY	Les tirailleurs marocains - leur recrutement
	Cne de LIGNIVILLE	Développement de l'élevage moutonnier dans le Maroc oriental.
	Cdt DUGRAIS	La condition sociale des anciens militaires.

Vol. 44	Cne de RAUCOURT	Contribution à l'étude des Aït Atta du Draa.
Vol. 45	MONTEIL (V.)	Tekna.
Vol. 48	MONTEIL (V.)	La civilisation du chameau.
		Le problème des Qsour du Bani.
		Les Takna du S.O. Marocain et du Nord occidental.
Vol. 49	Cne MANNEVILLE	Fiche et répertoire des principaux établissements de salubrité publique et privée de Casablanca.
	Cne FAUGAS	L'enseignement dans le Moyen Atlas.
Vol. 50	Cne SAULAY	Monographie d'un quartier de la Médina de Marrakech.
	Cne DUPAS	Le commerce caravanier entre les confins algéro-marocains et l'A.O.F.
Vol. 50	Cne RUEF	Niveau de vie des habitants du Gheris.
Vol. 53	Cne DELMAS - FORT	Etude sur les guichs marocains.
	Cne J. d'ARBAUMONT	La confrérie des Tijania en Afrique Française.
Vol. 56	Cne de la PORTE des VAUX	Emigration des Soussis.
	Cne BOULA DE MAREUIL	Notes sur la condition des femmes au Maroc.
	Cne de LEYRIS	Guide pratique de justice coutumière en tribu Aït Souab.
Vol. 58	Lt FAUQUE	De ce que le mariage n'est pas une vente en droit musulman.
	Cne DEBRAISNE	Dix années d'expérience coopérative forestière dans la région de Meknès.
Vol. 60	Cne de la PORTE des VAUX	L'émigration dans le Sous.
Vol. 61	Cdt EUGENE	Les problèmes miniers marocains.
Vol. 61	Cne SALVY	La crise du nomadisme dans le sud marocain.
Vol. 63	Cdt EUGENE	La justice coutumière dans la haute vallée du N'fis.
Vol. 64	Cne de LEYRIS	Le mariage en Ida ou Tanan.
	Cne DEBRAISNE	Tendances démocratiques en pays berbère marocain - Les djemaa.
	Cne DELMAS - FORT	Les Guichs marocains.
	Cne DELMAS - FORT	Modernisation de l'artisanat marocain.
	Cne MATHIEU	Le développement d'Agadir et les problèmes du prolétariat.
Vol. 65	Cdt QUAIX	Aspects particuliers de la mise en valeur chez les Jbala.
Vol. 66	Cne DEBRAISNE	Dix ans d'expérience coopérative forestière dans la région de Meknès.
Vol. 68	Cne MATHIEU	L'industrie de la pêche et de la conserve à Agadir et les problèmes sociaux posés.
Vol. 71	Cne R. de MONTS	Le régime foncier chez les Aït Atta du Sahara.
Vol. 72	Cne MANEVILLE	Fiche et répertoire des principaux établissements scolaires fréquentés par les jeunes marocains de Casablanca.

	Cne MIQUEL	Contribution à l'étude de la vie rurale dans l'Anti-Atlas occidental.
Vol. 73	Cne la PORTE des VAUX	Agadir.
	Cne GILBAIN	Le prolétariat au service des industries de la pêche et de la conserve à Agadir.
Vol. 74	Cne COUDRY	La vie pastorale dans la montagne marocaine et ses perspectives d'avenir.
Vol. 75	Cne R. de MONTS	L'élevage dans une tribu berbère de montagne du Sud marocain : les Aït Atta du Sahara.
Vol. 80	Lt Cl de LIGNIVILLE	Kilowatts heure et paysans berbères dans l'Atlas marocain. Une expérience en cours : Les inondés de Bin el Ouidane.
Vol. 83	Cne DELMAS-FORT	Modernisation économique et évolution sociale au Maroc.
	Cne AZAM	La structure politique et sociale dans l'oued Draâ.
Vol. 83	Cne MONTEIL (V.)	L'Iran dans le monde musulman.
	Cdt RUET	Les coopératives charbonnières dans le Moyen Atlas.
	Cdt RUET	Les coopératives de bûcherons du Maroc.
	Cdt RUET	La transhumance dans le Moyen Atlas et la Haute Moulouya.
	Cne NOLLET	Une communauté juive de haute montagne ; le Mellah d'Assameur n'Aït M'zalt.
Vol. 87	Cne DURET	Au contact des grands nomades.
	Cne DURET	Nomadisme et administration au Sahara occidental.
	Cne DURET	Problème de l'émigration au Sahara central vers le Tell et la métropole.
	Cne ROMIEU	Les Aït Ouraïn.
Vol. 94	Cne MATHIEU	Problèmes posés par la métamorphose d'Agadir.
Vol. 95	Cne NICLAUSSE	Rapports entre nomades et sédentaires dans le coude du Draa - la Raïa.
Vol. 98	Cne FOUGEROUSSE	Du déclin de la solidarité et de la responsabilité collective en tribu Aït Ihand.
Vol. 103	Cne ESPEISSE	Fiche de la tribu des "Aït Seghrouchen" (politique et administrative).
Vol. 103	Cne MANNEVILLE (R.)	Quelques données statistiques sur les anciens militaires marocains domiciliés à Casablanca au lieu-dit "Carrière centrale".
Vol. 104	Cne FEAUGAS	Les jemaa administratives chez les berbères du Moyen Atlas marocain.
Vol. 113	Cne ARZENO	Aperçu sur l'évolution du mouvement syndical marocain.

		Les Israélites marocains.
Vol. 137	Cne DUBARRY	Rôle de l'officier chef de S.A.S. dans la réforme communale en Kabylie.
		Transplantation de populations sur un périmètre irrigué.
Vol. 145	Cne PELLABEUF	Les Soviets et l'Islam.
Vol. 147	Cne ESPEISSE	Les regroupements de populations dans l'arrondissement de Tlemcen.
Vol. 152	Cne ESPEISSE	Les populations nomades du sud-oranais.
Vol. 154	Cne MANNEVILLE	La main-d'œuvre indigène dans la métropole.
Vol. 157	Gén. G. SPILMANN	Esquisse d'une politique musulmane de l'armée.
Vol. 170	Cdt BOULA de MAREUIL	Le contrat d'instruction, de pacification et de contre-guerilla d'Arzeu.
Vol. 191	Cne SALVY	Iles Canaries.
Vol. 244	Gén. SPILMANN	Le Viet-Nam en danger.
	Cne ESPEISSE	Autour d'une campagne de 6 jours (Égypte - Israël).
Vol. 245	Gén. SPILMANN	La guerre civile au Yémen.
Vol. 246	Cne PELLABEUF	La pénétration du droit coutumier berbère par le *chrâa* musulman.
	Cne PELLABEUF	Une très ancienne communauté israélite du Sud marocain.

لائحة مطالب وطنية مبكرة يقدمها عالم من فاس إلى المقيم ستيغ سنة 1926

مُحمد المنوني
كلية الآداب ـ الرباط

واضع هذه اللائحة يحمل إسم أحمد بن مَحمد آلتّميشي الحسني الفاسي. توفي عام 1967/1386، وكان معدودا من علماء فاس وأدبائها وذوي الغيرة من أهلها، وذلك ما يشهد به ثلاثة من مترجميه.

انطلاقا من الأستاذ محمد بن العباس القباج[1]، في فقرة يقيّم فيها مواقفه : «وإن ننس فلا ننسى مواقفه التي يقفها ـ بلسانه وبينانه ـ دفاعا عن المبادئ الحق وعن الدين الحنيف، في وقت يكتنفه فيه المغرضون الذين يبنون مجد شخصياتهم على أطلال السفاسف والجمود، ومن ذا الذي ينسى موقفه المشهور هو وإخوانه المصلحون، حيث قاموا قومة رجل واحد بالمطالبة بتنظيم كلية القرويين».

وعن جانب ثقافته يخططه الأستاذ إدريس بن الماحي الإدريسي القيطوني[2] قائلا عنه : «الفقيه العلامة الدراكة، الأديب الأريب، الكاتب المقتدر، الشاعر المجيد، المؤرخ الشهير، أكتب أهل عصره، وأعرفهم بتاريخ فاس وخِططها وأهلها وأنسابهم وأيامهم...».

ثم يركز الأستاذ عبد الله الجراري[3] على أدب المترجم : «من أدباء فاس

(1) «الأدب العربي في المغرب الأقصى»، المطبعة الوطنية، الرباط، 1929/1347، 76/1.
(2) «معجم المطبوعات المغربية»، مطابع سلا، 1988، ص. 348.
(3) «التأليف ونهضته بالمغرب في القرن العشرين»، مكتبة المعارف، الرباط، 1985/1406، 1/73ـ74.

وشعرائها... ومن آثاره الأدبية العلمية كتابه «**تاريخ الشعر والشعراء بفاس**»... اختصره من كتابه الواقع في مجلد ضخم مازال مخطوطا».

ومن غيرته تصديه لكتابة اللائحة التي نقدم لها، وقد رفعها للمقيم الفرنسي ستيغ سنة 1926[4]، فتناول فيها بعد افتتاحيته، تشخيص الأزمة التي يعانيها المغاربة سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا.

وأولا : يربط هذا الواقع باختلال نظام الضرائب، مما نجم عنه آثار سيئة على سير الِاقتصاد الوطني : في التجارة والصناعة والفلاحة، وبالنسبة لهذه الأخيرة يبرز الخطاب كارثة نزع الأرض من مُلّاكها لفائدة المعمرين.

وتنتقل اللائحة ـ بعد هذا ـ إلى فضح سيرة الحكام في تعاملهم مع الوطنيين.

لتعقب على ذلك بإلفات نظر المقيم العام إلى حالة العملة في حرمانهم من حقوقهم ماديا وقانونيا، وهنا يلوح الخطاب إلى المطالبة بالحق النقابي للعمال، ويضيف حرية تأسيس الأحزاب الوطنية.

(4) النص الذي اعتمدته خال من التاريخ في مصورتي، غير أني استأنست في توقيته بتاريخ مطالب مشابهة ووجيزة، عقب بها واضع اللائحة على خطاب سياسي للمقيم ستيغ، ونشر تعليقه في جريدة «**السعادة**» بعدد الخميس 30 صفر 9/1345 شتنبر 1926، وهكذا يقول :

«إننا قبل أن نطلب من حامي الشعب المغربي إشراكنا في إدارة أعمال بلادنا، نطلب منه أن يخرج منا لعالم الكفاءة رجالا جديرين بأن نضع فيهم ثقتنا، خبيرين بأحوال الزمان وتطوراته، لم يَعْم التعصب للقديم أبصارهم، ولا أنستهم بهرجة المدنية محاسن دينهم وعوائدهم.

نطلب منه تعميم المعارف بين طبقات الشعب، حتى يدرك سواد الأمة التفرقة بين النافع والضار، ويقدروا المشاريع الهامة حق قدرها.

نطلب منه سن نظامات عادلة تقي الضعيف جور القوي، وتصون الرعية من حيف رعاة لم تهذبهم المعارف.

نطلب منه تحسين حالتنا الفلاحية، وتلك مشكلة البلاد...».

ونقفي على هذه المبادرة بالإشارة إلى أنه يبدو أن اللائحة المنوه بها سبقتها لائحة مطالب وطنية، وهي التي يذكر الأستاذ عبد الكريم غلاب تقديمها إلى نفس المقيم بتاريخ 5 نوفمبر 1925، حسب «**تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب**»، مطبعة الرسالة، الرباط، 77/1.

كما أن الأستاذ محمد بن الحسن الوزاني يذكر هذه اللائحة، ويحلل مضمونها تحليلا يتبين منه أنها غير لائحة الأستاذ التميشي، «**مذكرات حياة وجهاد**»، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 238/1ـ239، غير أن القطع في هذا المقام يتطلب الوقوف على نص لائحة 1925، وهذا لم يقع لحد الآن.

وإلى ذلك تثير اللائحة مهزلة الرواتب الضئيلة التي يتقاضاها الموظفون الدينيون وعلى رأسهم العلماء، وتنتهزها فرصة للمطالبة بحق تنظيم التعليم الإسلامي.

ومن الإقتراحات الأخرى باللائحة : مطالب تتصل بالجمعيات الخيرية.

وبإنشاء الجمعيات الأدبية.

وبالصحافة العربية الوطنية.

وإصلاح القضاء والفتوى.

وتوسيع دائرة العضوية بالمجالس البلدية وكفاءة أعضائها.

والإقتصاد في النفقات الإدارية، وفي عدد الموظفين الأجانب.

وإصلاح السجون والمحاكم والمستشفيات.

وبعد هذه الخلاصة الوجيزة لمضمون اللائحة، نشير إلى أن واضعها أداها في أسلوب رفيع المستوى : تعبيرا وتركيزا واستيعابا.

غير أنه يلاحظ عليه ما يتخلل اللائحة من الليونة في خطاب المقيم، على أن هذه الملاحظة ستخف مهما تبينا طبيعة سياسة ستيغ، وهي التي يشجبها سياسي مغربي(5) في هذه الفقرة : «... ولهذا كان مجيء ستيغ كمقيم عام إيذانا بالويل والثبور، ونذيرا بسياسة عمادها القهر والإستعباد والسلب والنهب، والإرهاق والإرهاب...».

ومع هذا فإن صاحب اللائحة يشير في طالعتها إلى الوعود التي قطعها المقيم منذ عين لوظيفته، فانتهزها المترجم ليقدم مطالبه في صياغة تأخذ بعين الإعتبار نفسية المقيم(6)، دون التفريط في استيعاب الحقوق الظرفية بكل شجاعة.

---

(5) الأستاذ محمد بن الحسن الوزاني في «مذكرات حياة وجهاد»، مصدر سابق، 396/1.

(6) إن هذه النفسية الجامحة لم تكن خاصة بمقيم دون آخر، وإنما نشأت في المغرب بنشوء الحماية الإستعمارية، وذلك ما يجليه المؤرخ محمد السليماني عند افتتاحية كتابه «اللسان المعرب»، مطبعة الأمنية، الرباط، ص. 3، فيشرح خطته في عروض كتابه وقد حاول نشره في فجر الحماية :

«... بيد أني تكلمت حسب الإمكان، في غالب وقائع هذا الزمان وتقلبات الأوان، لأن الظروف تحجر التصريح، بما يثير التبريح، اللهم إلا التلميح الرامي إلى المقاصد، بما يعقله العالمون بمقتضيات العوائد، وتحاشيا عما يوقع في المحذور، أو يوغر الصدور، حتى لا يجد أهل الوشايات، ما يحدثونه من الهنات».

ومهما يكن الأمر فإن هذه المبادرة بالقياس لزمانها، تعبر عن غيرة وطنية، وإحساس بالحرمان، وإعلان بالرفض للسياسة المتبعة، وإيذان بظهور وعي وطني يطمح إلى التغيير.

وأخيرا : فإن هذه اللائحة أثبتها واضعها ـ بخطه ـ في إحدى كناشاته، ومنها نقلتها كاملة، مع الإشارة إلى أني اتصلت بها عن طريق صديق عزيز مشكور جَمَّ الشكر.

* * *

الحمد لله

سعادة المقيم العام

إنني قبل أن أفاتح جنابكم الكريم بخطابي هذا، أعترف بأنه لا حيثية لي رسمية تؤهلني لمخاطبتكم ولاكنني لما اطلعت على خطاباتكم التي كانت تنشرها الصحف وعلمت من مجموعها ما لكم من العزم على النهوض بهذا القطر المغربي والعروج به إلى عالم الحضارة والترقي، أردت بداعي حب هذا الوطن الذي تقلنا أرضه وتظلنا سماواه، أن أدلي إلى سعادتكم ببيانات صادرة من قلب مبتهج بالوعود التي قطعها ممثل الدولة الحامية منذ عين لوظيفه السامي، ولتعتبروا هذه التصريحات التي أمليها على جنابكم بلسان طالما نوه بالأعمال التمدينية العظيمة التي قامت بها الدولة الأفرنسية في هذا القطر منذ رفرفت أجنحة حمايتها عليه، وآتية من محب مخلص يتمنى أن يرى وطنه في بحبوحة رغد العيش والهناء.

لا أريد أن أضمن كلماتي هذه معنى سياسيا ربما كان مجلبة للإستياء، وإنما أقصد أن أوضح لكم ما تتوق إليه نفس كل وطني وتتمنى أن تحصل عليه إداريا.

من القواعد التي سار عليها رجال الدولة الحامية منذ وطئت أقدامهم التراب المغربي، إبقاء النفوذ المخزني، والمحافظة على الأنظمة القديمة التي كانت تسير عليها الحكومة، ولم يحوروا إلا ما لا غنى عن تحويره.

كانت حالة المغرب قبل الحماية على الصفة التي لم يزل منظرها المخيف ماثلا بين أعيننا سائرة في سائر أعمالها على نظام عقيم إن صح لنا أن نطلق لفظ النظام على ذلك المعنى المشوه : لا وازع يزع ولا راحم يرحم، إن الرعية بين أيدي الكبراء

والمشايخ إلا كالغنم بين يدي الجازر يضحي منها ما شاء وشاءه هواه وما كان ينجو من مخالبهم إلا من التجأ لدولة أوربية تحميه وماله، والثورات الكثيرة التي كانت تتقد نيرانها بجوانب المغرب لم يكن لها من سبب إلا تلك المعاملة الوحشية القاسية التي كان يلاقيها الإنسان من أخيه.

لأمثلن لكم ذلك بالتنازل من الهيأة الحاكمة للعامل عن الفرد من إيالته يتصرف فيه وفي ماله وعائلته طبق مشتهياته العدوانية، فيستصفي أمواله ويفعل أمام عينيه بحرمه ما يندي له وجه الإنسانية خجلا ويعذبه بأنواع العذاب الجهنمية التي لا تقدر يراعة أن تشخص أهوالها، وذلك في مقابلة ما ينفح به الوزير الفلاني والرئيس الفلاني من الدريهمات الناصعة والإبريز الوهاج، أم أمثل لكم ذلك بِجَبْرِ العملة والصناع الذين هم السواد الأعظم من الأمة على القيام بالأشغال المخزنية التي لم يكن لها حد تقف عنده، دون أداء لأجور أولائك المنكوبي الحظ أو بأجر زهيد لا يوبه له.

كل ذلك في علم جنابكم إذ ليس العهد به ببعيد.

إن اعتقادي شخصيا أن الحماية الإفرنسية لو تأخرت عن وقتها بضعة أعوام لوصلت حالة المغرب ماديا وأدبيا إلى أسوأ حالة لم تصل إليها دولة من الدول، ولا شعب من الشعوب.

النتيجة أن الحماية كانت دواء ناجعا لتلك الأدواء التي نخرت عظم هيكل المغرب، فلا يماري أحد في وجوبها إذ ذاك بطبيعة الحال، هل قضى نظام الحماية على جميع الأدواء التي كان يئن تحت وقرها كل عامل مغربي حزين، وهل اجتثت شجرة الظلم والحيف من أصلها ذلك ما لا يمكنني أن أصوره بصور إلا بجانب الكلى.

إن المريض وأعني به القطر المغربي بعدما استعصى داؤه وكاد أن ييأس من حياته عالجته أيد رحيمة تشبعت بمادئ الرحمة والشفقة، ويعز عليها أن ترى الإنسانية مُعَذّبة في أي صورة من الصور، ولكن تلك الأدوية لم تبلغ بذلك المريض إلى حد النقه تماما وإن أشرف على الشفاء.

والرجاء الوحيد الذي يرجوه ذلك المريض هو أن يتم علاجه على يد الطبيب الماهر المسيو ستيغ، حيث إنه لا يصف للمرضى من الأدوية إلا ما سبقت له تجربته، والتجارب نصف الطب.

هنا يحسن أن نشخص له بعض الأدواء التي نشكوها، ونكِل له ـ وحده ـ النظر في اختيار الدواء الناجع.

لا يخفى على جنابك أيها الرجل العظيم أن أسباب المعيشة في هذا القطر كغيره أربعة : التجارة والصناعة والفلاحة والوظائف المتنوعة.

أما التجارة فيقوم بها طبقتان من سكان المدن : الأغنياء وذوو الطبقة الوسطى من أهلها.

وقد كانت التجارة زاهية زاهرة إلى أن جاءت الحرب العالمية الكبرى فزعزعت بنيان المعاملات التجارية من جملة ما زعزعته، وأصبح التجار كريشة ملقاة في مهاب الرياح، تبعا لسير الصرف الذي لم يستقم له اتجاه إلى الآن، وأضحى التاجر المغربي ـ الذي كان مثال الخفة والنشاط ـ يرسف في قيود التأملات : يريد الإقدام فيحجم خوفا من الوقوع في هوة عميقة لم يتبينها، ويريد الإحجام فيقدم خشية أن يندم إذا تبين له بعد أن الفرصة كانت سانحة، (وهل لعلاجه من داء) ؟ سؤال لم يقدر ساسة الاقتصاد أن يجيبوا عنه جوابا شافيا إلى الآن، ولعل الطبيب الماهر إذا اعتصى عليه الداء يشير على مريضه بمسكنات وقتية توقف داءه عند حد، ريثما يأتي الوقت الذي يجتث فيه الداء من أصله.

ومن أهم المسكنات النظر في الضرائب الموظفة على التجارة وتوزيعها على النسبة الرأسمالية، فيوظف على صاحب التجارة الواسعة ما يناسب ماليته، وعلى من دونه ما لا يضر بسير تجارته، وبذلك لا يبقى محل للتأفف ولا للتضجر من غير أن يلحق ذلك إجحافا بالميزانية، أما الأساس الذي بني عليه توظيف ضريبة التجارة فلم يلاحظ فيه هذا المعنى، بدليل ما نراه من أن ما يدفعه أصغر تاجر ربما ساوى ما يدفعه التاجر الكبير أو فاقه، وسبب ذلك قصر اللجنة المعدلة لتلك الضريبة نظرها على ظواهر الحال من غير تعمق في البحث عن الطوايا، مع ما ينضم لذلك مما لا يخلو منه بشر من الخطإ في التقدير، أو لأسباب أخرى لا تخفى على الفطن اللبيب.

أما الصناعة فهي مهنة السواد الأعظم من الشعب.

وإذا كانت الحكومة الإفرنسية مستحقة لكل مدح وإطراء على ما مثلته من

أدوار ترقية هذا القطر، ففي طليعة ما ينبغي أن يذكر لها من الأعمال الصالحة ترقية بعض الصناعات الوطنية التي كان أهلها انكمشوا في مغارات الخمول، وأصبحوا يلقون على مصنوعاتهم نظرات الإحتقار.

عادت صنعة التجارة والتسفير والفخار والنقش على الصفر والطرز والنسج وبالجملة غالب الصناعات الوطنية المهمة إلى شبابها، وبعثت من رمسها بعد أن نامت فيه أطول من نومة أهل الكهف، وها هي الآن شامخة الأنف تضارع الصنائع الأروبية، وأهلها قد حصلوا على بعض الثروة التي لم يكونوا يحلمون بها، والتي نالوها بكد قرائحهم وتعب أفكارهم.

وإذا كان هؤلاء يتمتعون بثمار ما غرسوا بأنفسهم، فهناك فئة كبيرة لم يلاحظها السعد بما لاحظ به إخوانها، وهم أهل الحرف الوطنية المحضة كالخرازين والدباغين والحاكة والحرارين، فهؤلاء مفتقرون تمام الإفتقار بجس نبض حالتهم والنظر بعين الإهتمام في شؤونهم ، إذ هم من أعضاء الهيكل المغربي، وأعضاء الجسد في غاية التضامن إذا اشتكى عضو واحد تألمت سائر الأعضاء، ومن جملة الأعمال الصالحة التي تُسْدَى لهؤلاء النظر في أمر الضرائب الموظفة عليهم بإسقاطها على من ثبت عجزه عن أدائها عجزا كليا، أو كانت تجحف به وبعائلته، وبتعديلها بالنسبة لمن سواه، وليلاحظ سعادة المقيم أن عملا كهذا لا يدخل على الميزانية أدنى خسارة، ولاكن تربح الحكومة من ورائه وسمها بسمة العدالة التي هي أهم دعامة قامت عليها هيأة الجمهورية الإفرنسية، غير أن ما نطلبه عمل يشق إذا لم يتول أموره رجل ناصح أمين مقتدر ــ بما أوتيه من الفكر السليم ــ على وزن الأشياء بميزان التعقل والرزانة، وجعل النزاهة رائدا لأعماله.

وأما الفلاحة فيكفي في شرح حالها أنها مرتزق جل سكان هذا القطر.

وإذا كان أحد يتوقف على تسهيلات الحكومة ففلاحو الإيالة المخزنية أحق بها، وتحيق الآن بالفلاح الوطني مصاعب لا يتحمل صدماتها إلا من كانت لماليته بنية تقوى على اتقاء تلك العواصف.

أهم تلك المصاعب مسألة البلاد التي هي الركن الأعظم لماهية الفلاحة، لا يعْزب عن ذهن من ألقيت إليه مقاليد الحكم في هذه البلاد أن بلاد المغرب منذ الفتح الإسلامي إلى الآن منقسمة إلى قسمين منها، ما تملكه ذووه بعقد شرعي

لا تقوى أي يد على فصم عراه، إذ الإعتداء عليه إعتداء على الحرية الشخصية التي تحرمها الأديان الشرعية والقوانين الوضعية، ومنها ما بقي تحت إشراف الحكومة منذ الفتح أو آل إليها بوجه يصح بسببه أن ينسب إليها، وهذا القسم الأخير يتنوع إلى نوعين : منه ما أبقته تحت تصرفها بالفعل، ومنه ما رفعت يدها عنه وأصارت التصرف فيه لجماعات القبائل في مقابلة ما كانوا يقومون به من حراسة البلاد وهي سياسة حميدة في ذلك الوقت تشكر عليها تلك الحكومات.

وقد أصبحت تلك البلادات بسبب تنازل الحكومة عنها شبه ملك لأفراد أولائك القبائل، لا يظنون أن هنالك يداً تمنعهم مما كان في حوز أسلافهم السنين العديدة والأحقاب المديدة، ولاكن عارضت هذه المصلحة مصلحة الحكومة التي ترى أن تنشيط الفلاحة لا يتم لها أمره إلا بالسير وراء قوانين استثمارية يقتضيها الإستثمار.

وحيث أن فلاحي الوطنيين لا يتسنى لهم القيام بجلائل الأعمال، لأنهم لم يذوقوا حلاوة الجهاد في العمل إلى الآن، لم يكن من الحكمة منع جيرانهم الإفرنسيين من بذل مواهبهم الفكرية في استعمار تلك البلادات التي للحكومة شبهة في دعوى الملكية لها.

من هنا جاء الإشكال وكثر اللجج والتذمر، والحكيم النطاسي الخبير إذ استعمل الفكر السليم الخالي من التعصب لأي جهة، لا يصعب عليه التوفيق بين النظريتين.

ومسألة هي من الأهمية إلى حد أن العنصر الأهلي يتوقف مصير حياته على البت في شأنها، لا يحمل بقاصر الفكر مثلي أن يبدي فيها رأيا، والمرجو من سعادتكم أن تجعلوها في طالعة برنامج الإصلاحات التي تنوون القيام بها في المغرب، إذ كل من هون لكم شأنها فقد كتم عنكم الحقيقة بتمامها، ولا يريد من وراء ذلك للوطنيين خيرا.

هذا كله بالنسبة للبلادات التي للحكومة شبهة في دعوى تملكها كما قلنا، أما البلادات التي هي ملك لأربابها وطولبوا الآن بالتخلي عنها ليحل محلها المعمرون فهي العقدة العسيرة الحل، والتي لم نطلع إلى الآن على وجه الحكمة فيها، وعلى فرض أن هنالك وجها يسوغ للحكومة ما رامته، فقد كان الأولى أن لو سلكت فيه سبل السياسة، لئلا ينقذ ذلك بعض رجالها بكل قسوة وشدة.

وإذا أراد جنابكم الكريم أن يقف على نزر مما وقع فإني أذكر له ـ بكل أسف ـ أن من الأهالي من سجن لامتناعه من التخلي عن بلاده بدون موجب، ومنهم من وبخ أشنع توبيخ، أما الضرب فإنني أستحيي أن أذكره لممثل الدولة الإفرنسية التي لقنت للعالم مبادئ العدل والحرية والمساواة، كل هذا وقع قبل أن تطأ أقدامكم تراب هذه الإيالة ببضعة أشهر، وقد شاهدنا بأعيننا بعض ذلك مما أجراه الرئيس السابق لإدارة الأحواز بهذه العاصمة الفاسية القبطان مانويل.

ومن جملة الصعوبات التي يلاقيها فلاحو البوادي على الخصوص : ثقل الضرائب التي لا تراعي فيها نسبة معقولة، أرجو أن تعيروني آذانكم وأن تتدبروا هذه الكلمات التي هي الأهم من خطابي.

لا أكتم عنكم ما بلغته حالة فلاحي البوادي، وهل يسر المريض أن يكتم ما تحت جوانحه من الآلام عن طبيبه الذي لا يرجو الشفاء إلا على يده.

قلت في طالعة خطابي أن رجال الدولة الحامية اقتضت أنظارهم أن يتركوا بعض الأنظمة القديمة كما هي، ومما نتج عن ذلكإبقاء أيدي العمال مطلوقة في إيالاتهم، والإدارة الإفرنسية إنما هي قائمة بالإشراف على سير الأعمال.

إن فرانسا أرادت بالتحافظ على الحالة القديمة أن تقيم للعالم شاهداً على حسن سيرتها ومحافظتها على صبغة البلاد، ولاكن ظلمة العمال لم يقوموا بشكر هذه النعمة، وظنوا أن الله قيض لهم الرعايا غنيمة باردة يسوقونها شبه الغنم إلى المذابح كيف شاءوا ووقتما شاءوا، متعللين لأفعالهم بعلل لا توجد إلا في مخايلهم، ومبررين أعمالهم بحجج لا يقام لها وزن يوم يطفح الكيل وينصب الميزان.

ليعلم نائب الدولة الحامية التي بنى أساس جمهوريتها على العدل والمساواة، أن حالة البوادي تبكي عين كل إنسان يحمل بين جنبيه شيئا من الرحمة والشفقة.

امتص العمال أموال الرعايا، وأذاقوا الكبير والصغير أليم انتقاماتهم المتنوعة.

حمّلوا من الجبايا فوق ما يطيقون، وأثقلوا كواهلهم بالمغارم التي لا يبرّرُها قانون.

يجرون أمور ترتيب حراثتهم ومواشيهم على طبق أغراضهم ومشتهياتهم، مع أن للجبايا قوانين لا تتعداها، وكم من رجل لا يجب عليه أداء بمقتضى تلك القوانين

فإذا كان رجل فرانسا العظيم وهو من أبناء أولائك الذين قوضوا صرح الظلم والعدوان يريد خيرا بهذه البلاد، ويود أن يترك عملا نافعا يسجله له التاريخ، فليخصص جزءا من وقته الثمين للنظر في أمثال هذه الحوادث التي هي المنبع لكل شر والمواد الإلتهابية المهيجة لبراكين الفتن، وهي فيما أتحقق السبب الوحيد لخروج بعض القبائل عن الجادة المثلى والصراط السوي المستقيم.

أوما الوظائف فلا يخفى على جنابكم أن منها ما هو إداري ومنها ما هو ديني.

أما الإداري فلا كلام فيه ولا ملاحظة لي عليه حيث أن رواتب أهله مناسبة في الجملة، إذ للحكومة اعتناء بهم وتشملهم برعايتها كما تشمل إخوانهم الافرنسيس، وإن كان لهؤلاء الآخرين تفوق على الأهليين تفوقا لا يجب أن يحسدوا عليه نظرا للمصارف الكثيرة التي تخصهم باعتبار عوائدهم وكلفهم، ولكونهم كالغرباء عن وطنهم الأصلي.

نعم من هذا القسم العملة وما أدراك ما العملة، أولائك الذين هم السواد الأعظم من الأمة، والذين من عرق جبينهم تتكون أودية الأموال التي تسقى منها رياض الأغنياء وبها تجري مراكب ثروتهم.

في كل بلاد من البلادات المتمدنة يوجد حزب لهذه الفئة التي يجب أن ينظر لها بعين الشفقة والرأفة والإحترام، لقيامها بجهود عظيمة، وتحملها لمصاعب جسيمة.

أما هذا القطر فهو خال من هذا الحزب ومن بقية الأحزاب، لكونه لا زال حديث عهد بالرقي العصري، وما دام محروماً من هيأة تمثله وتدافع عن حقوقه، فالأليق أن تدير الحكومة أعماله بواسطة رجال أحرار يقدرون الإنسانية ـ من أي جنسية كانت ـ حق قدرها.

وكفانا أن يعرف جانب المقيم أن حالة عملة هذا القطر تقتضي مديد المعونة لهم، لاسيما بعدما حرموا من الهجرة للربوع الإفرنسية الجميلة التي كانوا يجدون فيها من واسع الرزق ما لم يجدوه في أوطانهم.

ولا أنسى أن أذكر لكم أن هؤلاء العملة المساكين هم هدف لظلم الولات أكثر من غيرهم، فهم الملزمون بخدمة الطرق دون أجور، وهم الذين يقومون بأشغال حراثة العمال من بذر وتنقية وحصاد ودراس ونقل محصول.

فيرغم على أداء ما لا يجب عليه، وكم منهم من يجب عليه قدر فيلزم بأداء أضعاف أضعافه، إلى غير هذا مما يضيق عنه الشرع والبيان، ولا تقرره إلا المشاهدة والعيان.

ويا حبذا لو وقف الحد عند مضاعفة الأداءات والجبايا التي تصل للخزينة العامة، فقد يهون ذلك علم أنه يصرف في مصالح البلاد، ولكن الطامة الكبرى هي أن تلك الأموال المبتزة من الرعايا جلها يبتلعه العمال ومن هم على شاكلتهم. وبأدنى درس لحالتهم المالية قبل ولايتهم ومقارنتها بحالتهم اليوم يتبين المقدار العظيم الذي اختلسوه من الرعايا وكان السبب في فقرهم المذقع.

والويل كل الويل لمن حدثته نفسه برفع الشكاية لإدارة دارته، فهناك يصب عليه العامل جام انتقاماته، ويسمه بالجرائم التي ما حام المسكين حول حماها، وهل صاحب السلطة يعجز عن أن يقيم على دعاويه الكاذبة ألف حجة ودليل، أمثّل لجانبك الكريم بحادثة صغيرة بسيطة لا يسع مرتكبها إنكارها، وإن أمكنه أن يلفق لها أسبابا وأعذارا واهية، حدثني مخبر ثقة شاهد تمثيل الرواية المحزنة التي سأقصها على مسامع جنابك الفخيم.

وذلك أن رجلا من القبيلة الجامعية تخلد في ذمته دين لم يسعه بعد حكم العامل عليه بأدائه، إلا بيع الدابة الوحيدة التي يملكها لقضاء ما عليه من الدين، فما راعه إلا توجيه عامل عليه وتوبيخه على الإقدام على بيع الدابة، مع أن ضوابط الحكومة في زعمه تمنع أهل البوادي أن يبيعوا دوابهم إلا بإذنها، فاندهش وقرر له أن بيعه للدابة كان مجبورا عليه تنفيذاً لأمره له بأداء ما عليه من الدين وليس له ما يؤدي منه إلا تلك الدابة التي كانت شؤما عليه، فأشاح بوجهه عن سماع تلك الحجة الواضحة الصادرة من أعماق ذلك الرجل التعس الحظ وألقى به في غيابات السجن، فاستعطف بعض أقاربه فحدثني بهذه القصة أن يكون خير شفيع لقريبهم عند العامل، بعد أن دفعوا للعامل وكاتبه أزيد من ثلاثين ريالا على أن يسرح ذلك السجين ويلتزم بشراء دابة بدل التي باع، فما قبل للشفيع المذكور شفاعة، وكانت نهاية هذه الرواية المحزنةَ الحكم على الرجُل رسميا بقضاء ثلاثة أشهر سجنا.

هذا ما حدثني به مخبري وهو من وجهاء المدينة وأعيانها، فهلا تنفطر الأفئدة عند سماع أمثال هذه القصص التي يظنها السامع أنها من أمثال خرافات ألف ليلة وليلة، مع أنها روايات واقعية يمثل العمال على مراسح أعمالهم المئات والآلاف منها.

ومن الغريب أن الضريبة الشخصية المجر عنها عند المغاربة بضريبة الأذن إنما شرعت لتقي القائم بدفعها من تلك الأشغال، وها تلك الضريبة تؤديها ــ الآن ــ بوادي المغرب ويرغمون بعدها على القيام بالخدمات الشاقة التي لا يحتمها عليهم قانون، بل قد بلغ المكر في بعض القبائل إلى حد أن تلزم السلطة بعضهم بترك شئونهم الخاصة والقيام بأشغال المعمرين مدة معينة بأجر زهيد، وربما ضاع للقائم بذلك من أمور معاشه أضعاف أضعاف ما قبضه.

وأما الوظائف الدينية كالتدريس والإمامة والآذان وغيرها فهي التي يهمنا أن نسهب القول فيها، وأن نشرح لعميد الدولة الجمهورية حالتها بغاية الحرية والصراحة :

وقع التصريح في عقد الحماية بأن الدولة الحامية لا تزال ساهرة العين على حفظ شريعة وعوائد البلاد، وتلته تصريحات مؤكدة لمضمونه من غير ما واحد من كبار الساسات الإفرنسيين، مما لم يُبق لنا شكا ولا ريبا في حسن نوايا هذه الدولة نحو شريعتنا وإذا خضنا معها يوما من الأيام في ذلك الموضوع واستلفتنا نظرها إلى جزئية من جزئيات ما قطعت لنا الوعد به، فما معنى ذلك أننا نتهمها بنكث عهودها أو نقض وعودها، وإنما معناه إيضاح أن الجزئية المبحوث في شأنها مندرجة في عموم ما وقع التنصيص عليه، أو أن حالتها الوقتية تقتضي النظر إليها بوجه خصوصي.

ومن هذا النوع مسألة أجور الموظفين الدينيين التي ينبغي الِاهتمام بها، وجعلها في طليعة المسائل التي يجب النظر إليها بعين السرعة.

تقوم بنفقة هذه الفئة إدارة الأحباس، إلا أنها ــ بكل أسف ــ لم تسمح لها ميزانيتها بالزيادة في رواتبهم التي لا تسمن ولا تغني من جوع.

وإنني أتيقن أنه لتأخذكم الدهشة عندما أقول لكم بكل صراحة : إن هذه المسألة التي هي روح الدين هي المسألة الوحيدة التي كانت قبل الحماية أسعد منها بعدها، كانت هبات الأمراء وصلاتهم تترى على العلماء آونة بعد أخرى بمناسبة وبغير مناسبة، زيادة على ما يسهم لهم في الأحباس.

أما اليوم فلا أزيدكم شرحا على أن أذكركم أن غاية ما يقبضه صاحب الطبقة الأولى من العلماء نحو المائة والخمسين فرنكا شهريا والكثير منهم ربما كان هذا القدر مبلغ نصيبه من الدنيا.

وإنني أعرف كثيرا منهم ـ بإجلالة المقيم ـ أصحاب عائلات كبيرة يبيتون هم وعائلاتهم طاوين اليوم والليلة، وربما كان قوتهم ـ في غالب الأيام ـ خبز الشعير فقط، أيرجى للعلم انتشار والقائمون بنشره بهذه الحالة التي وصفتها بلا تحيز ولا مبالغة.

نعم إذا كان هذا من الإجحاف العظيم يخير هيأة في البلاد فذنبه محمول على عاتق الرؤساء المسؤولين من المسلمين، لأن المسألة ـ كما قلنا ـ مسألة دينية بحتة، وقد قطع رجال فرانسا كما قلنا غير ما مرة وعودهم بأن لا يتداخلوا في شؤون المسائل الدينية إلا تداخل إرشاد.

وبهذه المناسبة نقول إن سبب كل حيف يقع على الأهالي، فأكثره من رؤسائهم الذين يتقاعسون عن رفع مطالبهم لرجال فرانسا الأحرار.

ولنمثل لجنابك الفخيم بالهيأة العلمية التي هي موضوع بحثنا، فطالما اجتمعت كلمة أفرادها على أن يرفعوا شكواهم وما يقاسونه من أليم الفاقة للرؤساء الإفرنسيين، فيثبط عزيمتهم مجلسهم العلمي الذي كان من حقه أن يكون أول مدافع عن حقوقهم، ويضع لهم العراقيل في سبلهم، حتى إنه ربما مثّل لهم ما يريدون الإقدام عليه بشبح مخيف مرعب، ويدلك على ذلك أن غير ما مرة إستفهم سلفكم المريشال ليوطي عن سير الحالة العلمية وعن حال العلماء، فكان المجلس يأنف أن يشرح له الحالة كما هي، ويجيبه بأن الحالة العلمية زاهرة، ورجالها حامدون شاكرون، مع أن حال العلم وحالتهم ـ وحق شرف فرانسا ـ لحالة تحزن الأفئدة وتدمي العيون.

إنني منذ عشر سنوات وأنا مشتغل بدرس مسألة إدخال النظام على التعليم الإسلامي، ورفعت بذلك التقارير الضافية لغير ما واحد من كبراء الوطنيين ورجال الدولة الحامية، وربما كان في ضمن هؤلاء الأخيرين الفاضل العلامة المستعرب حبيبكم القبونصو المسيو ميرسي حينما كان مرشدا للمجلس العلمي بهذه العاصمة الفاسية أول تأسيسه، وأحمد الله أن وقع الشعور التام بشدة الإحتياج إلى إصلاح التعليم، وأصبح عقلاء الأمة ومفكروها ينتظرون تداعي صروح العلم إن لم تتداركها أيدي الترميم.

النتيجة أن عيون العلم قد أوشك ماؤها أن ينضب وأن القائمين بتمثيل أدواره تنقص أفرادهم يوما فيوما، وكل فرد ذهب لا يلفي له خلف.

الدواء الوحيد لذلك هو السير بالعلم على الأنظمة العصرية التي تسير عليها غالب كليات الشرق، ولا أبعد النجعة في التشبيه، فهذا القطر التونسي الذي تخفق في سمائه الراية التي تخفق علينا، قد أصبح معهد الزيتونة به بهجة للناظرين، وروضا زاهرا بالعلوم والمعارف.

من ساعده الحظ بالوصول لذلك القطر وشاهد سير العلم في تلك الكلية المباركة، لا يسعه إلا الثناء الجميل على السياسة الحميدة التي سلكتها فرانسا هنالك حتى أصبحت تلك الكلية العظيمة تضم بين جدرانها مئات الأساتذة وآلاف التلاميذ.

إنني لا أحسد إخواني التونسيين على ما نالوه بجدهم واجتهادهم وأخذ الدولة الحامية بعضدهم، ولكن في مقابلة ذلك أندب حالة الكلية القروية التي كانت تسير مع الكلية الزيتونية جنبا لجنب، وربما سبقتها شوطا بعيدا، فأصبحت ـ الآن ـ مقيدة الرجلين ترى شقيقتها تسير عدوا ولا تقدر على النهوض للسير وراءها.

إنني – يا سعادة المقيم – من متخرجي هذه الكلية الذين تغذوا من لبانها وكرعوا في حياضها، ومن المطلعين على تاريخ سير العلم بها منذ أقدم أزمنته إلى الآن، فإن رأيتني أبكي عليها وأندب ضيعتها فإنني أبكي على مجدها السالف الذي لم يكن لكم يد في ضياعه، بل سعيتم جهدكم وطاقتكم في استرجاعه، فأبَى الجامدون من أهلها أن يتبعوا إرشاداتكم أو يوافقوا رجالكم على أفكارهم الإصلاحية، سل المسيو ميرسي الذي شاهد تكوين حنين المجلس العلمي عن الصعوبات التي لقيها مبتكرو ذلك المجلس، وسل غيره من عظماء الرجال الأحرار تعلموا أنني غير مجازف فيما قلته.

إذا لم تدخل الإصلاحات اللازمة للكلية القروية وباقي المعاهد بالمغرب ولم يوف القائمون بالتعليم أجورا كافية، فلتتيقنوا أنه في أقرب وقت يتقوض صرح العلم وتترك معالمه، وذلك ما لا ترضونه قطعا ولا ترضاه حكومتكم الساهرة على حفظ المدنية الشرقية.

أرجو يا جناب المقيم أن تكلفوا حبيبكم المسيو ميرسي بدرس هذه المسألة، وأنا الكفيل بأنّ ما يرفعه لكم من التقارير في شأنها يهولكم كثيرا.

وإنني مستعد لأن أقدم لجنابه جميع الإرشادات التي يتوقف عليها خدمة

لديني الذي أرى أن لا حياة له بغير العلم، وخدمة للحكومة التي أتمنى أن يكون لها شهرة في العالم بالسير في نظام الأقطار المحمية بها على النهج السوي والصراط المستقيم.

وما شرحته من زهادة رواتب المدرسين، هو بعينه موجود بالنسبة لأئمة المساجد والمؤذنين، وعسى أن تنظر لهم إدارة الأوقاف مخرجا من المأزق الضيق الذي هم فيه، وتضيف هذه الحسنة لسجل حسناتها الكثيرة.

هذه أيها الرجل العظيم الأصول الأربعة التي أشرت إليها في طالعة خطابي شرحت بعض أدوائها، ولو أردت أن أستقصيها لكلت النفس وضاق الطرس.

وهناك مسائل لا تقل عنها أهمية يجب أن يلتفت إليها وتمد لها يد المعالجة، منها مسألة المعارف العصرية، إن حكومة الحماية قد بذلت المجهود في تأسيس المدارس وتشييد المعاهد العلمية، وخصصت من الميزانية جزءا غير قليل للنفقة على ترقية المعارف، فهي ـ من جهتها ـ قد قامت بما يجب عليها، أما من جهة الأهالي الذين كان يجب عليهم أن يقدموا فلذات أكبادهم للإرتواء من تلك الحياض، فقد رأينا تقاعسا عظيما وإحجاما جسيما لم ندر السبب فيه، فإن كان لنقص رأوه في برامج التعليم فكان من حقهم أن ينبهوا عليه، وإن كان تكاسلا أو تثاقلا فيعلموا أنهم قد أضاعوا مستقبل أولادهم وحرموهم من الخيرات بمقدار ما تباعدوا بهم عن ولوج ساحات المعارف.

أما أنا فالملاحظة الوحيدة لي على نظام تلك المعاهد التي أجِلُّها وأكبر أعمالها هي عدم إعطاء اللغة العربية لغة الدين والبلاد ما تستحقه من كامل العناية.

ليس من السبب في ذلك احتقار الحكومة لها أو إرادة القضاء عليها، إذ هي أعقل من أن تجني على لغة الدين الذي تكفلت بحفظه ورد كل يد عادية تشير إليه، وإنما أتى التفريط ـ أولا ـ من عدم انتقاء الأساتذة ذوي الكفاءة والخبرة والتضلع في هذه اللغة، وثانيا من جناية التلاميذ على أنفسهم، فإننا نرى التلميذ أول ما تظهر له بارقة من بوارق التحصيل، يشهر حربا عوانا على لغته ولغة آبائه ودينه ووطنه، لا يَخُطُّ بها كتابا ولا يحسن بها جوابا، وهذا أمر مشاهد للعيان لا يقام عليه دليل ولا برهان، فإن كانت الحكومة ترى من الحكمة الإبقاء على اللغة العربية فلتوكلها لأمانة أساتذة ماهرين، ولترب التلاميذ على احترام لغتهم التي إذا أضاعوها أضاعوا كل شيء.

ومنها افتقار البلاد إلى جمعيات خيرية تقوم بإسعاف المحتاجين وسد خلة

العاجزين، إد حبس المساكين بهذه البلاد لا يقوم بكل حاجياتهم، كما أنها مفتقرة إلى جمعيات أدبية تقوم بخدمة لغة البلاد وإحيائها بكل الطرق الموصلة لذلك، ربما تقولون إن هذا حق من حقوق الأمة فلو طلبته من الحكومة لَبَّتْ طلبها، فأجيب سعادتكم بأن الأمة اليوم لا تزال على أبواب الرقي، ولا زال جل أفرادها يجهلون الواجبات التي لهم والتي عليهم، ولا أستحيي أن أقول لكم إن السواد الأعظم منهم يعتقدون أن الخوض في مثل هذه المشاريع الأدبية ربما كان من الممنوع، أو مما لا تود سماعه آذان الحكومة، مع أن أمثال هذه الجمعيات لم تحرم منها أية أمة من الأمم حتى المستبدة تمام الاِستبداد.

وحكومة مثل الحكومة الإفرنسية التي هي وليدة الحرية، لا يضرها أن تشرح للمتعلقين بأذيالها أنها لا تعارض في أمثال هذه المشاريع فقط، بل تنشطها وتعضدها وتحوطها بتمام الرعاية.

وحبذا لو تتألف جمعيات من هذا النوع الذي أشرنا إليه، ولو تحت رياسة أفاضل المستعربين الإفرنسيين الذي لهم الفضل في القيام بخدمة اللغة العربية.

ومنها خلو القطر من الجرائد العربية، التي أصبح وجودها اليوم عنوانا على رقي الأمة وعدمها علامة على انحطاطها.

إنني شخصيا أرى أن كثرة الجرائد في بلاد لم تزل حديثة عهد بالحضارة مضرة بمصالح تلك البلاد، لاسيما إذا اشتغلت بسفاسف الأمور وتركت الصالح العام، ولكن عدمها بالكلية يدل على سبات الأمة وعدم استعدادها لمجارات الأمم الحية.

إن المغرب ـ بفضلُ الله ـ ليست له مشكلة سياسية كبرى تشتغل الجرائد بالمناقشات فيها وغاية ما يرجوه هذا القطر أن تكون له جرائد وطنية تشتغل بالمسائل التي تهم البلاد، وترشد الأهالي إلى الطريقة المثلى التي يجب أن يسيروا عليها في تجارتهم وصناعتهم وفلاحتهم، وتقوم من جهة أخرى بشرح أحوالهم الاِجتماعية للحكومة وبيان ما يضرهم وما ينفعهم، فلا تخفى بعد ذلك على الحكومة خافية من أحوال رعاياها المخلصين.

ولو كان للبلاد جرائد حرة المنزع تُسمع الحكومة أنين الأهالي وتشرح لها ما يقاسونه من آلام الضيق والحيف، لما وقع طرف مهم من البلاد في حماة الثورة التي أكرر لمجادتكم القول ـ ثانيا ـ بأن السبب الوحيد فيها هو جور الولات وعتوهم.

ومن المسائل المهمة التي لا يحسن غض الطرف عنها مسألة القضاء والفتوى، وهما في الشريعة الإسلامية من الأهمية بمكان، بالغت الشريعة في وضع الشروط والقيود لارتداء الشخص بتلك الحلة الفاخرة، ومن أهم تلك الشروط العدل في الأحكام والتنزه عن الرذائل وسفاسف الأمور.

وبعد أن كانت تلك الولاية السامية لا يتوصل للتربع فوق منصتها إلا من أهلته معارفه ودينه، أصبحت اليوم مبذولة لكل خاطب كفؤ كان أو غيره، فشوه بعض من لا خلاق لهم وجهها الجميل، وكانوا بعلمهم الذي تبعد منه الشريعة بمراحل، سبة على الإسلام وسببا في نفور كثيرين ممن يجهلون حقيقة سر أحكامه.

إنني أعرف أن وقوف رجال فرانسا أمام هذه المسألة كوقوفهم أمام كل مسألة دينية، فذنب القضاة محمول على كاهل العدلية الإسلامية التي أفرطت كل الإفراط في ولاية غير الأكفاء، وإننا نفضل أن تتداخل الدولة الحامية في أمثال هذه المسائل الحيوية، وأن لا تكل أمورها لمن لا يحسن تدبير أمور معاشه فضلا عن تدبير أمثال هذه الأمور العظيمة، هذا ما يتعلق بالقضاء أومأت لحالته المحزنة بغاية الإيجاز، تاركا تفاصيله للمشاهدة المحسوسة.

أما الفتوى فقد أصبحت نقطة سوداء في جبين الشريعة، ولم يبق لها معنى إلا ابتزازا لأموال وتحريف النصوص الشرعية تبعا للأغراض والشهوات، زيادة عن كون الوظيف الذي كان يقوم به المفتي وهو مراقبة أحكام القضاة، قد نصبت له الحكومة مجلس الإستيناف الأعلى، فلم يبق إلا القضاء على جرثومة داء الفتوى الفتاك، وبذلك ينجو من مخالب المفتين مئات الأيامى وألوف الضعفاء، وتتوفر على الأمة أموال كانت تصرفها على هؤلاء المفتين دون طائل، وقد تنبه غير واحد من ملوك المغرب الأقدمين إلى مفاسدهم فكانوا تارة يحصرون أفرادهم في عدد معين، وأخرى يقضون عليهم بالكلية كما فعل السلطان مولانا سليمان.

ومنها توسيع نطاق المجالس البلدية، والسعي في أن يكون الرجال المنتخبون للذب عن المصالح أكفاء للقيام بما طوقوا به عارفين بالمنافع والضار، أما الطريقة التي يسير عليها الانتخاب الآن فلا تأتي بالنتيجة المقصودة، ضرورة أن المنتخبين بالكسر لم تراع فيهم الشروط اللازمة، فقد شاهدت بعيني ــ يا جلالة المقيم ــ أناسا عديدين دعوا للانتخاب وهم أميون لا يحسنون رقم أسمائهم، والكثيرون منهم ينيبون غيرهم في

التصويت، وهذا من أقبح ما يرى ويسمع، أعضاء منتخبوهم بهذه الصفة ربما خانتهم صفتهم عن تمثيل رغائب الأمة وهذا الذي أومأت إليه، دون ما يقع من التلاعب من بعض أفراد لا ذمة لهم ساعة الإنتخاب، من تكليف هذا بانتخاب فلان، وإغراء ذلك بالتصويت لآخر، والتحزب ضد بعض الأعضاء الذين يدافعون عن الحقوق بكل نزاهة وصراحة، وتنبيه المنتخبين إلى عدم تجديد ثقتهم بهم، إلى غير هذا مما كان يراه الإنسان ولا يقدر أن يفوه في شأنه بكلمة انتقاد.

وإنني أحمد الله على هذه الساعة التي أمكن لقلمي أن يصور فيها تلك الحالة لممثل الدولة الحامية التي هي من ألد الأعداء لكل متهاون بالقوانين ومتلاعب بالنظام، ولو لم يكن من محاسن أيام المسيو ستيغ إلا هذه المأثرة لكفت.

وكل ما قلته في شأن المجالس البلدية أقوله في شأن المجلس الشوري الأعلى بالنسبة لأعضائه الوطنيين.

إن هذا المجلس الذي تجري فيه أمور هامة تتعلق بالوطنيين وغيرهم ينبغي أن يكون أعضاؤه في غاية التيقن والنباهة، وممن حنكتهم التجارب واشتهروا بين الأمة بأعمال تؤهلهم لتمثيلها والذب عن رغائبها، ورجال كهؤلاء يخدمون أمتهم وحكومتهم في آن واحد، أما إذا كانوا بعكس هذه الصفة فضررهم عائد على الشعب وعلى حكومته كذلك : يضرون الشعب من حيث كتم رغائبه التي لا يحدرون لسانا بليغا يعبر عنها، ويضرون الحكومة بخطاهم في تطوير آمال الأمة التي تبني أحكامها عليه.

وما دام النبغاء في المغرب الذين يشرحون آمال الأمة وآلامها قليلين، فالواجب على الحكومة أن تنتقي الأمثل فالأمثل إلى أن تخرج لعالم الكفاءة رجالا بكل معنى الكلمة.

ومنها عدم الإقتصاد في بعض المصارف التي ربما لم تكن البلاد مفتقرة إليها، فينشأ عن ذلك تبذير أموال عظيمة كان الأليق أن تصرف فيما هو أهم، ومن ذلك تشييد الصروح الشامخة لبعض المصالح الإدارية التي لا تناسب حالة البلاد المالية، ومضاعفة جيوش الموظفين الذين يستحوذون على معظم مداخل الميزانية، مع ظهور أن النصف منهم ربما كان فوق الكفاية، سيما في هذا الوقت العسير الذي لا تقدر الأمة فيه على تحمل ضرائب جديدة باهضة، لما تجلى على العالم من أزمة الصرف وارتفاع الأسعار ارتفاعا باهضا ضر بالفقير، وضعضع ركن مالية الغني الكبير.

ورجل ناقد بصير كحبيب الأمة المسيو ستيغ، لا يجهل ما تصير إليه حالة البلاد إذا حملت من الجبايا فوق مقدرتها وطاقتها، وصرف معظم ما يجبى منها على فئة كان عليها أن تضرب في الأرض ملتمسة رزق الله، لا أن نكون عالة على الأمة.

قد انقضت أيام الفخفخة كما عبر عنها جنابكم في إحدى خطبه، وحان وقت الجد والعمل، وإن الأمة من أكبر كبير إلى أصغر صغير معلقة على وجودكم آمالا عظيمة، فنسأل الله أن لا يخيب ظنونها وآمالها.

ومنها إصلاح السجون، لا يعزب عن فكرك السليم أن الأمم المتمدنة لا تنظر اليوم إلى الأشقياء ـ الذين قضى عليهم سوء الطالع أن يكونوا أحلاس السجون ـ بالعين التي كان ينظر لهم بها وقت أن كان السجين يوثر سكنى القبور على تلك السجون التي هي أشبه بالكهوف والمغارات.

ومهما ازدادت الأمم تقدما في سبل الحضارة إلا وازدادت عنايتها بالسجون، وفي مقدمة تلك الأمم الأمة الإفرنسية النبيلة التي قامت صروح حريتها على أنقاض حصن الباستيل.

إن حالة السجون يا جلالة المقيم وإن تحسنت حالتها بعد الحماية نوعا ما، إلا أنها مع ذلك لا تناسب ترقيات هذا العصر، فمثلا كل من بها يرثى لها، ورثاثة ملابسهم وفرشهم يؤسف لها غاية الأسف، أما القسوة التي يتخذها ضدهم الموكلون بهم فحدث عن بلوغها النهاية ولا حرج، حكى لي من أثق به أنه ذهب لمشاهدة قريب له بسجن عين مومن فمنع من التمتع بمشاهدته أياما عديدة، ولما أعيته الحيلة جثا على ركبتيه أمام بعض موظفي ذلك السجن وأرخى العنان لعبْرته، فكان جواب ذلك الموظف أن قال له ما أخالك إلا مجنوناً، أتظن أن من يساق إلى هذا السجن يبقى له أو لأهله أمل في حياته، اذهب لحال سبيلك وعده ـ من الآن ـ في صف الأموات.

ومنها إقرار الحكومة الحامية لبعض العوائد التي كانت جارية في البلاد مع اصطحاب الشرع والعقل على استقباحها واستنكارها، ولم يكن لها من سبب إلا قيض اليد الجائرة على مخانق العباد.

وذلك كمسألة التأديب بالضرب في محاكم الباشوات والقواد بمرءى من الجمهور.

إن هذه المسألة التي وقع إبطال العمل بها في كل الأقطار لم يزل العمل جاريا بها في هذه العاصمة الفاسية، التي لا يأمن الإنسان فيها على نفسه من تلك الأشنوعة بأدنى تهمة وجهت عليه.

وبمجرد أن تسمع سعادتكم ما أمليه عليها مما شاهدته بعيني، تعلمون مبلغ السبة إلي ستبقى عالقة بهذه المدينة الفيحاء.

كنت في إحدى الأيام بمحكمة الباشا فأُتي إليه بامرأة اتهمت بسرقة، وبعد استنطاقها أنكرت ما اتهمت به، فما كان من سعادة الباشا إلا أن أمر بضربها بالسياط على أشنع حالة أمام جماهير الخلائق، وأثناء العملية أتت المصادفة بسائح إنجليزي وقرينته لتلك المحكمة، وما وقع بصرهما على تلك المرأة الصريعة حتى كادا أن يغمى عليهما وأبرقا وأرعدا ثم خرجا ساخطين شاتمين، ولما سألت الترجمان الذي كان معهما عن أفظع ما نطقا به حالة غيظهما، أجابني بأن السيدة قالت لقرينها في سياق استهجانها لما رأته : إنني لا أعلم – لأن – بقعة من الأرض مهما بلغ توحش أهلها يجري فيها مثل ما رأينا وقوعه بأعيننا في عاصمة اشتهر أهلها من قديم بثقافتهم للحضارة، وأشنع من ذلك وقوع هذا الأمر الفظيع في عصر الحماية الإفرنسية التي نسخت كثيرا من المظالم الجارية بهذه البلاد، ثم غيرت لهجتها وقالت له بصيغة المتهكم : إننا لو أصحبنا معنا آلتنا الفوتوغرافية وأخذنا صورة هذا المنظر البهيج، لكان أجمل تحفة نقدمها لأصدقائنا ومواطنينا الأعزاء.

ولا يخفى على جنابك الكريم أن نشر أمثال هذا بالبلادات الأجنبية مخل بشرف هذه المدينة، ومخل بالسياسة الحميدة التي تريد الجمهورية الإفرنسية أن تسير عليها في هذه البلاد.

ومنها احتقار بعض صغار الموظفين الافرنسيين للأهالي ومخاطبتهم لهم بأقبح صيغ الشتم والسباب، والحق أقول إن غالب ما يقع هو من صغار الموظفين الذين ليس معهم من العلم ما يؤدبهم ويهذب أخلاقهم، وذلك كتراجمة بعض الإدارات وكعملة البوسطات وسماسرة بعض شركات النقل ومن هم على شاكلتهم، والأهلي البسيط لا يعرف بين مراتب من أهانه ويرى أن الإهانة إنما لحقته من صفة كونه وطنيا مسلما.

شاهدت، يا سعادة المقيم : حوادث من نوع احتقار الأهالي لا تدخل تحت

العد، وإنني أمثل لك باثنتين هنها : الأولى كنت في بعض الأيام بإدارة الأحواز وهي غاصة برجال البوادي، وهناك ضابط مترجم صغير السن والرتبة هو المتولي لفصل القضايا المهمة بمحضر القواد، فلم يقع بصري عليه إلا سَابا شاتما قادحا مهينا للوجوه والأعيان ساخرا بهم، وكان يؤديه الحال ساعة بعد أخرى لصفع هذا ولكم ذاك أمام تلك الجماهير من الناس، ولا يخفى على جنابك الكريم ما يثير ذلك من الأحقاد في النفوس، الثانية : دخلت يوما لبريد هذه المدينة بقصد شراء طوابع بوسطية، فوقفت أمام الموظف المكلف بذلك وطلبت منه ما أردت، فاستغرق في الحديث مع بعض رفاقه ساعة كانا في أثنائها يلمحاني بأعينهما ساخرين، ولما ضقت ذرعا من تلك المعاملة المشينة خاطبته بلهجة تَشِفّ عن الِاستياء، فهز كتفيه وأشاح بوجهه وقال لي ألابد أن تقف ربع ساعة أخرى جزاء لك على تأففك، فبقيت سجينا لهذا العامل الصغير حتى انتهت المدة التي حددها لإيقافي على التدقيق، وذهبت لحالي سبيلي وأنا أستمطر اللعنة على الحاجة التي أوقفتني أمام ذلك العامل بصفة الذيل المهين.

إنه من السهل على الحكومة أن ترشد موظفيها إلى حسن معاملة الأهالي بإصدار إنذار عام لهم، وبجعل كناش بكل إدارة لتقييد الشكاية بكل موظف تجاوز حدود وظيفه وأساء معاملة أخيه الوطني، وبذلك يرتدع الموظفون عن غيهم وتذهب الأسخام والحفائظ من الصدور.

ومنها التلاعب الواقع ببعض المستشفيات من مقابلة المرضى بما لا يليق بحالتهم من سوء الأخلاق ولاسيما الفقراء منهم، ومن مطالبة بعضهم بأداء ثمن الأدوية الذي لم يسمع أغرب منه، إذ مصارف المستشفيات هي أول ما يرقم في ميزانية البلديات، أما عيادة المرضى في بيوتهم فالضريبة الموظفة عليها ليس لها حد تقف عنده، بل ذلك تابع لتقرير الأطباء أنفسهم الذين يعتمدون في تقريراتهم على حزر مالية الشخص المريض.

ووما يقع بالمستشفيات هتك حرمات من يفد عليها من النسوة الصينات بمغازلة بعض خدمتها من شبان الأهالي الطائشين وتكشفهم عن محارمهم التي لا تبيحها لهم شريعة البلاد، وقد أصبح جل النسوة اللائي يذهبن للمستشفيات يحسبن في عداد الساقطات، ولا أسهل من رتق هذا الفتق بأنْ يخصص بكل مستشفى سيدات فرنسيات تقف مع رئيس المستشفى ساعة مباشرته للعمل بقسم

النساء، بدلا من الشبان الذين لم يربوا على الحشمة وحفظ ناموس الأدب والمروءة.

هذه ـ يا جلالة المقيم ـ نبذ من أدواء المغرب التي يشكوها لطبيبه أومأتُ إلى بيانها بغاية الإيجاز، إذ تفاصيله تحتاج إلى تقارير واسعة الأطراف ضافية الذيول، لم أتخير لها معنى رقيقا ولا انتقيت لها جملا بليغة، بل خطتها يراعتي طبق ما أملاه عليّ الوجدان، وإن الأمة المغربية لمرتقبة بفارغ صبر ما ستسنونه من النظامات العادلة لمستقبلها، واضعة فيكم من الثقة ما لم يحرز عليه ممثل من ممثلي فرانسا.

وكان من أجلى الأدلة لهم على حسن نواياك، ارتداؤك برداء البساطة في سائر شؤونك، وتباعدك عن الظهور بمظاهر الفخفخة التي يتحاشاها عظماء الرجال.

أرجو من جنابك الفخيم أن تمعن النظر في خطابي هذا الذي أشهِد الله على أنني لم أتخط فيه جادة الحقيقة، وأن تجري الأبحاث اللازمة عن كل جزئية من الجزئيات التي تضمنها، لتتضح لك الحقيقة، وتعلم أن الأمة كان مضروبا بينها وبين المفاهمة مع ممثل الدولة الحامية لها بسور من حديد.

وها أنا أنتظر جوابكم الممتع، لأرقص فرحا وسرورا إذا تبين لي من ثنايا سطوره أن خطابي صادف منكم قبولا حسنا، ووقع منكم موقعا جميلا، وتقبل في الختام فائق احترام المحب المخلص.

أحمد بن مَحمد التميشي

الأرصدة الوثائقية الحزبية

وثائق حزب الإستقلال

المصطفى بوعزيز
كلية الآداب ـ عين الشق/الدار البيضاء

شهدت الساحة السياسية المغربية خلال فترة الحماية صراعات متنوعة بين القوى الإستعمارية الهادفة آنذاك إلى إخضاع المجتمع المغربي وتكييفه لمسايرة مشاريع إدارة الحماية، وبين القوى الوطنية، الرافضة لهذا السطو على البلاد والعباد. لقد تعددت، في الواقع، هذه الصراعات، وتعددت كذلك القيادات الإستعمارية، وبالتالي تباينت الخطط التكتيكية بالرغم من خدمتها لاستراتيجية واحدة. مقابل ذلك، اختلفت ردود فعل المجتمع المغربي، إذ توزعت بين الإستسلام والتعامل والتكيف من جهة والرفض المطلق المتمثل في المقاومة بالسلاح ورفض الإختلاط بالمستعمر من جهة أخرى، مروراً بالمقاومة السلبية، أو بالمسايرة وانتظار ظروف ملائمة، أو بمعارضة المستعمر من داخل البنية التي يهدف إلى خلقها.

لقد جسد العمل الحزبي أحد أشكال هذه المقاومة للمستعمِر، وتدرج من المعارضة من داخل البنية إلى المقاومة المسلحة في المدن والبوادي، وبذلك كان أحد أنشطة الإنسان المغربي خلال فترة الحماية.

لقد تم هذا الفعل الإنساني في إطار مؤسسة محددة اصطلح على تسميتها بالحزب. فإن كانت كلمة **حزب** عريقة في اللغة العربية، فإن المؤسسة التي تشير إليها مؤسسة جديدة مرتبطة بعصرنة الدولة والمجالات المتعددة لفعلها. لذلك فللمَؤسسة الحزبية في المغرب تاريخ، وتاريخها جُزء لا يتجزأ من تاريخ الممارسة السياسية في مغرب الحماية.

فالنموذج الغربي للحزب الذي تأسس وتطور وفق صيرورة عصرنة المجتمعات الغربية، والذي تأثر بطبيعة النزاعات الكبرى التي شهدها تاريخ هذه المجتمعات، وبالثقافة السياسية السائدة خلال فترات تأسيسه، هذا النموذج الغربي أثر في الساحة السياسية المغربية بالقدر الذي أثرت فيه الثقافة الغربية في سلوكات النخبة المغربية خلال الحقبة الإستعمارية. فقد استعار المغاربة من هذا النموذج الغربي شكله أولا، فجاء الحزب المغربي الناشئ مركزيا، وتراتبيا، كما استعاروا منه بعض شعاراته المتعلقة بالحريات الفردية والجماعية. إلا أن روح هذا الحزب الناشئ وكذا أهدافه ومضامين نشاطه، تبلورت وتطورت وفق الإرث الثقافي المغربي، ووفق طبيعة النزاعات التي شهدها المجتمع المغربي خلال هذه الفترة. لقد كانت تتلخص المحددات الأساسية لهذا النشاط في :

ـ الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للمجتمع المغربي.

ـ رفض وضع الدونية اتجاه الغرب المهيمن.

ـ الحرص على إبقاء علاقة وصل بين الحركات السياسية والإجتماعية مع الملكية المغربية.

ـ الإنطلاق من الواقع القبلي القائم، والتعامل معه في أفق إحداث اندماج وطني.

وكانت الممارسة الحزبية المسترشدة بالنموذج الغربي تتأسس وتنمو وفق معطيات الوسط المغربي، الذي كانت تطبعه آنذاك سيادة الإتصال المباشر. فالأمية التي كانت تطال نسبة مهمة من المجتمع، فرضت مسألة التبليغ الشفوي التي كانت معتمدة بشكل رئيسي في أنشطة الدعاية والتحميس والتجنيد والإستقطاب، وكذا التكوين الحزبي. هكذا ونظراً لهذه المعطيات تقلص مجال استعمال المكتوب، وانحصر في التعامل مع السلطات المخزنية أو سلطات الحماية، في ممارسة الدعاية اتجاه النخبة، في إسناد النشاط الشفوي، وعند الضرورة في تنظيم الحياة الداخلية للحزب.

شكل حزب الإستقلال، النموذج الحزبي المغربي، من حيث ثقله في الساحة السياسية المغربية خلال فترة الحماية، ومن حيث أصوله، ومدى انتشاره في الوطن، وطبيعة تركيبته الإجتماعية. كان هذا الحزب، بالرغم من انطباق الملاحظات السالفة الذكر عليه، ينتج وثائق مكتوبة خلال نشاطه، سنستعرض فيما يلي بعضها :

ـ جرائد مركزية بالعربية والفرنسية (العلم ـ L'Opinion).

ـ دوريات (الأطلس).

ـ مقررات في شكل برامج أو مواقف.

ـ رسائل إلى السلطات الإستعمارية.

ـ رسائل إلى السلطان.

ـ مذكرات للحلفاء، ثم للأمم المتحدة.

ـ رسائل لجهات مختلفة.

ـ مراسلات داخلية.

ـ نشرة داخلية لأعضاء الحزب والعاطفين عليه.

ـ محاضر بعض الجلسات الداخلية.

ويمكن أن نسجل على هذا المنتوج المكتوب الملاحظات التالية :

1 ـ **على مستوى الكم** : بالرغم من سيادة أسلوب التواصل الشفوي، فإن ممارسة حزب الإستقلال، أنتجت كمّاً لا بأس به من الوثائق المكتوبة. فيكفي أن نقول بأن جرائده كانت يومية منذ أواسط الأربعينيات إلى سنة 1952 ونشرته الداخلية الإخبارية أسبوعية، لنتصور الكم المكتوب المراكم عبر السنوات، فإن كانت الأصناف الأخرى غير منتظمة، خصوصا الرسائل، فإن وتيرتها كانت متأثرة بالظرفية السياسية، إذ تكاد تغيب خلال فترات الركود، وتكثر لتصل بعض الأحيان عدة رسائل في اليوم، خلال فترات الحيوية السياسية (سنتي 48 و49 مثلا).

2 ـ **على مستوى اللغة** : الوثائق المتحدث عنها، أي التي صادفناها، واطلعنا على بعضها، مكتوبة إما باللغة العربية، وإما بالفرنسية، وأحيانا باللغة العربية الدارجة. فالوثائق الحاملة للخطاب الحزبي الموجه للجمهور، كالجرائد والدوريات والبيانات والمناشير والتصريحات، غالبا ما كانت تكتب أصلا بإحدى اللغتين العربية أو الفرنسية وتترجم إلى اللغة الأخرى. أما الرسائل، فقد كانت تصاغ بلغة واحدة حسب الجهة المرسَل إليها، باستثناء البرقيات التي كانت لغتها فرنسية حتى عندما يتعلق الأمر باتصال حزبي داخلي محض. لم نصادف اللغة العربية الدارجة إلّا في بعض أعداد النشرة الإخبارية الداخلية الأسبوعية للحزب، وكذا في بعض محاضر الخلايا القاعدية.

ولم نطلع قط على أي وثيقة حاملة للّهجة البربرية، حتى في العدد اليسير من وثائق بعض الشخصيات الحزبية بمنطقة فكَيكَ.

3 ـ على مستوى التأريخ والحفظ : لم تنتج الممارسة الحزبية هذه الوثائق، بهدف استفادة المؤرخ منها، بل أنتجتها لخدمة وظائف محددة آنذاك : صياغة خطاب وطني وترويجه، فضح السياسة الإستعمارية، استنهاض الرأي العام الوطني والعالمي، استقطاب وتجنيد المواطنين، كسب المؤيدين، ضبط الشؤون الداخلية وغيرها من المهام التي تشكل النشاط اليومي للحزب، فكانت هذه الوثائق تجيب على هموم المناضل أو الإطار الحزبي آنذاك، وليس على إشكاليات المؤرخ حاليا. فقد كانت أدوات للفعل الحزبي، قبل أن تصبح، إن أصبحت، مادة للمؤرخ. لذلك نسجل عليها اليوم، أو بالتدقيق على الجزء الذي اطلعنا عليه، النقط السلبية التالية :

أ ـ باستثناء الجرائد والرسائل الموجهة للجهات الرسمية : الإدارة الإستعمارية بالمغرب، الإدارة الفرنسية المركزية، السلطان، المحافل الدولية (الأمم المتحدة، الجامعة العربية، الفاتيكان)، فإن معظم الوثائق الأخرى غير مؤرخ، أو يحمل تاريخاً مبتوراً (كالرسائل الداخلية، وبعض أعداد نشرة الأسبوع) مما يكلف عناء البحث عن تاريخ صدورها أو تتميم التاريخ المبتور، ولو بشكل تقريبي، بمقارنة مضمونها وحمولتها بوثائق من نوع آخر.

ب ـ إن كانت هذه الوثائق تفيدنا بصفة مباشرة، في دراسة نوعية الخطاب الذي أنتجه حزب الإستقلال، وطبيعة البرامج السياسية التي روج لها، وأسلوب الممارسة السياسية التي اعتمدها، فإنها تظل شحيحة فيما يتعلق بالمعطيات المرتبطة بالأفراد وأطر الحزب ومناضليه. فالتقرير حول العضو منعدم كوثيقة في ما اطلعنا عليه، والمعطيات الخاصة بالحياة الداخلية للإطارات الحزبية (الخلايا، المكاتب، المجالس) وبعمليات تمويل الحزب غائبة. ونرجح بأن هذا النقص لا يعود فقط إلى قلة الوثائق التي اطلعنا عليها، بل إلى عادات التدوين والتبليغ المترسخة وسط الحركة الوطنية المغربية. ففي دورية داخلية نبه المهدي بن بركة في أوائل الخمسينيات، بصفته كاتبا عاما إدارياً للحزب، إلى سلبية هذه العادات على العمل التنظيمي ووجه الفروع إلى طرق للتدوين وللضبط الداخلي. بالإضافة إلى أن المحاضر الداخلية، إن وجدت، تتضمن في أحسن الأحوال، جدول الأعمال والقرارات المتخذة، وتحمل غالبا تاريخاً مبتوراً ولائحة حضور مبتورة.

ج ــ إن أهم نقطة سلبية، لا نسجلها على هذه الوثائق في حد ذاتها، بل على التعامل العام معها، بعد أدائها لوظيفتها المباشرة. ونعني بهذا مسألة حفظها، وأرشَفَتِهَا. فتقليد حفظ الوثائق لا يدخل في ممارسة الإطارات الحزبية للحركة الوطنية (مؤسسات أو أفراداً) إلّا بشكل هامشي. فهذه الممارسة لم تصبح، لحد الآن ممارسة ممنهجة داخل الأحزاب التي تفرعت عن حزب الِإستقلال. هكذا لم يَحْتَفِظْ بهذه الوثائق المُنتَجة والمُستَعملة، إلّا بعضُ الأفراد الذين كانوا مُولَعين بتخزين «الأوراق»، وقليل من الإطارات الحزبية التي صادفت في حياتها التنظيمية مسؤولًا كان من هؤلاء «المهمشين» الذين لا يحصرون السياسة في الحاضر والمستقبل، بل يعتبرون الماضي أيضا ميداناً للفعل السياسي، ويرون أن الهوية والذاكرة الجمعية ليست معطيات جاهزة وجامدة.

حتى هذا الكم المتواضع الذي حوفظ عليه هنا أو هناك، تعرض للإتلاف الجزئي، أولا من جراء حملات القمع المتعددة التي تعرض لها حزب الِإستقلال وطنياً أو جهوياً، وثانيا من جراء سوء تصرف «الورثة الشرعيين» عند وفاة الشخصية التي قامت بعملية التجميع.

لم يهتم الحزب بوثائقه التاريخية، بعد استقلال المغرب إلّا بعد أن احتدت الصراعات الداخلية بين التيارات المتواجدة داخله، أي سنوات 57 ــ 59. وكان وراء هذا الِاهتمام المصلحةُ السياسيّةُ المباشرةُ، فنشطت عمليات إحصاء وتجميع سارت في اتجاهات ثلاثة :

1 ــ المقر المركزي لحزب الِإستقلال بباب الأحد بالرباط : تجمعت في هذا المركز منذ استقلال المغرب، وخصوصا منذ 1957، كميات من الوثائق التي وصفنا طبيعتها، جُلبت إليه من مراكز ثانوية لم يمسها الإتلاف، ومن دور الشخصيات التي اهتمت بالحفظ، وقبلت أن تتنازل عن «ملكيتها» للحزب. عملية تجميع من هذا النوع لم تتم دفعة واحدة، بل امتدت إلى يومنا هذا. كما أن ما جُمِعَ لم يحافظ عليه بصرامة، بل حصل أن خرج من هذا المركز في اتجاه دار معينة (ما جاء من منزل شخصية متنازِلة).

من جهة أخرى، لم يُنظم هذا الكم من الوثائق المقدر بمآت الصناديق، بصفة نهائية، بل خضع لترتيبات ظرفية تتماشى مع استعمالات الإدارات المختلفة المتعاقبة على المقر المركزي. كما أن هذا الكم لم يوضع رهن إشارة الباحثين إلّا جزئيا ونادراً.

منذ سنتين، شرعت اللجنة الثقافية لحزب الإستقلال، وكذا مؤسسة علال الفاسي (الكائنة بطريق زعير، بمنزل المرحوم) في ترقيم أرشيف الحزب وخزانة علال الفاسي وتبويبهما، واعدين آلباحثين بنشر الفهارس، وبوضع الوثائق رهن إشارتهم.

2 ـ مقر لجنة تنسيق حركات التحرر الوطني بالجزائر : يوجد هذا المقر بالجزائر العاصمة، حي القبة، وهو عبارة عن فيلا متوسطة وضعتها السلطات الجزائرية خلال حكم الرئيس أحمد بن بلة رهن إشارة الوطنيين المغاربة المستقرين بالجزائر، وقد كانوا كلهم من المنشقين عن حزب الإستقلال والمنتمين إلى الإتحاد الوطني. في إطار الصِّراعات السياسية التي جمعت الحزبين حول تملك «إرث» الحركة الوطنية الإستقلالية، جسّد مقر الجزائر، أحد القواعد الخلفية للإتحاد الوطني، وإلى جانب هذه الوظيفة الرئيسية، آستعمل كمستودع لما تجمع من وثائق تاريخية لدى الفصيل المنشق، قصد الإستعمال السياسي طبعًا. هكذا تجمعت في هذا المقر مآت الأحزمة رُتبت في رفوف، بدون تنظيم ولا ترقيم في غرفتين بالفيلا المذكورة.

لم يطلع على هذه الحُزَم إلّا عدد قليل من الباحثين الذين استفادوا من العلاقات الحزبية والشخصية. إلّا أن الذي يجب التنبه له، هو أن الفيلا المذكورة كانت تُعد من ممتلكات حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري. وبما أن الدولة الجزائرية هي الآن بصدد استرجاع ممتلكات هذا الحزب، فإن خطر إتلاف هذه الوثائق احتمال وارد.

3 ـ مقر جمعية المغاربة بفرنسا، 20 شارع سربونت بباريس ـ حي سان ميشال : سأتحدث، بشيء من التفصيل، عن مستودعات هذا المقر، لأن الحظ ساعدني على الإطلاع عليها.

وقد أعتُبِرَتْ هذه الجمعية الإمتداد «الطبيعي» لمكتب الدعاية والإعلام لحزب الإستقلال بباريس. لا نتوفر لحد الآن على تاريخ مضبوط لهذا المكتب، وما نملكه من معلومات مستنتج من الجزء من الوثائق الصادرة عنه والتي اطلعنا عليها. هكذا نرجح أن النواة الأولى لهذا المكتب تشكلت في أواسط الثلاثينيات، وساهم فيها الطلبة المغاربة بباريس المرتبطين بالحركة الوطنية. فالرسائل الصادرة عن : **Bureau d'information et de documentation du parti de l'Istiqlal**، والموجهة للسلطات الفرنسية، أو للرأي العام، كانت تحمل توقيع شخصيات معروفة كعمر بن عبد

الجليل، وكأحمد بلافريج، والعنوان الذي انطلقت منه هو فندق لوتيسيا بشارع رسباي (Hôtel Lutécia, Bd. Raspail) بباريس.

خلال الأربعينيات، وأساسا بعد تأسيس حزب الإستقلال، أصبحت كل الوثائق الصادرة عن المكتب تحمل الإسم الكامل المشار إليه أعلاه، مع عنوان قار 52 شارع كليبر (52, Rue Kléber). ويظهر أن المكتب شهد نشاطا قويا خلال النصف الثاني من الأربعينيات، إذ معظم مراسلات الحزب إلى السلطات المركزية الفرنسية، وإلى بعض الشخصيات السياسية الفرنسية المتعاطفة مع الوطنيين، وإلى الأمم المتحدة، والفاتكان، كانت تمر عبر المكتب، إن لم تكن تنطلق منه. هذا فضلا عن كمية لا بأس بها من الدوريات والبيانات الإخبارية المصوغة بالفرنسية، أو المترجمة إليها انطلاقا من نشرة الأسبوع الإخبارية، ومن البيانات التي أصدرها الحزب في المغرب. نَشِط في هذا المكتب السادة : عمر بن عبد الجليل، أحمد بلافريج، عبد الرحيم بوعبيد، عبد الرحمن اليوسفي، المهدي بن بركة، عبد الله إبراهيم، مولاي أحمد العلوي... ومن المرجح أن المكتب شغل شخصيات أخرى، لم تترك بصماتها فيما تبقى من الوثائق.

بعد استقلال المغرب؛ تحول المكتب إلى جمعية خيرية إسلامية مغربية. وتحول من شارع كليبر (Kléber) إلى شارع ساربونت. ويبدو أن هذه الصيغة كانت تغطي قانونيا فرع حزب الإستقلال بباريس.

بعد الخمسينيات، تحولت الجمعية الخيرية، إلى جمعية المغاربة بفرنسا، وهي جمعية جماهيرية مبدئيا، ولكنها فرع للإتحاد الوطني للقوات الشعبية عملياً.

بعد سنة 1973 تحولت الجمعية إلى هيمنة الإتجاهات اليسارية المغربية، محافظة على نفس الاسم، وظلت كذلك إلى أن انفجرت سنوات 1977ـ 1978، تحت ضغط الخلافات الحادة التي شهدتها حول قضية الصحراء المغربية. فتركت مقرها التاريخي (شارع سربونت) وتعرض ما تجمع فيه من وثائق للإتلاف، إلّا جزء منه نُقل إلى بيت خصوصي بضاحية باريس بمونتروي (Montreuil)، وهو الذي اطلعنا عليه خلال سنتي 1983ـ1984.

يحتوي هذا الجزء من أرشيف جمعية المغاربة بفرنسا على عينات من الوثائق التي أنتجها حزب الإستقلال، والأحزاب المتفرعة عنه بعد 1959، أي الجرائد

والدوريات والمناشير، وأساساً المادة النادرة في المراكز الأخرى، ونعني المراسلات والبرقيات والمحاضر والنشرات الداخلية ونماذج من بطاقات الإنتماء لحزب الإستقلال.

قدرنا هذا الجزء بحوالي 90 محفظة مرتبة بشكل أولي حسب النوعية :

- الجرائد ؛
- وثائق مكتب الدعاية والإعلام لحزب الإستقلال بباريس ؛
- وثائق حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية ؛
- وثائق جيش التحرير بجنوب المغرب ؛
- وثائق الحركات اليسارية بالمغرب ؛
- وثائق فرع حزب الإستقلال بباريس من 1955 إلى 1959.

لا أدري إن كانت هذه المادة، هي كل ما تجمع في مقر سربونت، أو هناك أطراف أخرى لدى الجمعيات التي خلفت جمعية المغاربة، أي جمعية جانفيلي، وجمعية بيتو. ومع ذلك، فهذه المادة مساعدة ومكملة في دراسة مواضيع تتعلق بنشاط الحركة الوطنية المغربية.

فمن نافلة القول التأكيد على أن الخطاب الذي تحمله والمعطيات التي تمدنا بها تتطلب المعالجة النقدية، ومن الواضح أيضا أن الباحث في تاريخ الحركة الوطنية والأحزابِ السياسيةِ المغربيَّةِ، لن يوظف الآن هذه المادة، إلّا كمصدر مُكمِل للمصادر الأخرى المكتوبة، وللرواية الشفوية.

يُؤلمني أن أنهي هذا العرض بالإخبار بأن هذه المادة المصدرية، بعلاتها، ليست رهن تصرف الباحثين، نظراً لأن بعض هذه المحفظات حُجِزَ في طنجة عند محاولة إدخاله للمغرب سنة 1983، والبعض الآخر حجزته المخابرات الفرنسية خلال حرب الخليج (1991) عند تشديد حراستها على الجالية العربية المسيَّسة.

نتمنى أن نسترجع هذه الوثائق، وأن لا نضيع ما هو موجود بالجزائر وبالمغرب.

ملحق

1 ـ تقديم لبعض الوثائق المتوافرة لدينا حالياً مرتبة حسب السنوات

2 ـ نـماذج من بعض الرسائل

Rabat, Le 28 Juillet 1943

Le Président de l'Association des Anciens Elèves
du Collège Moulay Youssef de Rabat.

à

Monsieur le Contrôleur Civil, Chef de la Région Civile
de Rabat

Monsieur le Contrôleur Civil,

En réponse à votre récente communication concernant l'élaboration de l'ordre du jour de la prochaine session de la section marocaine du Conseil du Gouvernement, j'ai l'honneur de vous adresser la liste des questions que nous désirions présenter au Conseil:

1°) Composition et fonctionnement du Conseil du Gouvernement.
2°) La Justice marocaine.
3°) L'enseignement musulman.
4°) Les sports et les mouvements de jeunesse.
5°) Le ravitaillement général.
6°) La situation des fonctionnaires marocains.
7°) Santé et hygiène publiques.
8°) Assistance publique et lutte contre la mendicité.
9°) La main-d'oeuvre marocaine.
10°) Les transactions immobilières- L'habitat marocain.

Notre Association qui groupe, comme vous le savez, une partie importante de l'élite marocaine, appartenant aux diverses branches de l'activité du pays: agriculture, commerce, industrie, administration, estime que ces questions sont d'une brûlante actualité et méritent, à ce titre, toute l'attention du Conseil du Gouvernement.

Aussi, prions-nous Monsieur le Résident Général de bien vouloir envisager la possibilité pour le Conseil de consacrer tout le temps nécessaire à l'examen de ces importantes questions qu'on ne saurait étudier avec tout le soin désirable au cours des deux séances habituelles de la section marocaine du Conseil du Gouvernement.

Nous vous serions obligés, Monsieur le Contrôleur Civil, de bien vouloir, nous faire connaître, quelques jours avant la date prévue pour la réunion, si nous pouvons compter sur un temps suffisant pour exposer ces questions en séance du Conseil.

Veuillez agréer, Monsieur le Contrôleur Civil, l'expression de ma considération très distinguée../.

Ben Barka.

Source : Archives du Bureau d'Information du P.I à PARIS.

RABAT, le 4 Août 1945.

Monsieur l'Ambassadeur P[illegible]
Commissaire Résident Général de France
au MAROC.
RABAT.

Monsieur l'Ambassadeur,

Nous avons l'honneur de vous rendre compte que nous avons été sollicités pour faire connaître les questions que nous désirions voir figurer à l'ordre du jour de la section marocaine du Conseil du Gouvernement. Nous avons transmis la liste de ces questions qui nous paraissaient d'une brûlante actualité en demandant à l'Administration intéressée de bien vouloir nous faire connaître si elles pouvaient être examinées à la prochaine séance et si, l'on pouvait compter sur un temps suffisant pour les étudier d'une façon complète.

Aucune réponse ne nous est parvenue à ce jour.

D'autre part, nous n'avons aucun élément pour faire toutes remarques utiles sur les exposés des différents services du Protectorat et notamment sur le rapport de Monsieur le Directeur Général des Finances; nous ne sommes donc pas en mesure d'éclairer l'Administration sur les besoins de la population marocaine.

Dans ces conditions, nous ne croyons pas devoir assister au Conseil du Gouvernement en simples figurants. Cependant, les questions qui nous intéressent particulièrement seront soumises à votre haute et bienveillante attention accompagnées des questions nécessaires.

Nous aurions été très heureux de pouvoir être utiles aussi bien au Pays qu'au Gouvernement en participant d'une façon effective aux travaux de notre grande assemblée, mais la composition et le fonctionnement actuels et celles-ci ne nous permettent malheureusement pas de remplir ce devoir.

Nous vous prions en conséquence, de bien vouloir excuser cette abstention qui n'est d'ailleurs que provisoire, puisque nous avons la ferme conviction que, grâce à votre haut esprit de justice, [illegible] organisme jouera dans l'avenir son véritable rôle [illegible] et social.

Nous vous prions de bien vouloir agréer, Monsieur l'Ambassadeur, l'assurance de nos sentiments respectueux.

El Mehdi Ben BARKA — M'hammed ZEGHARI — Abderrahman [illegible]
Ahmed LIAZIDID — Ahmed BAHNINI

DECLARATION

LE PARTI de L'ISTIQLAL, Parti de l'INDEPENDANCE du MAROC
LE MOUVEMENT pour le TRIOMPHE DES LIBERTES DEMOCRATIQUES de l'ALGERIE
LE PARTI du DESTOUR TUNISIEN

fidèles interprètes des sentiments et des aspirations des Peuples Marocain, Algérien et Tunisien, indissolublement unis par les liens ethniques, historiques, économiques et idéologiques ;

SALUENT avec joie la réunion de la troisième session de l'Assemblée Générale de l' Organisation des Nations Unies issue de la Guerre de Libération à laquelle le Peuple Nord-Africain a activement participé;

SAISISSENT cette occasion pur attirer respectueusement l'attention des Nations Unies sur la gravité de la situation en Afrique du Nord engendrée par la politique impérialiste de la France et de l' Espagne, politique tout particulièrement caractérisée, quelle que soit la forme du régime colonial instauré au Maroc, en Algérie et en Tunisie, par :

I°- La violation de la souveraineté nationale de chacun des trois pays et la destruction de leur personnalité propre,
2°- L'établissement d'une administration étrangère qui a accaparé tous les pouvoirs et s'est rendue maitresse des ressources vitales des trois pays .
3°- Le mépris des intérêts et des droits des autochtones soumis à un régime d'exploitation et d'oppression des plus cruels,

SOULIGNENT que cette politique impérialiste et raciste suivie en Afrique du Nord est contraire aux Principes des Nations Unies et est de nature à menacer la paix et la sécurité dans le Bassin Mediterranéen ;

DECLARENT que le seul remède possible à la crise actuelle est :

I°- L'abolition des régimes coloniaux établis en Afrique du Nord et la reconnaissance de l' Indépendance du Maroc, de l'Algérie et de la Tunisie .
2°- L'élection libre d'une Assemblée Constituante dans chacun des trois pays pour les doter respectivement de constitutions démocratiques et définir dans le cadre de la souveraineté nationale les intérêts légitimes des étrangers résidents en AFRIQUE du NORD .

RENOUVELLENT leur foi dans les Principes des Nations Unies et leur volonté de coopérer à la vie internationale et de combattre par tous les moyens, afin que la Morale Internationale triomphe des pratiques de l' Impérialisme .

Paris le 2 Novembre 1948 ,

Pour l'ISTIQLAL	Pour le M.T.L.D.	Pour le DESTOUR
(Maroc)	(Algérie)	(Tunisie)
(El Mehdi Ben Barka)	(Ahmed Mezerna)	(Jellouli Farès)

Au Nom de Dieu Clément, Miséricordieux.

A Sa Sainteté le Pape
Palais du Vatican
<u>Rome</u>

Je me permets, en ma qualité de professeur de l'Uversité religieuse musulmane de Fès (Karaouine) d'attirer l'attention de Votre Sainteté sur les tragiques persécutions religieuses auxquelles a recours, au Maroc, un général français, résident général, qui se déclare publiquement de Confession Catholique.

Ce général a ordonné l'arrestation de plusieurs dizaines d'Imams de Mosquées ett autres religieux Musulmans pour avoir présidé à une prière collective de grâce et de remerciements à Dieu à l'occasion de l'indépendance de la Libey.

De plus, ce même général a exigé de ces religieux de supprimer de leurs sermons, au cours des prêches du Vendredi, certaines phrases estimées par lui, arbitrairement, contraires <u>à la doctrine colonialiste.</u>

Non satisfait de ces mesures, il fit arrêter et condamner, récemment, à 18 mois d'emprisonnement Son Eminence Esseid Abdelouahad Ben Abdallah, un des Ulemas de Rabat, parce que ce dernier avait, à la mosquée de cette ville, cité, dans son exhortation la Sainte, Catholique et française Jeanne d'Arc, comme un exemple vivant de l'effet que produit la foi dans l'esprit des Croyants. Cela fut considéré par ce général résident comme portant atteinte à sa politique colonialiste et méritait châtiment et emprisonnement.

Je ne puis, quant à moi, expliquer de tels actes que par le fanatisme auquel conduit le colonialisme et la regression qu'il détermine dans l'esprit des Autorités étrangères. L'attitude et les actes des professeurs de la théologie Musulmane n'est basée que sur la tolérance, le respect des valeurs spibituelles et le respect des saints qu'ils soient Musulmans, non Musulmans ou même français.

Hélas, les hommes de Sainteté imprégnés de lumières divines pour éclairer ce monde sont systématiquement rejetés par ces colonialistes français qui se déclarent de la foi Chrétienne. A telle enseigne que Monsieur Tobo, directeur de l'enseignement au Maroc recommande ouvertement la suppression de l'histoire de la Sainte Jeanne d'Arc dans tous les établissements scolaires des colonies et des pays de protectorat.

Quant au général Guillaume, lui, il persécute

les doctes de l'Islam simplement parce qu'ils avaient, dans leur exhortation religieuse, tiré un exemple magnifique du rôle que la foi et le dynamisme impriment dans l'esprit des Croyants sans distinction de race ou de confession. Ces doctes estiment à juste titre que la religion n'est pas seulement un bienfait individuel, mais aussi et surtout une base sociale des plus solides.

Nous, Musulmans, nous croyons que les religions révélées sont toutes unies dans un seul front contre le paganisme et la tyrannie.

C'est pourquoi, je me suis permis d'attirer l'attention de Votre Sainteté sur la différence de ces deux attitudes : celle d'un savant religieux musulman nationaliste et celle du résident général colonialiste qui se déclare Chrétien.

Votre Sainteté avait proclamé Sa réprobation contre la repression dont furent victimes les religieux catholiques derrière le rideau de fer.

Ce serait justice que Votre Sainteté proclame aussi sa position vis-à-vis de ces colonialistes qui persécutent les religieux Musulmans au moment meme où ils affirment leur appartenance à l'Eglise Catholique.

Je prie Votre Sainteté d'agréer avec l'hommage de ma très haute considération, l'expression de mes sentiments profondément respectueux.

Le Caire, le 29 Janvier 1950

Allal El Fassi
des Ulamas de l'Université
de Karaouine
Maroc.

سنة 1943

رقم الوثيقة	تاريخ الوثيقة	عدد صفحاتها	مصدرها	الموقع عليها	الموجهة إليه	موضوعها
1	28 يوليوز	1	جمعية قدماء تلاميذ ثانوية مولاي يوسف بالرباط.	* رئيس الجمعية : - المهدي بن بركة	المراقب المدني رئيس المنطقة المدنية للرباط.	تطرح مجموعة من المقترحات لتناقش في اجتماع مجلس شورى الحكومة.
2	4 غشت	1	شخصيات وطنية	- المهدي بن بركة - أحمد اليزيدي - محمد الزغاري - أحمد باحنيني - عبد الرحمان زنيبر	كبريل بويو المقيم العام الفرنسي بالمغرب.	احتجاج الوطنيين على عدم توصلهم بجواب عما جاء في الوثيقة رقم (1).

سنة 1944

رقم الوثيقة	تاريخ الوثيقة	عدد صفحاتها	مصدرها	الموقع عليها	الموجهة إليه	موضوعها
3	11 يونيو	1	حزب الاستقلال	اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال.	كبريل بويو المقيم العام الفرنسي بالمغرب.	طلب تقديم نسخة من عريضة الاستقلال إلى الجنرال دوگول
4	19 يناير	1	حزب الاستقلال	غير موقعة	الحلفاء	توضيح أهداف حزب الاستقلال من تقديمه لعريضة الاستقلال.
5	غير مؤرخة فبراير 1944 بالتقريب	2	لجنة المقاومة المدرسية	غير موقعة	الرأي العام الفرنسي	احتجاج التلاميذ على السلوك القمعي للإدارة الفرنسية بسبب مساندتهم للوطنيين.
6	3 أبريل	1	غير واضح	غير موقعة	الرأي العام الفرنسي	وضعية المعتقلين السياسيين بالمغرب.
7	23 غشت	3	لحزب الاستقلال	غير موقعة	الرأي العام الفرنسي	وضعية المعتقلين السياسيين بالمغرب.

سنة 1945

رقم الوثيقة	تاريخ الوثيقة	عدد صفحاتها	مصدرها	الموقع عليها	الموجهة إليه	موضوعها
8	11 يناير	1	حزب الاستقلال	اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال.	كبريل بويو المقيم العام الفرنسي بالمغرب.	مضمون الرسالة رقم (3) نفسه
9	20 فبراير	1	مكتب الإعلام والدعاية لحزب الاستقلال بباريس	المحامي ديبري (Dupré)	السيد أحمد العلوي.	إدخال تعديلات على القانون التأسيسي للجمعية الخيرية المغربية بفرنسا.
10	24 فبراير	1	حزب الاستقلال	حزب الاستقلال	الرأي العام الفرنسي	موقف حزب الاستقلال من فرع الجمعية "الهند الصينية"، الذي أسسته الإدارة الفرنسية بالمغرب.
11	8 مارس	1	حزب الاستقلال	حزب الاستقلال	دول الحلفاء	طلب مشاركة المغرب في المؤتمر الذي سيعقده الحلفاء بسان فرانسيسكو لخلق الأمم المتحدة.
12	20 مارس	1	بيير بارون (Pierre Parent)	بيير بارون (Pierre Parent)	أعضاء المجلس الاستشاري للحكومة : الجناح الفرنسي	الوضعية المزرية التي يعرفها التموين في المغرب بسبب سياسة الإدارة الفرنسية بالمغرب.
13	2 أبريل	3	حزب الاستقلال	لا تحمل أي توقيع	الرأي العام	لمحة عن رحلة السلطان محمد الخامس إلى الجنوب المغربي.
14	7 ماي	1	حزب الاستقلال	حزب الاستقلال	دول الحلفاء	مشاركة المغرب إلى جانب الحلفاء في ح.ع. II
15	9 ماي	1	حزب الاستقلال	فرع حزب الاستقلال بمراكش	الرأي العام	الاضطرابات التي وقعت بمراكش تهدف إلى خلق الشقاق بين المغاربة مسلمين ويهود.
16	13 شتمبر	2	حزب الاستقلال	محمد اليزيدي	السلطان المغربي. فرنسا والحلفاء	احتجاج حزب الاستقلال على سياسة الإقامة العامة التي تسعى إلى خلق مؤسسات سياسية بالمغرب.

سنة 1946

رقم الوثيقة	تاريخ الوثيقة	عدد صفحاتها	مصدرها	الموقع عليها	الموجهة إليه	موضوعها
17	28 غشت	1	حزب الاستقلال	غير موقعة	الرأي العام المغربي	حزب الاستقلال ينفي الاتهامات الموجهة إليه حول خلق اضطرابات بالمغرب.
18	30 غشت	2	مكتب الإعلام والدعاية لحزب الاستقلال بباريس	عمر بن عبد الجليل عبد الكريم بنجلون احمد الحمياني	الرأي العام الفرنسي	موقف حزب الاستقلال من سياسة الإدارة الفرنسية بالمغرب.
19	14 سبتمبر	1	مكتب الإعلام والدعاية لحزب الاستقلال بباريس	عمر بن عبد الجليل	نائب برلماني فرنسي	موقف حزب الاستقلال من مشروع الاتحاد الفرنسي.
20	16 سبتمبر	2	مكتب الإعلام والدعاية لحزب الاستقلال بباريس	غير موقعة	الصحافة الفرنسية	استقبال السلطان محمد الخامس لممثلي الحزب الشيوعي المغربي
21	14 أكتوبر	1	جريدة العلم	مراسل جريدة العلم بباريس	الرأي العام الدولي	موقف عزام باشا الكاتب العام للجامعة العربية من بعض مشاكل دول افريقيا الشمالية.
22	15 سبتمبر	1	مكتب الإعلام والدعاية لحزب الاستقلال بباريس	غير موقعة	الرأي العام الفرنسي والدولي	حوار بين السلطان محمد الخامس ووزير الحربية الفرنسي.
23	6 نونبر	2	حزب الاستقلال	حزب الاستقلال	الرأي العام	استقبال السلطان محمد الخامس للمقيم العام الفرنسي إبريك لابون.

سنة 1947

رقم الوثيقة	تاريخ الوثيقة	عدد صفحاتها	مصدرها	الموقع عليها	الموجهة إليه	موضوعها
24	30 يناير	1	حزب الاستقلال	محمد اليزيدي، الكاتب العام لحزب الاستقلال	السلطان محمد الخامس	رفض حزب الاستقلال لبرنامج الإصلاحات الذي اقترحه إيريك لابون.
25	30 يناير	1	مكتب الإعلام والدعاية لحزب الاستقلال بباريس	الكاتب العام لحزب الاستقلال	وزير خارجية الحكومة الفرنسية.	طرح القضية المغربية أمام الحكومة الفرنسية.
26	27 أبريل	1	مكتب الإعلام والدعاية لحزب الاستقلال بباريس	غير موقعة	الرأي العام الفرنسي والدولي	الأحداث الدامية التي عرفتها مدينة الدارالبيضاء بعد سفر السلطان محمد الخامس إلى طنجة.
27	28 أبريل	1	مكتب الإعلام والدعاية لحزب الاستقلال بباريس	أحمد بلافريج، الكاتب العام لحزب الاستقلال	وزير خارجية الحكومة الفرنسية	احتجاج حزب الإستقلال على المقال الذي نشرته جريدة فرنسية تضمن كلمات تمس بالسلطان المغربي.
28	31 يوليوز	1	مكتب الإعلام والدعاية لحزب الاستقلال بباريس	السكرتارية الخاصة بالسلطان محمد الخامس	السلطان محمد الخامس	تساؤل وفد من الصحفين المغاربة حول التعديلات المقترح إدخالها على المخزن المغربي.
29	15 شتمبر	1	حزب الاستقلال	أحمد بلافريج، الكاتب العام لحزب الاستقلال	ERYCVELIE الكاتب العام لهيئة الأمم المتحدة.	تقديم مذكرة حول الوضع المغربي إلى الكاتب العام لهيئة الأمم المتحدة.
30	15 شتمبر	7	مكتب الإعلام والدعاية لحزب الاستقلال	أحمد بلافريج، الكاتب العام لحزب الاستقلال	ERYCVELIE	مذكرة حول الوضعية العامة في المغرب.
31	غير مؤرخة تقريبا سنة 1947	2	حزب الاستقلال	أحمد بلافريج، الكاتب العام لحزب الاستقلال	الرأي العام الوطني.	دراسة حزب الاستقلال لمجموعة قضايا تهم الوضع العام داخل المغرب.

سنة 1948

رقم الوثيقة	تاريخ الوثيقة	عدد صفحاتها	مصدرها	الموقع عليها	الموجهة إليه	موضوعها
32	10 أبريل	1	مكتب الإعلام والدعاية لحزب الاستقلال بباريس	عبد الله إبراهيم، عضو المجلس الأعلى لحزب الاستقلال. أحمد العلوي، عضو حزب الاستقلال ومراسل جريدة "رأي الشعب".	حبيب إبراهيم رحمة الله، رئيس الوفد الباكستاني لدى هيئة الأمم المتحدة.	تقديم مذكرة حول وضعية الصحافة بالمغرب لمؤتمر هيئة الأمم المتحدة المنعقد حول حرية الإعلام.
33	10 أبريل 1948	7	مكتب الإعلام والدعاية لحزب الاستقلال بباريس	غير موقعة.	الرأي العام الدولي.	تقرير حول الحريات العامة بالمغرب.
34	19 أبريل	2	حزب الاستقلال	محمد اليزيدي	السيد سويس (Suisse) مسؤول في مكتب الاقتصاد الفلاحي : الأمم المتحدة.	نزع ملكيات الأراضي من الفلاحين المغاربة ومنحها للمعمرين الفرنسيين.
35	24 ماي	1	مكتب الإعلام والدعاية لحزب الاستقلال بباريس	ممثلو الأحزاب الثلاثة لدول المغرب تونس والجزائر. فارس جلولي عن حزب الدستور. عبد الرحيم بوعبيد عن حزب الاستقلال أحمد مزرنا عن الحركة من أجل انتصار الحرية.	السيد سويس (Suisse) مسؤول في مكتب الاقتصاد الفلاحي : الأمم المتحدة.	نزع ملكيات الأراضي من الفلاحين المغاربة ومنحها للمعمرين الفرنسيين.
36	ماي 1948	2	حزب الإستقلال.	السلطان محمد الخامس.	الشعب المغربي.	خطاب ملكي إلى الشعب المغربي على أثر تصاعد الصراع بأراضي فلسطين.
37	5 يونيو	1	حزب الإستقلال.	أحمد بلافريج، الكاتب العام لحزب الإستقلال	الرأي العام الوطني،	تدارس المجلس الأعلى لحزب الاستقلال للوضعية داخل المغرب وموقفه من القضية الفلسطينية.

سنة 1948 (تتمة)

رقم الوثيقة	تاريخ الوثيقة	عدد صفحاتها	مصدرها	الموقع عليها	الموجهة إليه	موضوعها
38	8 يونيو	1	حزب الاستقلال	أحمد بلافريج الكاتب العام لحزب الاستقلال.	الرأي العام المغربي	الاضطرابات التي عرفتها منطقة وجدة على اثر ما جاء في خطاب السلطان محمد الخامس بخصوص القضية الفلسطينية.
39	9 غشت	1	مكتب الإعلام والدعاية لحزب الاستقلال بباريس	عبدالله ابراهيم عضو بالمجلس الأعلى لحزب الاستقلال أحمد العلوي مراسل جريدة رأي الشعب بباريس	رئيس اللجنة المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة حول حرية الإعلام.	عدم استفادة الدول المستعمرة مما جاء في هذا المؤتمر.
40	19 غشت	1	حزب الاستقلال	أحمد بلافريج الكاتب العام لحزب الاستقلال.	الكاتب العام لهيئة الأمم المتحدة، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجنيف	التذكير بوضعية الحريات العامة بالمغرب.
41	8 أكتوبر	2	مكتب الإعلام والدعاية لحزب الاستقلال بباريس	المهدي بنبركة مندوب حزب الاستقلال بباريس	أعضاء ممثلي دولهم بهيئة الأمم المتحدة.	ملاحظات حزب الاستقلال حول حقوق الإنسان بالمغرب
42	2 نوفمبر	1	مكتب الإعلام والدعاية لحزب الاستقلال بباريس	ممثلو الأحزاب الثلاثة لدول المغرب وتونس والجزائر السابقة الذكر.	الكاتب العام لهيئة الأمم المتحدة السيد TRYGVELIE	تقديم نظرة عامة حول الوضعية بشمال افريقيا.
43	2 نوفمبر	1	مكتب الإعلام والدعاية لحزب الاستقلال بباريس	ممثلو الأحزاب الثلاثة لدول المغرب وتونس والجزائر، المهدي بنبركة عن حزب الاستقلال، أحمد مزريا عن الحركة الجزائرية، جلولي عن حزب الدستور الجديد.	الكاتب العام لهيئة الأمم المتحدة	مضمون الوثيقة رقم (42) نفسه.

سنــة 1948 (تتمة)

رقم الوثيقة	تاريخ الوثيقة	عدد صفحاتها	مصدرها	الموقع عليها	الموجهة إليه	موضوعها
44	3 نوفمبر	1	مكتب الإعلام والدعاية لحزب الاستقلال بباريس	غير موقعة	الرأي العام الدولي.	إخبار الرأي العام بأن حزب الاستقلال قدم مذكرة حول الوضعية بالمغرب.
45	12 دجنبر	2	مكتب الإعلام والدعاية لحزب الاستقلال بباريس	ممثلو الأحزاب الثلاثة لدول المغرب وتونس والجزائر السابقة الذكر.	روبير شومان، وزير خارجية فرنسا	موقف أحزاب شمال افريقيا من الاعتداءات الصهيونية بفلسطين.
46	غير مؤرخة 1948 تاريخ تقريبي	1	حزب الاستقلال	أحمد بلافريج، الكاتب العام لحزب الاستقلال.	الكاتب العام لهيئة الأمم المتحدة. عزام باشا الكاتب العام للجامعة العربية.	موقف حزب الاستقلال من التقسيم الذي تعرضت له فلسطين.

سنة 1949

رقم الوثيقة	تاريخ الوثيقة	عدد صفحاتها	مصدرها	الموقع عليها	الموجهة إليه	موضوعها
47	6 أبريل	2	حزب الاستقلال	المهدي بن بركة.	عبد الرحيم بوعبيد.	موقف حزب الاستقلال من وفد المعمرين والصناعيين الفرنسيين بالمغرب الذي توجه إلى باريس ليدافع عن مصالحه.
48	12 غشت	1	مكتب الإعلام والدعاية لحزب الاستقلال	أحمد بلافريج، الكاتب العام لحزب الاستقلال.	وزير خارجية فرنسا سائر أعضاء مجلس الصحافة الفرنسية	الوضعية المزرية للفلاح المغربي.
49	30 دجنبر	1	حزب الاستقلال	المهدي بن بركة.	أحمد العلوي مسؤول بمكتب باريس.	رفض حزب الاستقلال لسياسة التسيير المباشر الذي تفرضه الإقامة العامة.

سنة 1950

رقم الوثيقة	تاريخ الوثيقة	عدد صفحاتها	مصدرها	الموقع عليها	الموجهة إليه	موضوعها
50	20 يناير	2	مكتب المغرب العربي بالقاهرة.	علال الفاسي.	قداسة البابا.	مضايقات الجنرال جوان للعلماء وللدين الإسلامي بالمغرب.
51	21 يناير	1	حزب الاستقلال	الكاتب العام لحزب الاستقلال	الرأي العام الدولي.	احتجاج حزب الاستقلال على التسيير المباشر للإدارة الفرنسية.
52	5 يونيو	2	حزب الاستقلال	محمد اليزيدي الكاتب العام لحزب الاستقلال	الرأي العام الدولي.	موقف حزب الاستقلال من سياسة الدول الاستعمارية بإفريقيا.
53	12 غشت	2	حزب الاستقلال	مدير جريدة العلم.	جوان، المقيم العام الفرنسي بالمغرب.	الرقابة المشددة على الصحافة بالمغرب.

سنــة 1951

رقم الوثيقة	تاريخ الوثيقة	عدد صفحاتها	مصدرها	الموقع عليها	الموجهة إليه	موضوعها
54	6 مارس	1	حزب الاستقلال	مدير جريدة "العلم".	جوان، المقيم العام الفرنسي بالمغرب.	الرقابة المشددة التي تتعرض لها جريدة "العلم".
54	28 مارس	1	حزب الاستقلال	عبد الجليل القباج، مدير جريدة «العلم».	- الحكومة الفرنسية. - هيئة الأمم المتحدة.	مضمون الوثيقة رقم 54.

سنــة 1952

رقم الوثيقة	تاريخ الوثيقة	عدد صفحاتها	مصدرها	الموقع عليها	الموجهة إليه	موضوعها
55	9 يناير	2	حزب الاستقلال	الجبهة الوطنية المغربية.	المخزن الشريف.	احتجاج الجبهة الوطنية على السياسة الفرنسية بالمغرب ومطالبتها بإنهاء الحماية.

أرشيف «هاڤاس» وكتابة تاريخ الصحافة المغربية

جامع بيضا
كلية الآداب ــ الرباط

مقدمة

من الصعب أن يجحد المرء ما تمثله الصحافة من حيث هي مصدر غني للتاريخ المعاصر. ومع ذلك، فالمهتمون بالتاريخ المعاصر المغربي غالبا ما يتفادون أن تكون الصحافة المغربية مصدراً لمعلوماتهم. ونعني بالصحافة المغربية تلك التي صدرت في المغرب، بغض النظر عن لغاتها وأصحابها ومشاربها السياسية ؛ فمغربيتها تكمن في كونها تفاعلت مع الواقع المغربي، في فترة ما، فأثرت فيه وتأثرت به على نحو من الأنحاء.

ولعل إهمال معاصرينا للصحافة يرجع إلى حالة هذا الرصيد في خزاناتنا العمومية. فهو ناقص في معظم الأحيان، وما هو متوافر منه يوجد في حالة يرثى لها من انعدام التنظيم والصيانة[1]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الباحثين يفتقرون إلى دليل ومونوغرافيات تيسر مخاطرتهم في مجال بكر، إذ أن تاريخ الصحافة، في بلادنا، ما زال ينتظر من يسبر أغواره.

إن مصادر تاريخ الصحافة متعددة. فقد تبدأ من مجرد تحليل شامل لمضمون مجموعات الجرائد والدوريات، لتنتهي بالكشف عن الوثيقة الغميسة الكفيلة بتسليط الضوء على علاقة الصحافة بالأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية في فترة معينة.

(1) تحتوي الخزانة العامة في الرباط على أهم مخزون وطني من الصحف والدوريات، ومع ذلك فهي تعطي أوضح نموذج على الإهمال الذي لحق بهذا الجزء من التراث ويهدده بالإتلاف.

وهذا النوع من الوثائق قد يَكون متعدد المصادر نظراً لتعدد المصالح (السياسية، الإقتصادية، المالية، الإعلامية...) المرتبطة بحياة الصحافة. ولعل أهم مصادر تاريخ الصحافة، أي صحافة، هو الأرشيف الذي تخلفه وكالات الإعلام المرتبطة ارتباطا وثيقا بمصير الصحف، الأمر الذي يجعلها تترقب خطواتها عن كثب، بل وتتدخل في صيرورتها. وهذا الإهتمام العضوي يكسب ما تخلفه من أرشيف أهمية قصوى في كتابة تاريخ الصحافة.

وفي هذا العرض المتواضع، نطمح إلى إبراز بعض أوجه الإستفادة التي يمكن أن يجنيها الباحث من أرشيف هاڤاس لكتابة تاريخ الصحافة المغربية.

I ـ نشاط وكالة هاڤاس في المغرب

قبل الإشارة إلى نشاط هاڤاس في المغرب، يجدر بنا أن نذكّر في عجالة بأن الوكالة من تأسيس الفرنسي ذي الأصل الهنغاري شارل أوغست هاڤاس (charles Auguste Havas)، وذلك في الثلاثينيات من القرن الماضي (1835). وعندما وافته المنيَّة سنة 1858، ترك وكالة إعلامية وإشهارية مزدهرة ومنفتحة على العالم ظلت تحمل اسمه حتى عام 1940، حين أممت حكومة ڤيشي فرعها الإعلامي ليحمل اسما جديدا هو **المكتب الفرنسي للإعلام**.

يمكن إرجاع بداية نشاط وكالة هاڤاس في المغرب إلى الثمانينيات من القرن التاسع عشر عندما كان الصحفي المغربي اليهودي ليڤي كوهن (Lévi-Cohen)، صاحب جريدة **Le Réveil du Maroc** يزود الوكالة الباريزية بمعلومات عن الأوضاع المغربية انطلاقاً من طنجة. لكن الحضور الفعلي لهاڤاس في هذا البلد لم يبدأ إلا في مستهل القرن العشرين، وبالضبط في أواخر 1904، أي بعد الإتفاق الودي الذي حسم النزاع الفرنسي البريطاني على المغرب. ففي تلك الآونة، عُيِّن في طنجة مراسلٌ دائم لهاڤاس في شخص هنري رابانيت (Henri Rabanit) الذي كان والده مديراً لمكتب الوكالة في الجزائر. وسرعان ما شمل نشاط هاڤاس مدنا أخرى بعد احتلال منطقة الشاوية.

وبالرغم من هذا الحضور المبكر، لم تبدأ وكالة هاڤاس انطلاقتها الكبرى في المغرب إلّا في سنة 1912 مع إرساء ما يسمى بنظام «الحماية». ومنذئذ، اتسع

نشاطها، بالرغم من بعض فترات الركود (مدة الحرب العظمى مثلاً)، ليشمل مراكز حضرية عديدة ومجالات شتى مرتبطة بحياة الصحافة. فكان طبيعياً أن تخلف رصيداً وثائقيّاً مهما كمّاً ونوعاً، يبقى استغلاله أمراً ضرورياً عند التأريخ للصحافة المغربية.

II ـ رصيدها الوثائقي المتعلق بالمغرب

بعد تحرير فرنسا من الهيمنة النازية، تأسست **وكالة الأنباء الفرنسية (A.F.P)** التي أصبحت وريثة هاڤاس. وبهذه الصفة، انتقل إليها مخزون وثائقي ضخم يضم تاريخ نشاط الوكالة القديمة عبر العالم. وبعد زمن، وضعت هذه الثروة النفيسة رهن إشارة الباحثين في **مركز الوثائق الوطنية** بباريس[2].

وفي سنة **1969** وضعت إحدى المسؤولات عن هذا المركز، إيزابيل برو (Isabelle Brot) دليلا مختصرا (270 صفحة) لوثائق هاڤاس المحفوظة في تلك المؤسسة ضمن مجموعة 5 AR. وعلى هذا المرجع اعتمدنا لنهتدي إلى الصناديق المحتوية على الوثائق المتعلقة بالمغرب.

تصفحنا محتويات عشرين صندوقا لها علاقة مباشرة بنشاط هاڤاس في المغرب وبتاريخ الصحافة بهذه المنطقة من العالم. إنها تضم الآلاف من الوثائق، بعضها مخطوط وأغلبها مرقون. أما الفترة الزمنية التي تغطيها، فهي تبتدئ من سنة **1907**؛ غير أن قسمها الأكبر، والأهم، يتعلق بالمدة الزمنية الفاصلة بين **1912** و**1940**.

من العسير أن يحصر المرء كل المواضيع التي تتطرق إليها والتي يمكن أن يستفيد منها مؤرخ الصحافة المغربية. لذا، فما سنشير إليه من اتجاهات للبحث ليست في حقيقة الأمر إلا أمثلة :

ا ـ إن تقارير ممثلي هاڤاس في المغرب تعطي معلومات عن الصحف والصحفيين، فتشير إلى ظروف التأسيس وتنقب في حياة المؤسسين. كما تصف المعطيات المادية التي انطلق منها كل مشروع، دون إغفال الظرف السياسي الذي كان لابد من أن يتفاعل معه ويتطور في كنفه.

(2) Le C.A.R.A.N, 11, rue des Quatre-Fils, Paris 3ème. ملاحظة : على الباحث أن يحصل على رخصة من **وكالة الأنباء الفرنسية** قبل الإطلاع على أرشيف هاڤاس.

ب ـ إن تاريخ الصحافة ليس بمعزل عما يحيط به من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية. ولذا، فإذا كان الموضوع الأساسي لوثائق هاڤاس هو الصحافة، فإنها تمدنا عرضاً بمعلومات قيمة عن مجالات أخرى مرتبطة بها.

ت ـ وبما أن هاڤاس تُعتبر سوقا للأخبار قبل كل شيء، فإنها قد خلفت لنا وثائق التعاقد مع بعض الصحف التي استفادت من خدمتها. وغني عن البيان أن هذه الإلتزامات تحدد كميات الأخبار وأسعارها بدقة، الأمر الذي يمكن الباحثَ أن يستشف منه أهمية المؤهلات المادية للمؤسسة الإعلامية المتعاقدة مع الوكالة. غير أنه يُشار في بعض الأحيان إلى أطراف أخرى، قد تكون سلطة سياسية أو مالية، تأخذ على عاتقها أعباء النفقات. ومن شأن هذا أن يفضح تبعية قد لا تكون ملامحها بارزة للعموم. فتلك، مثلا، كانت وضعية **«لاديپيش ماروكين»** **(La Dépêche Marocaine)** التي تكلفت وزارة الخارجية الفرنسية، منذ **1916** بتأدية قيمة اشتراكها في خدمات هاڤاس.

ث ـ إن هاڤاس، وهي مؤسسة تجارية حذرة، تقوم بدراسة السوق دراسة مستفيضة. فتهتم بإصدارات الصحف، وبإشعاعها لدى القراء، وبعلاقاتها بزميلاتها وبالسلطات المحلية، إلخ. وبناء على هذا العمل التشخيصي للوضعية، ترسم الوكالة خطوط علاقاتها مع الزبون. إنه عمل ترقب دقيق يخلف، عند كل حالة، العشرات من الوثائق التي لا غنى عنها للمؤرخ.

ج ـ مشاريع هاڤاس وإنجازات في الميدان الصحفي :

لا تكتفي هاڤاس بدورها كسوق للأخبار تزود المشتركين بما يطلبونه ؛ إنها تطمح أحيانا إلى تأسيس صحف أو الإستحواذ عليها. وعندما تكون لديها مشاريع من هذا القبيل، فإن دراساتها وتحرياتها الميدانية تتعدد فتخلف ملفات غزيرة بالمعلومات. فعلى سبيل المثال لا الحصر، نشير في هذا الصدد إلى :

ـ مشروع إنشاء جريدة فرنسية في الدار البيضاء سنة **1917**، وهو مشروع لم ير النور.

ـ إصدار نشرة موجهة للتجار ورجال الأعمال (يوليوز **1919**)، وذلك تحت عنوان: **Bulletin Télégraphique de Renseignements Maritimes et Commerciaux** ؛ ثم شقيقتها باللغة العربية، ابتداء من يونيو **1920**، بعنوان : «نشرة برقية

يومية تتضمن إرشادات بحرية تجارية»، وهي جريدة في ورقة واحدة تتضمن لوائح بمختلف المواد الإستهلاكية (سكر، قهوة، قمح...)، مع إشارة إلى أسعارها في لندن ومرسيليا وبورضو، بالإضافة إلى حركة البواخر المترددة على المغرب.

لكن ربما كان أهم ملف شغل بال ممثلي هاڤاس في المغرب هو المتعلق باستحواذها على جريدة **La Presse Marocaine**، وذلك بتنسيق مع الإقامة العامة (في عهد ليوطي) وبنك باريس والبلاد المنخفضة. إنها قضية معقدة جداً ارتبطت فيها الصحافة بسلطة سياسية (الإقامة العامة) ومؤسسة مالية (Paribas) وبوكالة إعلامية (هاڤاس) ؛ فكيف يتأتى سبر أغوارها دون الوقوف على تلك المئات من المراسلات، مع مختلف الأطراف المعنية، والتي تحتفظ بها هاڤاس ؟

ح ـ **صحف مغربية نادرة** : دأب ممثلو هاڤاس في المغرب على إلحاق مراسلاتهم الموجهة إلى باريس بنسخ ومقتطفات من بعض الصحف، كلما ارتأوا أهمية ذلك. وهذه العملية جعلت أرشيف الوكالة يحتوي على بعض الأعداد من جرائد نادرة يتعذر اليوم العثور على مثيل لها في أماكن أخرى. وطبعا، فمن شأن الوقوف على هذه النوادر أن يصحح معلومات خاطئة كتب لها الشيوع منذ زمن غير يسير. ولتوضيح هذا الكلام، نسوق فيما يلي مثالا متعلقا بأول صحيفة مغربية سمح لمغربي أن يصدرها باللسان العربي في ظل الإستعمار الفرنسي. إنها الأخبار المغربية التي أسسها في البيضاء بدر الدين البدراوي[3].

عن هذه الصحيفة كتب علال الفاسي ما يلي :

> وفي سنة 1912 أصدر السيد بدر الدين البدراوي جريدة : «**الأخبار المغربي**» بالدار البيضاء بالعربية، واستمرت ثلاثة أعوام، ثم انقطعت لتعود للظهور سنة 1919 وتستمر إلى سنة العشرين. وبما أننا لم نطلع على محتوياتها، فلا يمكن الحكم على اتجاهها [4].

عن علال الفاسي أخذ زين العابدين الكتاني فحوى هذه المعلومات فضمها لكتابه عن الصحافة المغربية[5]. وعنه أيضا أخذ، بأمانة، محمد المنوني في الجزء الثاني من «**المصادر العربية لتاريخ المغرب**» (ص. 286).

(3) انظر جامع بيضا، «البدراوي»، في **معلمة المغرب**، الجزء الرابع، ص. 1108.

(4) **العلم**، 11 سبتمبر 1971.

(5) زين العابدين الكتاني، **الصحافة المغربية : نشأتها وتطورها (1820-1912)**، نشر وزارة الأنباء، د.ت. [1969]، ص. 114-115.

لقد بحثنا كثيرا، دون جدوى، عن الجريدة المذكورة في مكتباتنا المغربية وفي ملحقة المكتبة الوطنية الفرنسية بفرساي. غير أن الصدفة أرادت أن يكون أرشيف هاڤاس هو المحتفظ بالعدد الأول من صحيفة البدراوي. وهي جريدة لم تر النور سنة 1912، كما ذكر علال الفاسي ـ ولعله اقتبس معلوماته من **«تاريخ الصحافة العربية»** لفيليب دي طرازي[6] ـ وإنما كان ميلادها يوم السبت 26 مارس 1921. وقد ظهرت كجريدة «تجارية اقتصادية» ذات حجم متوسط (Tabloïd)، تتشكل من أربع صفحات وأربعة أعمدة.

وقد ساقنا الإطلاع على هذا العدد إلى الوقوف، في **«الجريدة الرسمية»**، على القرار الوزيري الذي صدرت بموجبه[7]. كما اهتدينا بفضل، تحديد الفترة الزمنية، إلى معلومات إضافية في أرشيف وزارة الخارجية بنانط (Nantes)[8] وعلى صفحات كتاب ماركو، مدير جريدة **«السعادة»**، عن الصحافة العربية[9].

هذا مثال عن المفاجآت السارة التي قد تجود بها وثائق هاڤاس الغنية بالمعلومات التي لا مناص منها عند كتابة تاريخ الصحافة المغربية. لكن التنقيب في هذا الرصيد لا يخلو من صعوبات، بل من مخاطر وجب التنبيه إلى بعضها :

ـ الوثائق غير مرتبة ترتيبا يسمح باستغلالها استغلالا منهجيا أو الإحالة عليها بدقة. فهي مصنفة أحيانا كرونولوجيا، وأحيانا أخرى حسب مصادرها أو القضايا التي تعالجها.

ـ ينبغي التسلح بالحذر حيال مضمون عدد من التقارير والمراسلات. ذلك بأن هاڤاس لم تكتف بدور التاجر والموزع للمادة الإعلامية، بل شكلت أحيانا طرفا أساسيا معنيا في قضايا الصحافة المغربية. هذا، فضلا عن أن هاڤاس غالبا ما كانت أداة طيعة لوزارة الخارجية الفرنسية. فكان طبيعيا، والحالة هذه، ألا تتسم مواقفها دائما بالتجرد والموضوعية تجاه الأشخاص والأحداث.

(6) فيليب دي طرازي، **تاريخ الصحافة العربية**، المطبعة الأمريكانية، بيروت، الجزء الرابع، 1933، ص.286-269.

(7) **Bulletin Officiel**, n° 444, 29 mars 1921, p. 546.

(8) **Archives Diplomatiques de Nantes**, Maroc - Direction des Affaires Chérifiennes, carton 15.

(9) MARGOT, **La presse arabe en 1927**, Publication de la Résidence Générale de France au Maroc, s.i.n.d. (Rabat, 1927 ?).

رقم الصندوق	المحتويات [10]
5 AR 120	ـ تعيين كَيرار (Guérard) ممثلًا لهاقاس بالمغرب (شتنبر 1912) ـ انخراط الصحافة في خدمات هاقاس ابتداء من 1914 ـ وضعية الصحافة إبان الحرب العظمى ـ انتعاش الصحافة بعيد الحرب ـ انتهاء مهمة كَيرار (1919) ـ وضعية الصحافة بين 1929 و1932 ـ علاقات «ماص» بهاقاس
5 AR 121	ـ طنجة : مركز الدعاية الدولية (1935ـ1940) ـ تعزيز «لاديپيش ماروكين» (**La Dépêche Marocaine**) كَأداة للدعاية الفرنسية ـ علاقات هاقاس بمجموعة «ماص» (1937ـ1940)
5 AR 139	سجل من 499 صفحة معظمها مخطوطة : مراسلات تغطي فترة 1906ـ1911 ـ مراسلات بين هاقاس ورابانيت (Rabanit)، ممثلها في طنجة ـ علاقات هاقاس ب «لاديپيش ماروكين» و«لاڤيجي ماروكين» (**La Vigie Marocaine**) ـ وضعية الصحافة في طنجة (1912ـ1914) ـ وطأة الحرب العظمى على الصحافة ـ إعادة تنظيم إدارة «لاديپيش ماروكين» (1924)
5 AR 215	ـ وضعية الصحافة في الدار البيضاء والرباط ابتداء من 1919 ـ طرد بعض الصحفيين الفرنسيين من المغرب (نونبر 1919) ـ مفاوضات بين ماص وهاقاس

(10) لا تحيل العناوين على ملفات معينة بقدر ما تشير، بصفة عامة، إلى المواضيع التي تتناولها الوثائق.

5 AR 216	ـ وضعية «لاپريس ماروكين» (La Presse Marocaine) تحت هيمنة هاڤاس وبنك باريس والبلاد المنخفضة (Paribas) ـ قضية «لاپريس ماروكين» أمام العدالة ـ مختلفات
5 AR 217	ـ وضعية «لابريس ماروكين» تحت هيمنة هاڤاس وبنك باريّس والبلاد المنخفضة ـ الصحافة المغربية سنة 1923 ـ مختلفات
5 AR 218	ـ إعادة تنظيم «لابريس ماروكين» (1925) ـ الصحافة وحرب الريف ـ مختلفات
5 AR 219	ـ وضعية الصحافة في المغرب سنة 1926. ـ اعتقال الصحفي كرِّيط بوڤي (Carette-Bouvet) وجماعة من النقابيين. ـ علاقة «لابريس ماروكين» بالصحف الأخرى. ـ توتر العلاقات بين «لابريس ماروكين» والإقامة العامة. ـ قضية «لاپريس ماروكين» أمام العدالة.
5 AR 220	ـ محاولات من أطراف متعددة قصد اقتناء «لابريس ماروكين». ـ استعادة «بوسي» (Busset) لصحيفة «لابريس ماروكين» (1928). ـ وضعية الصحافة بالمغرب سنة 1919 ثم 1928-1929. ـ مجموعة ماص سنة 1925. ـ مطالب الصحافة اليومية بالمغرب سنة 1925. ـ مختلفات.
5 AR 298	ـ صحافة طنجة سنة 1930. ـ مختلفات.
5 AR 299	ـ الإقامة العامة والصحافة (1931). ـ الوكالة المغربية للإشهار والإعلام (1923). ـ صحافة طنجة (1936). ـ مختلفات.

5 AR 300	ـ صحافة طنجة (1935ـ1938). ـ مختلفات.
5 AR 377	ـ هاڤاس و«لابريس ماروكين» (1922ـ1926). ـ هاڤاس ومجموعة ماص (1923). ـ قضية «لابريس ماروكين» (1927ـ1928).
5 AR 378	ـ المجموعة الصحفية لجان پيريتي (Jean Peretti) خلال الثلاثينيات. ـ مختلفات.
5 AR 395	ـ الصحافة بطنجة (1905ـ1914). ـ وطأة الحرب العظمى على الصحافة. ـ وثائق عن «لاديپيش ماروكين» وعن «إظهار الحق» (1926ـ1927). ـ تعزيز «لاديپيش ماروكين» من طرف الحكومة الفرنسية قصد مواجهة دعاية دول المحور وإسبانيا.
5 AR 426	ـ انخراط «لاديپيش ماروكين» في خدمات هاڤاس (1906). ـ انخراط «لوجورنال دو ماروك» (**Le Journal du Maroc**) في خدمات هاڤاس (1914). ـ مختلفات.

LES ARCHIVES DU PROTECTORAT DE LA MUNICIPALITÉ DE FEZ (1912-1956)

Mohamed YAKHLEF
(1944-1995)

Dans le cadre de la restructuration administrative du Maroc, la France institua, dès 1912, la Municipalité de Fez. Celle-ci devint, de par son statut particulier, la qualité de ses administrateurs et de ses cadres, le lieu de production d'une importante documentation sur la vie locale, dans tous les domaines.

Cette documentation était régulièrement enrichie de rapports, de circulaires, de notes des Autorités centrales, régionales, locales et des Services extérieurs (T.P., P.T.T., Justice, Santé, Enseignement, Police, S.I.T., Habous, Artisanat, Agriculture, etc...). S'y ajoutaient les P.V. des chambres de commerce et d'industrie, du Comité Économique Régional, des Sociétés de Bienfaisance et les correspondances avec les sections locales des partis politiques et des syndicats, les associations à caractère familial, culturel, sportif et humanitaire.

Ce fonds d'une grande valeur s'est trouvé, en 1956, divisé en deux sous-fonds. L'un, présentant un caractère politique, a été transféré à Nantes, à l'annexe du Quai d'Orsay, et l'autre, le plus important et le plus diversifié, laissé dans les sous-sols de la Municipalité de Fez. Le premier dépôt, bien conservé, a été répertorié, classé et ouvert aux chercheurs en 1987. Les archives de Fez, en partie détériorées et perdues, ne le sont toujours pas, mais peuvent être réparties en quatre catégories principales :

1. - Les archives traitant des autorités locales et des services extérieurs.
2. - Les documents à caractère urbanistique et architectural.
3. - La documentation économique.
4. - Les dossiers d'archives à caractère social, syndical et politique.

I. ARCHIVES À CARACTERE ADMINISTRATIF

Les archives traitant des autorités locales et des services techniques et administratifs extérieurs forment un ensemble de plusieurs dizaines de liasses d'inégale importance.

A - Administration de contrôle :

Quelque vingt-et-une liasses mettent l'accent sur les responsables de l'administration de contrôle, c'est-à-dire les D.A.U.(1), les chefs des Services Municipaux, leurs adjoints et les contrôleurs d'arrondissement. Il s'agit de quelques restes de leurs dossiers personnels, des textes juridiques définissant leurs prérogatives et leurs correspondances touchant à tous les domaines de la vie urbaine.

Ces différents responsables avaient des bureaux techniques et administratifs spécialisés. Ceux qui étaient installés à la Municipalité et dépendaient du D.A.U. et du chef des Services Municipaux étaient plus nombreux et mieux équipés. Il s'agissait des services du personnel, de la comptabilité, des Régies, du B.M.H(2), des Travaux Municipaux, de la Police administrative, du service municipal de l'Eau, de la Chancellerie, des Sapeurs Pompiers, du Ravitaillement, de l'Etat-Civil et du Bureau du Plan et de l'Urbanisme. Chaque service avait ses archives dans le bureau même et dans le sous-sol. Elles comprenaient les textes organisationnels, les notes de service, les circulaires, les correspondances avec les supérieurs hiérarchiques et parfois avec les services du pachalik.

B - Administration makhzen :

Les documents de cette autorité locale Makhzen comprennent les dossiers personnels des pachas, de leurs khalifa, du mohtassib et de ses adjoints ainsi que les procès-verbaux des séances des sections musulmane, israélite et française du Conseil Municipal.

Cette importante documentation, malgré les manques qui caractérisent principalement les dossiers des agents marocains d'autorité et les P.V. de l'assemblée locale et de ses sous-commissions spécialisées, les arrêtés municipaux permanents et temporaires, nous donnent un large et profond éclairage sur la vie locale dans les domaines administratif, économique, financier, politique et social.

C - Services administratifs extérieurs :

En plus de l'administration municipale bicéphale existaient déjà des représentations locales des différentes administrations centrales. Il s'agit des services militaire, de police, de gendarmerie, de l'enseignement, de la santé, du tourisme, des Arts et Métiers, des Travaux publics, des Domaines, de la Conservation Foncière, des Finances, de l'Enregistrement, des P.T.T., de l'Agriculture et des Eaux et Forêts, des Habous, de la Justice, de la Jeunesse et des Sports, de la Délégation régionale et de l'urbanisme, etc...

(1) Délégués aux Affaires Urbaines.
(2) Bureau Municipal D'Hygiène.

Ces services, créés à des dates différentes étaient en relations "épistolaires" avec leurs administrations centrales respectives et parfois avec la Municipalité, particulièrement avec les Autorités françaises de contrôle. Une partie de ces correspondances, ainsi que quelques informations concernant le personnel, les notes de services, les circulaires et des textes juridiques, se trouvent dans les archives municipales, au sous-sol destiné aux archives à caractère administratif.

II. DOCUMENTATION URBANISTIQUE ET ARCHITECTURALE

La documentation traitant de l'urbanisme et de l'architecture, de loin la plus importante, remplit les deux autres sous-sols municipaux et comprend les documents relatifs à la construction et aux aménagements urbains.

Les premiers, les plus volumineux et les plus difficiles à consulter, ne nous permettent de suivre qu'approximativement l'évolution générale de la construction, européenne et marocaine. Les documents urbanistiques, eux, placés dans le sous-sol des Travaux Municipaux, retracent assez précisément la création, le développement, l'extension de la Ville Nouvelle Européenne et ses équipements, infrastructurel, administratif, économique et social.

Nous y trouvons également des documents qui retracent certains aspects de la politique protectorale vis-à-vis de la Médina dans les domaines des équipements, de la protection, du classement des monuments historiques et du site, des lotissements d'habitation *intra muros* et de la dédensification.

Une partie de la documentation concernée traite de l'habitat traditionnel, particulièrement des limites de la résorption des bidonvilles, de la réalisation de douars améliorés, de la Ville Nouvelle Marocaine, des constructions non réglementaires et des extensions des périmètres municipaux.

III. DOCUMENTS ÉCONOMIQUES

Ces aménagements urbanistiques ont été accompagnés de réformes économiques substantielles. Des restes de documents nous en donnent l'ampleur et l'impact sur l'économie et la société marocaines locales.

Dans le cadre de ce mouvement de modernisation et de la défense des intérêts des agents économiques locaux, il a été procédé, assez tôt, à la mise sur pied d'organismes professionnels consultatifs, élus pour les Européens et désignés pour les Marocains. Il s'agit de la C.F.C.I.[3], du 3ème Collège et du Conseil des Prud'hommes pour les Européens, de la C.M.C.I.[4] pour les

(3) Chambre Française de Commerce et d'Industrie.

(4) Chambre Marocaine de Commerce et d'Industrie.

Marocains et du Conseil Economique Régional pour les représentants au Conseil du Gouvernement des deux Communautés.

Les documents encore disponibles à leur propos nous renseignent sur les textes législatifs les concernant, sur leurs réunions, leurs correspondances avec les autorités centrales, régionales et locales, leurs propositions pour mettre sur pied une législation économique "adaptée", et résoudre les difficultés de l'heure, c'est-à-dire les crises économiques et les conflits sociaux (grèves ou autres). Ils nous renseignent également sur les réalisations par les autorités d'infrastructures et d'espaces appropriés (quartiers industriels, criées et marchés municipaux) et l'installation d'industries, de commerce et d'activités de services modernes (hôtels, cinémas, transports urbains, professions libérales). Ils nous permettent en plus d'établir un bilan assez exhaustif des conséquences négatives des réformes introduites par le Protectorat sur l'économie traditionnelle, particulièrement sur l'artisanat. Plusieurs dossiers nous informent, d'ailleurs sur les mesures prises par les autorités pour aider les secteurs qui ne réussissent pas à s'adapter aux conditions nouvelles. Il s'agit de la création des ateliers pilotes, pour moderniser le travail artisanal, des coopératives pour faire baisser les coûts de production et des foires-expositions (marocaines, métropolitaines et internationales) pour promouvoir les produits artisanaux, etc...

IV. DOSSIER[5] D'ARCHIVES À CARACTERE SOCIAL, POLITIQUE ET SYNDICAL

La dernière catégorie d'archives traite de l'impact de l'ensemble des réformes sur les populations européenne et marocaine et les réactions politiques et sociales de celles-ci.

(5) Les renseignements concernant ces domaines étaient obtenus par l'intermédiaire d'informateurs bénévoles, occasionnels et professionnels.
La première catégorie comprenait des Marocains et des Européens. Les premiers comprenaient des membres de l'administration locale makhzen et des membres de la masse (commerçants, artisans, ouvriers). Les informateurs européens comprenaient des colons et des membres de l'administration de contrôle. Selon celle-ci, "...les français devaient se considérer comme faisant partie de l'Equipe". Equipe élargie sur laquelle les autorités pouvaient s'appuyer...
Les informateurs professionnels étaient composés de deux catégories également : ceux qui appartenaient aux organismes de recherches et d'informations spécialisés (la Gendarmerie et la Police : Urbaine, Judiciaire, Renseignements Généraux, D.S.T.) et ceux que l'on engageait contre rémunération.
Une fois les reseignements recueillis, les autorités de contrôle passaient à leur utilisation pratique en observant les principes suivants :
- la précision du renseignement ;
- la rapidité de la transmission ;
- l'indication de la valeur des sources (sûr, sérieux, sous réserve, recoupé, etc...) ;
- les fins auxquelles les renseignements sont destinés (pour information, pour recoupement, pour enquête) ;
- la mention sur les copies de toutes les autorités destinataires ;
- le soin de la présentation pour la rendre claire, facile à consulter, etc...

La première partie de ces documents relève la marginalisation d'un nombre important d'Européens et de beaucoup de Marocains. Elle nous révèle également la dégradation du niveau de vie de cette fraction de la population et les différentes interventions officielles pour "adoucir" son sort : lutte contre la vie chère et le chômage, ravitaillement, création de sociétés israélite, française et musulmane de bienfaisance et organisation de campagnes de collectes de fonds par Fraternité Franco-Marocaine, l'Entr'Aide Française, la Croix Rouge, le Secours Catholique, etc...

Cette même partie d'archives nous fournit des données assez consistantes sur les réactions syndicales des ouvriers et des employés des services publics et privés face à leurs difficultés, particulièrement sur les grèves de 1936-1937, et les solutions qui leur avaient été trouvées.

A côté de ces archives à caractère syndical, nous trouvons quelques documents politiques, traitant de certains aspects des sections locales des partis politiques français (la S.F.I.O., le P.C.F., le P.R.S.(6), le P.P.F(7), le P.S.F.(8), et des associations à caractère humanitaire et affiliées à la gauche (la L.I.C.A.(9), Pensée Libre et la Ligue des Droits de l'Homme).

Cette documentation se compose essentiellement de notes et de rapports de renseignements dressés par la Police Urbaine et envoyés aux chefs de Services Municipaux et de quelques correspondances entre ces derniers et les responsables politiques européens locaux.

La Municipalité s'intéressait également beaucoup aux mouvements politiques marocains d'opposition. Quelques dossiers, formés de notes de renseignements, nous permettent d'avoir des informations sur :

- la surveillance des mosquées, des écoles libres, et la Qaraouiyine,
- la lutte contre l'Istiqlal et ses correspondants ruraux.

Ils nous permettent, en plus, d'avoir des idées assez précises sur l'organisation des Hizbis et des Qaoumis, les moyens dont ils disposaient et l'influence qu'ils exerçaient sur les populations. Nous pouvons également, grâce à ces mêmes archives établir un classement des dirigeants nationalistes locaux. En effet, on peut connaître leurs origines, leurs attaches locales, métropolitaines et étrangères, leurs aspirations, leurs besoins... leurs goûts particuliers "qui seraient, peut-être, à exploiter dans l'ordre matériel comme dans l'ordre moral" pour "contrebattre leurs actions ouvertes ou clandestines"(10).

---

(6) Parti Radical Socialiste
(7) Parti Populaire Français
(8) Parti Social Français
(9) Ligue Internationale Contre l'Antisémitisme.
(10) Colonel Pantalacci, "réflexions et indications en matière de recherche de renseignement =

Il est question aussi des moyens d'expression et de propagande utilisés par les Nationalistes, et cela pareillement pour les mettre sous une "surveillance d'autant plus attentive qu'ils sont devenus des armes redoutables aux mains d'adversaires qui ont le don de faire de la vérité avec la vraisemblance"[11].

CONCLUSION

L'installation de la France au Maroc a conduit évidement à l'introduction de réformes importantes et profondes. Pour les faire aboutir partiellement ou intégralement, et vaincre certaines des résistances qui leur étaient opposées, divers moyens furent utilisés. Un des plus efficaces fut la réalisation d'un ensemble d'études et d'enquêtes en tous genres sur la quasi-totalité du pays.

La Municipalité de Fez, à son échelle et dans le cadre de ses prérogatives a largement contribué à cette entreprise, en constituant une documentation fabuleuse sur la vie locale fassie. Et malgré les insuffisances qui la caractérisent aujourd'hui (pertes, détériorations, dispersions, désordre, etc...) celle-ci demeure une source d'informations incomparable et irremplaçable sur Fez à l'époque du Protectorat. Pour que ce fonds soit pleinement exploité, nous pensons qu'il est nécessaire de le classer et de le mettre à la disposition des chercheurs. Il serait également souhaitable de l'enrichir de copies des documents concernant Fez et se trouvant, surtout depuis l'indépendance, dans les fonds d'archives de la B.G. de Rabat, du S.H.A.T.[12] Vincennes et du Quai d'Orsay de Paris et de Nantes.

La compréhension du présent de cette ville-symbole en dépend ainsi que celle du présent et de l'avenir du pays, qui en sont fortement imprégnés.

Ce souhait est en même temps un plaidoyer pour un intérêt plus prononcé de la part des historiens pour la ville contemporaine, laissée aux soins des seuls géographes, juristes et sociologues. C'est un appel enfin aux gestionnaires locaux, et à leur Ministère de tutelle, pour la sauvegarde des archives, patrimoine de valeur, leur classement et leur mise à la disposition des chercheurs de spécialités confondues.

= au Maroc". [Rapport confidentiel. Cours de perferctionnement des Services Spéciaux du Maroc] Rabat, septembre 1955.

(11) *Ibid.*

(12) Service Historique de l'Armée de Terre.

ANNEXE

LISTE APPROXIMATIVE DES DOSSIERS D'ARCHIVES DU PROTECTORAT DE LA MUNICIPALITÉ DE FEZ

Première partie : Les archives administratives

I. Autorités locales de contrôle

A - Contrôleurs civils :

1. - Les Chefs de Services Municipaux :

Dossiers personnels - Textes organisationnels - Attributions : Police judiciaire, avertissements taxés, surveillance des prix, contrôle des charges de famille, contrôle du personnel municipal, contrôle du secteur privé - correspondances.

2. - Les adjoints aux chefs des Services Municipaux :

Textes organisationnels - Attributions - Dossiers personnels - Correspondances.

3. - Les contrôleurs d'Arrondissements :

Attributions et décentralisation à leur profit - Bulletins de renseignements - Dossiers personnels - Correspondances.

4. - Les Services Municipaux :

a) *Service du Personnel :*

Rendements des agents - formation des agents nouvellement recrutés - textes législatifs et réglementaires - Lois des cadres - Dossiers personnels.

b) *Chancellerie* :

Ordres chérifiens - Protocole - Visites de personnalités - Pèlerinage aux lieux Saints - Moussems et Zaouiyas - Ambassades et Consulats - Représentation diplomatique - Circulaires du Cabinet Diplomatique et du Cabinet Civil - Fêtes - Séjours à Fez de personnalités musulmanes traditionnelles - Séjour de S.M. le Sultan - Cérémonies - Manifestations diverses - Itinéraires organisés par la D.A.U.

c) *Service de la comptabilité Municipale :*

- Impôts et taxes :

Principes - Correspondances - Etudes et notes diverses - Législation - Les budgets ordinaires :

B.O./Recettes : produits des impôts directs et indirects - B.O./ Dépenses : Les différentes rubriques dont le service de la dette.

- Les Comptes Administratifs et les Comptes de Gestion.

- Les budgets additionnels : B.A./Recettes - B.A./Investissements

- Emprunts municipaux.

d) *Régies Municipales :*

Textes organisationnels - Personnel - Matériel - Abattoirs - Perception de toutes les recettes instituées au profit du budget municipal - Droits de portes, droits sur les marchés, les criées, les abattoirs, les étalages, etc... - Autorisation des spectacles.

e) *Police Administrative :*

Séquestre de guerre - Enseignement/Bourses - Loteries - Circulation Urbaine - Roulage - Enquêtes - Débits de boissons - Hôtels - Professions médicales.

f) *Bureau Municipal d'Hygiène (B.M.H.) :*

Directeur - Personnel - Commission Municipale d'Hygiène et de salubrité urbaines - Attributions : défense sanitaire de la ville : hygiène ; contrôle des constructions ; des marchés d'alimentation ; Contrôle de la prostitution - Prophylaxie des maladies contagieuses - Permis d'inhumer - Service de garde.

g) *Travaux Municipaux :*

Voirie - Travaux d'entretien - Parcs - Plantation - Contrôle des services concédés (électricité - autobus) - Exploitations industrielles de la Municipalité : eau, stade, piscine - Habitat marocain et européen - Bureau Municipal du Plan (B.M.P) : contrôle des constructions, lotissements - Domaine Municipal - Assainissement.

h) *Bureau Municipal de l'Eau :*

Abonnements - Branchements - Bornes fontaines - Châteaux d'eau - Tarifs de vente de l'eau.

i) *Service des Sapeurs-Pompiers :*

Incendies - Interventions à caractères humanitaire - Personnel - Textes organisationnels - Correspondances.

j) *Service de Ravitaillement :*

Ravitaillement de la population de la ville - Cartes d'alimentation - Rapports - Personnel - Correspondances .

k) *Service de l'Etat Civil :*

L'Etat Civil Européen : textes organisationnels - Personnel - Registres des naissances et des décès - Registres des mariages et des divorces.

L'Etat Civil Marocain : textes organisationnels - Registres - Personnel - Matériel.

l) *Documentations :*

Bulletin officiel - Avis de concours (différentes administrations) - Etudes et notes diverses - Articles de presse - Radio - Recensements généraux de la population - Arrêtés municipaux permanents - Arrêtés Municipaux Temporaires - Circulaires : Direction de l'Intérieur Contrôle des Municipalités; Secrétariat Général ; Région de Fez

D.A.U. -

Requêtes diverses : Mokhaznis ; branchements téléphoniques ; cafés maures ; boutiques ; stalles ; requêtes administratives -

Plaintes : plaintes diverses ; plaintes administratives -

Demande d'emploi : demandes d'emplois administratifs ; demandes d'emplois Makhzen ; demandes d'emplois divers -

Correspondances diverses - Décorations : Légion d'Honneur ;

Ouissam Alaouite ; Palmes Académiques ; Médailles Coloniales

Mérite Agricole -

Immigration - Emigration - Principes - Certificats d'hébergement - Certificats de changement de résidence.

B - Le Délégué aux Affaires Urbaines (D.A.U.) :

1. - *Organisation* : Instructions - Correspondances - Attributions et prérogatives - Crédits - Personnel - Locaux - Logements - Voitures automobiles - Protocole - Subdélégation en matière municipale - Coordination en matière administrative - Affaires administratives diverses - L'armement de la D.A.U.

2. - *L'A.M.M. :*

Instructions du D.A.U.

3. - *Contrôleurs d'Arrondissements :*

Instructions du D.A.U.

4. - *Affaires confidentielles diverses :*

Instructions et renseignements confidentiels divers : instructions

Résidentielles sur l'ordre public ; réquisitions autos ; grèves ; presse ; publications ; tracts ; boycotts ; films ; réunions publiques et privées ; résidence forcée ; scouts ; instructions interarmées.

II. Autorité Locale Makhzen :

A - Pacha - Khalifas - Moqaddems - Mokhaznis - Personnel de la Mahkama - Textes organisationnels - Correspondances.

B - Mohtassib - Adjoints - Attributions - Textes organisationnels Personnel - Correspondances - Dossiers personnels - Mercuriales.

C - Le Mejless El Baladi :

1.- Le Mejless El Baladi, section musulmane :

Textes organisationnels - Fonctionnement - Elections des Conseillers Municipaux - Divers : demandes d'extension du droit de vote - Dossiers personnels des Conseillers Municipaux - P.V. des séances.

Tableau N° 1 : **Séances du M.B.M.**

Années	Séances
1920	10-12-29.3.20 ; 18.7.20
1926	1.2.26 ; 11.12.26
1927	15.6.27 ; 11.8.27
1929	30.5.29 ; 4.12.29
1930	30.7.30 ; 13.8.30 ; 4.12.30 ; 18.12.30
1931	11.3.31 ; 13.5.31 ; 18.6.31 ; 31.8.31 ; 28.9.31 ; 7.12.31
1932	21.1.32 ; 21.3.32 ; 11.5.32 ; 15.6.32 ; 2.7.32 ; 11.8.32 ; 5.10.32; 23.11.32 ; 30.11.32
1933	13.1.33 ; 7.2.33 ; 9.2.33 ; 6.3.33 ; 28.4.33 ; 21.6.33 ; 23.633 ; 10.7.33 ; 19.7.33 ; 24.10.33 ; 29.11.33 ; 27.12.33
1934	4.4.34 ; 29.5.34 ; 3.7.34 ; 25.9.34 ; 14.11.34
1935	29.1.35 ; 13.3.35 ; 8.5.35 ; 1.7.35 ; 12.9.35 ; 14.11.35 ; 30.11.35 ; 14.12.35
1936	28.1.36 ; 1.2.36 ; 17.3.36 ; 16.3.36 ; 10.8.36 ; 23.12.36
1937	3.5.37 ; 10.6.37 ; 6.7.37 ; 4.9.37 ; 21.9.37 ; 13.12.37
1938	15.1.38 ; 7.3.38 ; 2.6.38 ; 19.7.38
1939	18.1.39 ; 8.2.39 ; 15.3.39 ; 1.8.39 ; 18.11.39
1940	11.1.40 ; 2.7.40 ; 17.10.40
1941	16.1.40 ; 11.3.41 ; 24.5.41
1943	7.4.43 ; 25.5.43 ; 11.10.43 ; 3.11.43
1944	8.3.44 ; 11.4.44 ; 5.12.44
1945	22.3.45
1946	28.3.46
1949	6.7.49 ; 25.9.49 ; 1.8.49 ; 23.11; 49 ; 29.12.49 ; 25.7.49
1950	23.1.50 ; 20.2.50 ; 15.4.50 ; 25-26.4.50 ; 24.6.50 ; 13.9.50 ; 25.10.50
1951	24.2.51 ; 22.3.51 ; 6.6.51 ; 21.6.51 ; 29.11.51 ; 6.12.51 ; 17.12.51
1952	27.3.52 ; 29.5.52 ; 19.6.52 ; 9.10.52 ; 16.10.52 ; 6.11.52
1953	29.1.53 ; 7.5.53 ; 18.6.53

2. - Le Mejless El Baladi, Section israélite :

Textes fondateurs et réglementaires - Elections des conseillers municipaux - Listes électorales - Demandes d'extension du vote - Dossiers personnels - P.V. des Séances.

Tableau N° 2 : **Séances M.B.I.**

Années	Séances
1912	11.12.12 ; 2.12.12 ; 23.12.12 ; 30.12.12
1913	6.1.13 ; 2.6.13 ; 13.11.13
1924	4.3.24 ; 2.8.24 ; 21.11.24
1929	4.2.29 ; 21.3.29 ; 30.5.29 ; 6.12.29
1930	4.6.30 ; 31.7.30 ; 5.9.30 ; 19.12.30
1931	3.1.31 ; 8.3.31 ; 6.6.31 ; 8.6.31 ; 7.7.31
1932	1.12.32 ; 15.12.32
1933	13.1.33 ; 10.2.33 ; 3.3.33 ; 1.5.33 ; 23.6.33 ; 21.7.33 ; 25.10.33; 10.11.33 ; 29.12.33
1934	9.2.34 ; 5.4.34 ; 31.5.34 ; 1.6.34 ; 4.7.34 ; 27.9.34 ; 15.11.34
1935	30.1.35 ; 14.3.35 ; 8.5.35 ; 2.7.35 ; 13.7.35 ; 13.9.35 ; 29.11.35; 13.12.35
1937	27.1.37 ; 7.2.37 ; 8.2.37 ; 7.7.37 ; 9.9.37 ; 22.9.37 ; 14.12.37
1938	21.1.38 ; 4.3.38 ; 22.6.38 ; 20.7.38
1939	17.1.39 ; 9.2.39 ; 17.3.39 ; 2.8.39 ; 18.12.39
1940	15.1.40 ; 19.3.40 ; 3.7.40 ; 24.7.40
1943	26.5.43
1944	12.4.44 ; 7.7.44 ; 6.12.44
1945	23.3.45
1946	29.4.46
1949	7.7.49 ; 26.7.49 ; 24.11.49 ; 30.12.49
1950	24.1.50 ; 26.4.50 ; 26.5.50 ; 26.6.50 ; 14.9.50 ; 24.10.50
1951	27.2.51 ; 21.3.51 ; 18.5.51 : 5.6.51 ; 21.6.51 ; 30.11.51 ; 7.12.51
1952	28.3.52 ; 30.5.52 ; 3.6.52 ; 20.6.52 ; 10.10.52 ; 7.11.52 ;
1953	30.1.53 ; 11.5.53 ; 19.6.53

3. - Le Mejless El Baladi, section française :

La Commission Municipale Française - textes organisationnels - Commissaires municipaux - Dossiers personnels - Revendications : élections des conseillers municipaux - P.V. des séances.

Tableau N° 3 : **Séances de la C.M.F.**

Années	Séances
1917	15.6.17.
1919	16.10.19 ; 8.11.19.
1920	13.1.20 ; 12.2.20 ; 10.3.20.
1921	8.2.21 ; 29.3.21 ; 27.7.21.
1922	20.11.22 ; 10.2.22 ; 18.3.22 ; 18.4.22 ; 1.5.22 ; 13.5.22 ; 24.5.22; 19.6.22 ; 25.7.22 ; 11.8.22 ; 26.8.22 ; 30.9.22 ; 11.10.22 ; 17.11.22 ; 27.11.22 ; 21.12.22.
1923	8.2.23 ; 31.5.23 ; 17.7.23 ; 17.9.23 ; 15.11.23 ; 4.12.23 ; 31.12.23.
1924	10.4.24 ; 3.6.24 ; 30.7.24 ; 15.9.24 ; 22.11.24 ; 26.11.24.
1925	15.11.25.
1926	21.12.26.
1927	18.3.27 ; 21.7.27.
1929	26.7.29.
1930	27.5.30 ; 15.12.30.
1931	12.3.31 ; 13.5.31 ; 19.6.31 ; 28.9.31 ; 8.12.31.
1932	30.6.32 ; 5.8.32 ; 7.9.32 ; 23.11.32.
1933	8.2.33 ; 25.4.33 ; 22.6.33 ; 7.9.33 ; 28.10.33 ; 28.11.33.
1934	8.2.34 ; 30.5.34 ; 21.6.34 ; 28.6.34 ; 13.11.34 ; 29.11.34 ; 26.12.34.
1935	31.1.35 ; 15.3.35 ; 9.5.35 ; 9.6.35 ; 28.6.35 ; 10.9.35 ; 28.11.35 ; 12.12.35.
1937	16.3.37 ; 6.7.37 ; 8-9.12.37 ; 14.12.37.
1938	13.1.38 ; 20.6.38 ; 15.7.38.
1939	9.1.39 ; 27.1.39 ; 3.3.39 ; 27.7.39 ; 18.12.39.
1940	21.2.40 ; 9.3.40 ; 21.3.40 ; 2.5.40 ; 1.7.40 ; 22.7.40.
1943	23.4.43 ; 24.5.43 ; 24.5.43 ; 23.9.43 ; 3.11.43.
1944	8.3.44 ; 7.7.44 ; 4.12.44.
1946	14.1.46 ; 27.3.46 ; 27.5.46.
1949	22.4.49 ; 10.6.49 ; 29.6.49 ; 29.7.49 ; 17.11.49 ; 28.12.49.
1950	11.1.50 ; 19-20.4.50 ; 15.6.50 ; 24.6.50 ; 11.9.50 ; 18.10.50 ; 20.11.50.
1951	21.9.51 ; 4.6.51 ; 6.6.51 ; 4.7.51 ; 28.11.51 ; 20.11.51.
1952	24.4.52 ; 28.5.52 ; 8.10.52.
1953	28.1.53.
1955	7.12.55.

4. - Le Mejless El Baladi : La Commission Municipale Mixte.

Textes réglementaires et législatifs. Attributions - Sous-commissions municipales mixtes.

Tableau N° 4 : **Séances de la C.M.M.**

Années	Séances
1943	23.9.43.
1944	27.4.44 ; 27.5.44 ; 28.12.44.
1945	12.2.45 ; 17.10.45.
1946	14.1.46 ; 27.3.46 ; 27.5.46 ; 9.7.46 ; 12.9.46 ; 27.11.46 ; 9.12.46.
1947	30.1.47 ; 1.4.47 ; 19.6.47 ; 22.9.47.
1948	5.2.48 ; 10.5.48 ; 24.6.48 ; 7.7.48 ; 16.10.48 ; 15.12.48.
1949	24.2.49 ; 10.6.49.
1950	11.1.50.
1953	11.5.53 ; 1.12.53.
1954	31.5.54.
1955	3.2.55 ; 7.4.55 ; 2.6.55 ; 21.11.55 ; 7.12.55.
1956	21.11.56.

III. Services Extérieurs :

A/P.T.T. : Bureau de Poste de Bab Ftouh - Recette postale de l'Atlas (Ville Nouvelle) - Opérations postales - Personnels.

B/Agriculture et Eaux et Forêts : Personnel.

C/Inspection Régionale des Arts et Métiers :

Pièces de base - Comptes 1948 - Comptes 1949 - Comptes 1950 - Prévisions 1951 - Correspondances - Rapports d'ensemble sur les Ateliers - Pilotes (de Mr. Lafarge) - Divers.

D/Justice - Personnel - Candidatures aux emplois de qadiés - Répartition des Adouls de Fez

E/Travaux Publics : Personnel - Circulaires des Directeurs des T.P. et de l'Intérieur.

F/Domaines : Personnel.

G/Finances : Personnel.

H/Instruction Publique : Personnel.

I/Police Urbaine : notes de renseignements - Rapports spéciaux.

J/Habous : Organisation - Circulaires de la Direction des Affaires Chérifiennes - Personnel.

K/Poste émetteur de radio-diffusion.

L/Jeunesse et Sport : Concours divers - Subventions - Vacances - Scoutisme - Manifestations sportives - Ligue Marocaine de Sauvetage - Colonies de vacances au Maroc et en France.

M/Délégation Régionale de l'Urbanisme : Personnel - Circulaires.

Deuxième partie : **Urbanisme et politique sociale**

I. Aménagements urbains :

A - Création de la Ville Nouvelle Européenne :

1. - *Différents secteurs :*

Secteurs de l'habitat, du commerce et de l'industrie : Aïn El Khémis, Agdal, Secteurs de l'Hippodrome et de la route de Sefrou ; Secteurs de l'Habitat et de l'agriculture : Lotissement Vivrier de Dar Débibagh, Lotissement Vivrier de Sidi Brahim, Lotissement Vivrier de Montfleuri ; Secteurs industriels : Le Grand Secteur Industriel de Dokkarat, le Secteur industriel de la route de Sefrou, le secteur industriel de la gare ferroviaire du Tanger-Fez ; Problèmes du logement et solutions.

2. - *Infrastructures :*

Assainissements - Voirie - Electricité et C.F.E. - Comptes d'exploitations de la C.F.E. - Budgets-Recettes - Budgets-Dépenses - Budgets-Investissements - Tarifs de vente de l'électricité - Evolution de la consommation - Eau potable : réseau de distribution.

B - Habitat marocain traditionnel :

La Médina : Les lotissements *intra-muros* de Bab El Khoukha ;

Bab El Hadid ; Bou Aâjjara ; Zenjfour ; Tamdert - Crises de l'habitat traditionnel. Augmentation de la densité.

Les bidonvilles : Apparition - Douar El Maqtaâ - Qasba Ben Debbab - Dokkarat - Graba - J'nanate - Riafa.

Lutte contre les bidonvilles et la densité élevée dans la Médina Création de Qasba Ben Debbab : la Ville Nouvelle Marocaine ; le système castor à Aïn Haroun ; Douar amélioré de Dokkarat ; Bilan de la résorption - les lotissements clandestins.

II. L'enseignement :

A - L'enseignement musulman :

Organisation - Matériel et personnel - Bourses - Etablissements - Inspection - Recherches de terrains - Constructions et extensions.

1. *L'enseignement franco-musulman :*

a) Primaire :

Général : écoles de quartiers et de fils de notables ; Professionnel : école de Bab Dekaken.

b) Secondaire :

Collège Moulay Driss de garçons : effectifs - Association des anciens élèves.

2. *L'enseignement musulman traditionnel :*

a) écoles primaires rénovées : effectifs - subventions.

b) Secondaire : Présentation - Qaraouiyine - Etudiants - Grèves - Logements.

Logement des tolbas algériens, effondrement maison des tolbas, principes au sujet réquisitions, recherche d'immeuble, maison Mehdi Mékouar, maison Oulad Marrakchi, Divers cours d'adultes pour tolbas algériens.

B - L'enseignement public israélite :

Organisation - Matériel - Personnel - Bourses - Etablissements.

C - L'enseignement européen :

Organisation - Matériel - Personnel - Bourses - Etablissements.

1. - Primaire : effectifs des écoles - Admission d'enfants marocains dans les écoles européennes.

2. - Secondaire : construction du lycée - Evolution des effectifs.

III. Santé et Hygiène :

A - Hôpitaux :

Hôpital Cocard - Hôpital Mura/Auvert - Hôpital Civil de Dhar El Mehrez - Personnel du service de santé - Service médico-social - Commission Régionales des hôpitaux Cocard et Auvert - Circulaires de la Direction de la Santé - Epidémiologie : maladies contagieuses, évacuations sanitaires, Lépreux - Dépistage : tuberculose (radio), vaccinations - Aliénés : principes - Dossiers individuels - Evolution des consultations - Conditions d'admission - Assistance médicale : principes, commissions annuelles (procès verbaux), certificats d'indigence - Correspondances - Réquisitions de transport.

B - Dispensaires urbains :

Anti-tuberculeux - Sidi Frej - Dokkarat - Lemtiyine - Centre médico-social - Maternité - Anti-vénérien.

C - Médecine privée :

Médecins - Pharmaciens.

Troisième partie : Documents économiques

I. Assemblées consultatives :

A - La C.F.C.I. :

1. - *Principes généraux* : création - organisation interne et fonctionnement : bureau, commissions de travail et d'études.

2. - *Les différentes élections :* 1928, 1931, 1935, 1938.

3. - *Divers* : Correspondances - P.V. de réunions - P.V. de la Commission de l'hydraulique - P.V. au sujet de l'aérodrome - P.V. du Comité Régional du Tourisme.

B - Chambre Marocaine de Commerce et d'Industrie :

Instructions de Rabat et de la Région - Textes législatifs - Correspondances.

C - Troisième Collège :

Textes législatifs - Attributions - Fonctionnement. Elections 1933, 1937, 1938, 1947, 1948, 1951 - Programmes des candidats.

D - Conseil des Prud'Hommes :

Création - Fonctionnement - Différentes élections : 1938, 1951, 1954.

E - Conseil Economique Régional :

Textes organisationnels.

Procès-Verbaux des séances :

1938 : 1 Août ; 1947 : 16 Janvier ; 1948 : Janvier ; 1951 : 8 Juin et 21-22 Novembre ; 1952 : 27-28 Octobre ; 1953 : 21-22 Avril et 29-10 Novembre; 1954 : 28-29 Avril et 22-23 Novembre ; 1955 : 25-26-27 Avril et 7-8 Novembre.

F - Travail et questions sociales :

Correspondances.

1. - Travail

Réglementations, contrat de travail, salaires et congés, inspection du travail, Médaille d'Honneur du travail, Centres d'Instruction Professionnels, Accidents de travail.

2. - Questions sociales :

Inspection des questions sociales, rapatriement.

II. Artisanat et industrie :

A - Artisanat :

1. - *Crise de 1936 :*

Chambre des Métiers - Crédit aux artisans (C.R.E.C.I) - Instruction Professionnelle - Texte sur les transactions - Enquête sur la crise de l'artisanat - Textes et documentations - Correspondance - P.V. Commission de l'Artisanat - Articles de Presses relatifs à l'Artisanat.

2. - *Situation pendant et après la deuxième guerre mondiale :*

Réorganisation : plan de redressement - Création de différents ateliers :

- Atelier des tanneurs : Création de l'atelier, Crédits, instructions de Rabat, Instruction de la D.A.U., Matériel, Personnel, Rapports concernant les immeubles voisins de l'Atelier-Pilote, Rapports d'activité, Pigmentation, Divers, P.V. Commission d'Hygiène et de Salubrité.

- Atelier des tisserands :

Recherche d'un local, Création de l'Atelier, Personnel, Matériel, Instructions. D.A.U., Correspondances diverses, (Mission textile en France).

- Atelier des Potiers :

Recasement des Potiers, Rapports de M. Kellier (Atelier Pilote des Potiers), Personnel, Correspondance, Création Atelier Moderne Intra-muros, Atelier céramique, Commande de matériel, Chantier de secours, Artisans potiers de Bab Ftouh, Contrats des Chefs des Ateliers-Pilotes (M. Capitet).

- Atelier Pilote de Maroquinerie :

Compte rendu mensuel, Modernisation , Crédits.

- Atelier de Coupe à l'européenne :

- Création de coopératives :

Textes légaux et réglementaires - Documentation.

- Coopératives des patrons tanneurs :

Constitution de la Coopérative, Statuts, Instruction de la D.A.U., P.V., Documentation.

- Coopérative des Potiers.
- Coopérative des babouchiers :
- Comptoir Artisanal Marocain:

Organisation du Comptoir, Tapis en matière végétale, Carrés en cuirs brodés, Vanniers.

- Coopérative des Patrons maroquiniers :
- Coopérative des tisserands :
- Promotions commerciales :
- Foires-Expositions :

Généralités, Foire-Expositions de Fez, Foire-Expositions Marocaines, Foires-Expositions Métropolitaines et Internationales, Mission artisanale, Exposition, Foire de Fez 1952, Foire de Fez 1953.

- Artisanat -O.C.E.

Correspondance avec la Chambre de Commerce, Approvisionnement de l'artisanat, Contrôle de l'exportation, Statistiques, Exportation aux Etats-Unis, Achat de l'O.C.E., Exportation année 1952.

- Circulaires de la Direction des Affaires Economiques, de la Direction de la Production Industrielle et des Mines et de la Division du Travail.

B - Industrie :

Quartiers industriels de la Ville Nouvelle : secteur industriel de la route de Sefrou ; Grand Quartier Industriel de Dokkarat ; Secteur d'ateliers et d'entrepôts de la gare ferroviaire.

III. Commerces :

A - Marchés et Criées :

1.- *Criées municipales de Bab Jiaf, de Bab Ftouh et de Souiqat Ben Safi* : Gestion - Produits.

2. - *Marchés municipaux de la Ville Nouvelle, de la place Baghdadi :* Création - Produits.

3. - *Problèmes* : Fragilité : incendies du souq Sbitriyine et de la Qissariya - Reconstruction - Multiplication des marchands ambulants.

B - Autres activités :

Hôtels - Restaurants - Débits de boissons - Débits de Mahiya - Casse-croûte - Barmaids - Vente et débits de boissons en Médina - Cafés-maures - Gargottes - Meublés garnis - Pensions de familles - Colporteurs - Coiffeurs - Cireurs - Porteurs - Marchands de pain - Etablissements cinématographiques - Tournées théâtrales - Concerts - Cirques - Publicité - Loteries - Souqs privés - Auto-écoles - Location de voitures sans chauffeur - Professions libérales : médecins, pharmaciens, dentistes, vétérinaires, infirmiers, sages-femmes, instituts de beauté, architectes, agents d'affaires - Transports urbains : la Compagnie des autobus - les Taxis.

IV. Oued Fez :

A - Distribution en Médina, Divers, Oued Fez et Bou R'keiz.

B - Thèse fassie (documents) Oued Fez, Défauts de la distribution, Réglementation des eaux 1950, Réglementation des eaux 1946, 1947 et 1948, Oued Fez, Introduction.

C/Crue du 26 septembre 1950, Protection de la briquéterie de Fez.

D - La réglementation des eaux du bassin de L'Oued Fez :

Aperçu sur les eaux du bassin : Aïn Chqef - Oued Amiyer - Crises et tentatives de règlements.

Quatrième partie : **Documents à caractère social, syndical et politique**

I. Impact des réformes sur la société :

A - Crise : Baisse du niveau de vie : hausse des prix - Diminution de la consommation.

B - Interventions officielles :

1. Lutte contre la vie chère :

Réglementation - Textes de base - Comités : Comités de la Ville ; Comité Régional, Divers, Lutte contre la hausse des prix : Actions Municipales, Note de la D.A.U. , Intervention de la police.

- Denrées diverses : thé vert, sucre, lait, beurre, fromage, viande, riz, légumineuses, pommes de terre, fruits.

- Etudes de quelques budgets familiaux.

- Organisation du ravitaillement.

2. Assistance locale :

- Société de Bienfaisance Musulmane : Textes de base - Subventions, Statuts, P.V. de réunions, refoulement, ouvroir de la S.B.M., Budgets et comptabilité, Enfance délaissée, Centre de Secours de Bab Guissa, Centre d'enfance abandonnée et délinquante.

- Orphelinat Musulman de Guerouaoua : Demande de subventions - Construction de l'Orphelinat - Prise en charge par l'instruction Publique - Transfert d'orphelins sur le Centre de Sidi Layachi.

- Correspondances au sujet d'élèves.

- Orphelinat du Talaâ.

- Société de Bienfaisance Israélite : Divers - Comité de la Communauté Israélite.

- Société Française de Bienfaisance : Subventions - Affectations de M. Peizeu à l'asile de vieillards.

3. Assistance à l'échelle marocaine :

- Fraternité franco-marocaine : Correspondance diverse 1948, Correspondance diverse 1949, Correspondance diverse 1951, Correspondance diverse 1952, Orphelinat des Soeurs Franciscaines.

- Entr'Aide française : Généralités, Divers, Ouvroir, Subventions année 1946, Subventions année 1947, Subventions année 1948, Subventions année 1949, Subventions année 1951, Subventions année 1952.

- Entr'Aide Franco-marocaine : Campagne 1950, Campagne de solidarité 1950-1951, Amitiés françaises et Dar-El-Askri.

- Conseil Supérieur de l'Assistance et Commission Régionale d'Assistance et d'Entr'Aide.

- Oeuvres diverses : Subventions - Croix-rouge - Orphelinat de fillettes musulmanes de Bab-El-Hadid.

II. Documents politiques et syndicaux :

A - Partis politiques européens :

1. - *La S.F.I.O. et les Jeunesses socialistes :* Activités - Relations - Programmes.

2. - *Le Rayon Communiste Local :* Organisation - Activités - Relations.

3. - *Le Parti Radical Socialiste :* Organisation - Activités - Relations.

4. - *Le Parti Social Français - le Parti Populaire Français :* Organisations - Activités - Relations.

5. - *Les Associations affiliées à la gauche :* Libre Pensée - Ligue des Droits de l'Homme - Ligue - Ligue Internationale Contre l'Anti-Sémitisme (L.I.C.A).

B - Les syndicats européens :

1. - *Syndicats ouvriers :* Revendications - U.L.S. - C.G.T. - C.G.T. - F.O. - C.F.T.C. - Grèves (1933, 1936, 1937, 1949, 1954, 1955).

2.- *Syndicats patronaux :*

C - Partis politiques marocains :

- Renseignements divers provenant de l'Autorité Supérieure (arrivée) et de la D.A.U. (départ).

- Surveillance des mosquées, Médersas, M'cids et écoles libres, police des réunions en Médina.

- Crise Marocaine I : Presse, incidents du 30 mars 1951, Qaraouiyine et fermeture de boutiques - Journalistes égyptiens, Bombardement, Motion des Ouléma - Corps des Ouléma de Fez, Renseignements, Divers. - Crise Marocaine II : Surveillance de la Qaraouiyine : épuration du personnel et grève des étudiants - Epuration de la Mahkama.

- Lutte contre l'Istiqlal : Télégramme de Kettani à Vincent Auriol.

- Motions de reconnaissance (collectivités), (Bordereaux et lettres d'envoi) - Lettres ou messages individuels du Général Juin - Presse.

- Traduction.

- Action nationaliste de mars à juillet 1951 : Collecte de fonds en Août 1951 - Fermeture de boutiques - Renseignements divers.

- Fédaiyine.

- Ruraux en relations avec l'Istiqlal 1953.

- Organisation de l'Istiqlal et du Parti Qaoumi.

- Documents intéressant la Politique Marocaine.

- Glaoui.

- Listes diverses : 18 novembre 1952 -8 décembre 1952 à Casablanca et réactions en 1953.

- Lutte contre la fermeture des boutiques.

- Procès-verbaux des Séances des Conseils Municipaux Musulman, Israélite et Français contre les Nationalistes, Mise à pied de cinq professeurs de la Qaraouiyine, Correspondance concernant le personnel de la Qaraouiyine.

III. Documents ayant trait à l'ordre public

A - Auto-défense.

B - Défense Nationale.

Instruction N° 300/D.N. et textes rectificatifs.

C - Surveillance des explosifs : Instructions, Transport, Surveillance, Vol d'explosifs au préjudice, Prison Civile.

D - Surveillance des armes : Vente d'armes et munitions - Détention de pistolets et fusils de chasse à Fez - Renseignement concernant les armes et les munitions - Contrôle des armuriers de Fez - Les détenteurs de pistolets.

E - Réquisition des véhicules automobiles.

F - Protection de la voie ferrée de Casablanca à Oujda : Plan de protection - Préparation de la mobilisation - Dispositions contre les sabotages.

G - Surveillance politique : Réunions publiques et privées, Dahir sur l'ordre public, Des grèves, Presse, Publication, Tracts, Boycott, Films-publicité sonore, Détention d'armes (individus dangereux, Résidence forcée, Respect dû à l'Autorité) - Secrets, Grèves, Réguition.

H - Défense civile : Instructions de Base - Correspondances diverses avec la Région et la Municipalité - Défense civile (Dispositif d'Alerte Aérienne, Matériel, etc...), Plan hospitalier (Réquisition véhicules pour

Défense Civile, Besoins en Ambulances). Evacuation de la Population casablancaise, Défense civile (1951) - Divers.

I - Affaires Militaires : Correspondance - Camps de tir - Ecoles Militaires - Recrutement - Anciens Militaires Marocains - Emploi du personnel et du matériel militaire - Maintien de l'ordre - Armes et Munitions - Réglementations - Débits d'armes - Correspondance .

- Permis "Sujets des Puissances Ennemies" - Centre de Refuge des non Mobilisables Etrangers : la ferme expérimentale.

LA BIBLIOTHÈQUE DE LA CHAMBRE DE COMMERCE ET D'INDUSTRIE DE FÈS.

Un petit centre de documentation et d'archives du Protectorat

Chafaï EL ALAOUI ELHASSANE
Faculté des Lettres - Dhar Mehrez - Fès

Le but principal de cet exposé est d'attirer l'attention des chercheurs en histoire du protectorat sur l'existence d'abord, l'importance ensuite de petits centres (inconnus ou ignorés) de documentation et d'archives du protectorat dignes d'intérêt.

En effet, en dehors des grandes bibliothèques et des grands centres qui abritent les principaux fonds d'archives et de documents de la période du protectorat, déjà connus tels.

I - en France :

1) Le Service Historique de l'Armée de Terre (S.H.A.T.) qui comprend les Archives Militaires Françaises sur le Maroc, au Château de Vincennes à Paris.

2) Le Centre des Archives Diplomatiques du Quai d'Orsay et son annexe à Nantes.

3) Le Centre du CHEAM à Paris.

4) La Bibliothèque Nationale de Paris.

5) Le Centre des Archives d'Outre-Mer à Aix-en-Provence pour ne citer que les plus importants.

II - Au Maroc :

1) La Bibliothèque Générale (et Archives) de Rabat

2) La Bibliothèque Hassania (et Archives) de Rabat

3) La Bibliothèque Générale (et Archives) de Tétouan.

4) La Bibliothèque Sbihia de Salé... etc.

En dehors donc de ces fonds d'archives et de documents déjà connus et assez exploités, il serait intéressant de recenser et d'explorer d'autres biblio-

thèques et centres de documentation ; plus petits et moins importants que les premiers, certes, mais qui présentent deux avantages principaux :

1) Le premier est qu'ils sont disséminés à travers tout le pays, aussi bien dans les grandes que dans les petites villes, aussi bien sur la côte que dans les villages les plus reculés du Maroc intérieur.

2) Le second est que dans beaucoup de cas, ces fonds d'archives, oubliés dans quelque cave ou autre annexe des services et administrations de l'Etat, sont encore dans un assez bon état de conservation.

En effet, tous les services, administrations et autres institutions créés à l'époque du protectorat dans les villes marocaines ont légué d'importants fonds d'archives, en application d'une circulaire officielle du Résident général Lyautey leur enjoignant en 1917 l'obligation de créer un service local ou régional d'archives afin de les conserver sur place.

A Fès, par exemple, existent plus d'une dizaine de fonds d'archives du protectorat ayant trait à divers domaines et dont les principaux sont les suivants :

1) Le fonds des Archives de l'ex-"Région de Fès", toujours rassemblées dans le sous-sol de l'ex-cercle de Fès-Banlieue qui avait servi de siège aux activités régionales du protectorat. Elles n'ont jamais été mises à la disposition des chercheurs.

2) Les "Archives Municipales" de Fès. Il s'agit de dizaines de milliers de dossiers couvrant toute la période du protectorat et concernant tous les aspects de la vie municipale. Ces archives appartiennent à la commission municipale française de Fès. Des recherches devraient être entreprises pour chercher les archives des commissions municipales musulmane et israélite.

Les archives municipales de Fès entreposées dans le sous-sol de l'actuelle municipalité sont ouvertes aux chercheurs et ont été déjà consultées, mais elles ne sont ni classées ni répertoriées.

3) Les archives du tribunal de première instance sont très bien conservées dans le sous-sol de l'actuel tribunal d'appel mais elles ne sont pas ouvertes à la consultation. Elles sont en quantité et en intérêt aussi, sinon plus, importantes que les archives muncipales.

4) Les archives de la Conservation foncière et du Cadastre qui renferment des renseignements extrêmement importants sur l'évolution et la répartition de la propriété foncière à Fès et dans sa région depuis le début du Protectorat.

5) Les archives des établissements d'enseignement primaire et secondaire créées à l'époque du Protectorat.

L'importante bibliothèque du lycée Moulay Idriss (fondé en 1914) en est la meilleure illustration. Malheureseument elle a été systématiquement pillée, les fonds existant encore aujourd'hui étant sans commune mesure avec le contenu réel des catalogues de la bibliothèque.

6) Les archives du "Tribunal des Prud'hommes" créé dans les années vingt destiné à régler les conflits entre patrons et ouvriers.

7) Les archives des services des P.T.T.

8) Les archives des services de la santé publique.

9) Les archives des "casernes militaires" dont la première, celle de Dhar El Mehrez a été créée en 1911.

10) Les fonds d'archives de la chambre (française) d'agriculture est de la chambre (française) de commerce et d'industrie de Fès.

Les chambres françaises consultatives

Dès l'établissement du Protectorat, la Résidence s'est appliquée à associer directement et d'une manière active la communauté française du Maroc à sa politique et à sa gession du pays et celà à deux échelons :

1) *à l'échelon local d'abord* : par la création d'institutions représentatives des populations françaises vivant dans les principales villes marocaines ; il s'agit en particulier des commissions municipales et des chambres professionnelles consultatives réparties en chambres d'agriculture, chambres de commerce et d'industrie ou chambres mixtes d'agriculture de commerce et d'industrie.

L'importance du rôle joué par ces chambres tient d'abord aux grands intérêts économiques qu'elles représentaient, aux fonctions officielles qui leur étaient dévolues et à l'influence politique de leurs membres aussi bien à l'échelon loral qu'aux échelons régional et "national".

2) *à l'échelon "national"* : les représentants des chambres professionnelles consultatives étaient les principaux interlocuteurs des autorités de la Résidence au sein du conseil du gouvernement.

En effet, par décision résidentielle du 18 mars 1919, le Général Lyautey créa un conseil du gouvernement "en vue d'assurer une collaboration constante et régulière entre les colons et l'administration".

Ce conseil, à son origine, était composé principalement des présidents des chambres françaised d'agriculture, de commerce et d'industrie, des vice-présidents des comités d'études économiques et éventuellement de délégués des commissions municipales.

En 1926, le Résident Général Steeg décida d'ajouter la représentation d'un troisième collège au conseil du gouvernement afin qu'y soient représentés ceux qui n'étaient ni agriculteurs, ni commerçants, ni industriels.

Le 29 juin 1913, un arrête résidentiel créa les premières chambres de commerce, d'industrie et d'agriculture, l'une à Casablanca, l'autre à Rabat.

Les membres des chambres françaises consultatives qui étaient nommés par la résidence, furent élus à partir de juin 1919 au suffrage universel, par l'ensemble des agriculteurs, commerçants et industriels français du Maroc.

Ces chambres disposaient d'un large éventail de compétences. Elles avaient pour mission de représenter les intérêts des commerçants, des industriels et des agriculteurs français ; elles donnaient des avis et des renseignements aux chefs de région et à la Résidence générale et leur présentaient des vœux sur les questions relevant de leur compétence, En plus, elles étaient habilitées à créer des établissements d'intérêt économique ou d'expérimentation et pouvaient même être être déclarées concessionnaires de travaux publics au être chargées de certains services d'intérêt public.

Ainsi, elles étaient au centre de la vie économique du pays et participaient activement et directement à l'élaboration de la politique générale du protectorat. Les principales grandes villes marocaines étaient dotées de chambres françaises consultatives qui étaient ainsi réparties :

* Six chambres françaises d'agriculture à Casablanca, Rabat (Ouezzane et Port-Lyautey), Fès (et Taza), Meknès, Marrakech et Oujda.

* Huit chambres françaises de commerce et d'industrie à Casablanca, Rabat, Fès, Meknès, oujda, Marrakech, Port-Lyautey et Taza.

* Quatre chambres françaises mixtes d'agriculture, de commerce et d'industrie à Mazagan, Safi, Mogador et Agadir.

Ainsi, les principales villes marocaines disposaient de chambres françaises consultatives, qu'elles fussent situées sur la côte (casablanca, Rabat, Kénitra (Port-Lyautey), Mazagan, Safi, Mogador, Agadir) ou à l'intérieur du pays (Fès, Meknès, Taza, Oujda, Marrakech). Ces chambres ont laissé des fonds importants de documents et d'archives qui sont aujourd'hui une source précieuse encore inexplorée, pour les chercheurs de la période du protectorat.

Le fonds d'archives de la chambre de commerce et d'industrie de Fès en est la meilleure illustration.

La bibliothèque de la chambre de commerce et d'industrie de Fès

La ville de Fès fut dotée en 1919 d'une première chambre mixte d'agriculture, de commerce et d'industrie. En 1931, elle fut scindée en deux chambres distinctes, la chambre d'agriculture et la chambre de commerce et d'industrie dont la bibliothèque est l'objet de l'actuel exposé.

Si la documentation et le fonds d'archives de cette bibliothèque sont riches diversifiés, ils ne sont encore ni ordonnés, ni classés ni répertoriés. Ils sont simplement disposés sans ordre particulier sur les étagères et dans les armoires de la bibliothèque. Une première classification permet cependant d'en dégager quatre principales sections :

1) Les documents officiels du protectorat.

2) Les journaux et périodiques du protectorat

3) Les archives de la chambre de commerce

4) Divers.

Le but de cet exposé étant d'informer les chercheurs de l'existence d'une riche documentation sur la période du protectorat dans cette bibliothèque, cette communication se bornera à une simple présentation du contenu de la bibliothèque sans analyse ni commentaires.

A. Les documents officiels du protectorat :

1. Le Bulletin officiel du Protectorat de la République française au Maroc - Série complète de 1912 à 1956.

2. Recueils des *décrets-lois* de la République française de 1930 à 1940.

3. Les *budgets* du protectorat de 1921 à 1956.

4. Dossier : *Recensement* de la population.

5. Dossier : Office chérifien de contrôle et d'exportation.

6. Dossier : Conférences des chambres de commerce de la Méditerranée et de l'Afrique française.

7. Annuaire économique du Maroc.

8. Annuaire maritime et commercial du Maroc.

9. Annuaire officiel des syndicats d'initiative (1952)

10. Annuaire Bleu (1949)

11. Statistiques du mouvement commercial et maritime du Maroc (1940-1960)

12. Mines et géologie au Maroc.
13. Les entreprises publiques du Maroc.
14. Dictionnaire des bureaux de poste.
15. Notes et mémoires du service géologique (1940.....)
16. Bottin du Maroc.
17. Index analytique de la production marocaine (1940-1956).

En plus de nombreux autres publications traitant de questions économiques, industrielles et commerciales à l'époque du protectorat.

B. Journaux et périodiques (du Protectorat)

1. Journaux et périodiques parus à Fès :

a - *Le Courrier du Maroc*, quotidien fondé le 9 février 1929, a cessé de paraître en 1962.

La chambre de commerce de Fès dispose de la série entière du quotidien, du premier au dernier numéro, disposés en 30 volumes reliés et en excellent état. Ce quotidien du matin qui couvrait tout le Nord marocain est un excellent outil de travail pour l'étude de la ville de Fès et de sa région à l'époque du protectorat. La série entière du journal ne se trouve ni à B.G. de Rabat, ni à B.N. de Paris.

b - Nombreux articles de la presse locale sur Fès (*La Bougie de Fès, La Dépêche de Fès*... etc).

c - Dossier concernant la création d'une revue locale (dont on n'a aucune trace à la bibliothèque générale de Rabat) intitulée *Fishing Club de Fès* fondée dans les années quarante et qui était éditée par l'association "la Truite de l'Atlas".

d - *Bulletin des colons de Fès-Taza*. Organe bi-mensuel paru en 1930, ce bulletin contient des renseignements fort intéressants, se rapportant à la vie de l'association des colons de Fès-Taza et présente de nombreuses études et statistiques agricoles de la région.

e - *Bulletin de la chambre mixte française consultative de Fès* - (quelques numéros des années 1930-1931).

f - *Bulletin trimestriel de la Chambre d'agriculture de Fès* - (quelques numéros des années 1938-1939) puis (1952 à 1955).

g - *Bulletin de la chambre française de commerce et d'industrie de Fès et sa région.* (quelques numéros de l'année 1935 (a continué de paraître jusqu'en 1957).

h - *Bulletin de la chambre de commerce et d'industrie de Fès* (depuis 1960).

2. Journaux et périodiques parus au Maroc (à l'époque du protectorat).

a. nombreux articles (se rapportant à Fès) de journaux tels :

- *Le Petit Marocain*
- *La vigie Marocaine*
- *L'Echo du Maroc*
- *Maroc Demain.*

b. Bulletins des chambres d'agriculture, de commerce et d'industrie de nombreuses villes marocaines telles : Rabat, Casablanca, Marrakech, Mazagan.

3. Journaux et périodiques parus en France (à l'époque du protectorat) tels :

- Articles de journaux (*le Monde*),
- *Botin mondial* - 1951,
- *Bulletin de la chambre de commerce de Marseille,*
- *Bulletin de la chambre de commerce de Carcassonne,*
- *Bulletin de la chambre de commerce du Havre,*
- *Bulletin de la chambre de commerce de Limoges,*
- *Bulletin de la chambre de commerce de Smasbours,*
- *Bulletin de la chambre de commerce de Besauçon,*
- *Annuaire de la conféderation générale de la production française,*
- *Revue économique française* (1933-1939),
- *Bulletin du conseil national du patronat français...* etc.

4. Journaux et périodiques des colonies françaises : Ex :

- *Bulletin de la chambre de commerce française an Liban-Beyrouth,*
- *Bulletin économique de l'Indochine.*
- *Bulletin de la chambre d'Agriculture et d'Industrie de Brazzaville.*
- *Bulletin de la chambre d'Agriculture et d'Industrie de Tananarive.*
- *Bulletin de la chambre de commerce, d'industrie et d'agriculture du Gabon.*
- *Bulletin de la chambre de commerce, d'indutrie et d'agriculture du Cameroun français...*, etc.

5. Rapports et documents sur de nombreuses foires internationales auxquelles la chambre de commerce de Fès a assisté, telles les foires de Nice, Lyon, Milan... etc.

C. Archives et documents de la chambre decommerce de Fès

1. Registre du Courrier - Arrivées et départs des années 1935 à 1956 avec copies des lettres envoyées et originaux des lettres reçued.

2. P.V. des réunions de la chambre de commerce et d'industrie de 1935) 1955.

3. Dossiers divers (archives); tels :

- Rapport annuel d'activité de la chambre de commerce et d'industrie (années 1930 à 1956).
- Textes législatifs et réglementaires (Domaine, immatriculation, régime de transit international..., etc.)
- Dossier : artisanat.
- Dossier : programmes d'exportation.
- Dossier : tourisme (statistiques, régime hôtelier, aménagement centre Ifrane, Immouzet).
- Calendrier des foires marocaines.
- Foires de Fès.
- Participation aux foires étrangères.
- Coopératives.
- Mouvement de construction à Fès.
- Accords commerciaux.
- Dossier : la Foire de Fès (1916) par André Lichtenberger.
- Statistiques des exportations.
- Travaux publics.
- Associations
- Enseignement
- Dossier : recensement des richesses touristiques de Fès et sa région (1949)
- Les oiseaux de Fès.
- Dossier : Aspects (inspecteur d'urbanisme - 1954).

4. Activités des Associations culturelles françaises à Fès, sur le protectorat, en coopération avec la chambre de commerce et d'industrie.

Exemple : Conférences organisées dans les locaux de la chambre de commerce entre 1934 et 1956 en coopération avec :

L'Association : Les Amis de Fès, et le club : Tourisme et Culture.

1. Conférences de Henri Bressolette (qui a vécu 24 ans à Fès)

- «La fondation de Fès-Jdid et son évolution jusqu'en 1912».

- «Lettre d'un vieux fassi H. Bressolette....».

- «Monographie des vieux quartiers de Fès-Jdid, Moulay Abdallah et Bab Dkaken».

2. Conférences de Roger Le Tourneau (directeur du Collège musulman Moulay Idriss de Fès).

- «Artisanat de Jadis - Les Trefileurs et Batteurs d'or de Fès».

- «Trésors de l'Artisanat - Les Maroquiniers de Fès autrefois...».

- «La production et le tissage de la soie à Fès au début du siècle».

- «La modernisation de l'Artisanat - les premiers ateliers-pilotes» (tannerie - tissage - céramique - maroquinerie - teinturerie).

3. Conférence (rapport de promenade) avec la participation de :

- Roger le Tourneau (directeur du collègue musulman Moulay Idriss de Fès)

- M. Vicaire (inspecteur des Arts et monuments - Fès)

- Le professeur Lucien Payé.

- Le lieutenant Guyot (officier des Affaires indigènes) : «Artisanat de Fès - organisation, outillage, décor, matières des briquetiers, potiers et faïenciers).

4. Conférences d'Alfred le Bel (professeur au collège musulman Moulay Idriss de Fès puis doyen de l'université de Tlemcen) : «L'horloge aux 13 timbres, "la Magana" de la Bon-Inania».

5. M. Vicaire (inspecteur des arts marocains à Fès) : «Les corporations "Harara" et les derniers soyeux et tisserands de brocarts»

6. André Adam : «Une hypothèse nouvelle sur la fondation de Fès»

7. Louis Massignon : «Les sources les plus anciennes du dénombrement à Fes»

8. Mohamed Lakhdar, professeur (algérien) au collège musulman Moulay Idriss de Fès) : «Les vestiges historiques de Fès» ; «Le tombeau de Lissan Eddine Ibn Khatib» ; «La porte de Bab el Mahrouq».

9. Sid El Hadi Squalli : «Pèlerinage aux sources de notre histoire dans la banlieue des Zouagha - la tombe de Sidi Battar, autrefois appelé Sidi Mokhfi».

10. Mohamed Berdellah et Maurice Neny : «Nouvelles lumières sur les origines de Fès»

11. Maurice Neny : «Saints et traditions des quartiers de l'Adoua et souvenirs sur le port du Sebou - Fès port de mer».

CONCLUSION :

Cet exposé, loin d'être exhaustif, s'est voulu avant tout pratique et révellateur de la richesse et de la diversité insoupçonnées du fonds d'archives et des documents entreposés dans la bibliothèque de la chambre de commerce et d'industrie de Fès.

J'espère que ces quelques indications pousseraient aussi bien les responsables que les chercheurs à s'intéresser aux petits centres d'archives disséminés dans tout le pays et qui sont loin d'avoir révelé tous leurs secrets et dévoilé tous les trésors qu'ils abritent.

Il est nécessaire de constituer des équipes de chercheurs aidés d'archivistes et d'informaticiens pour inventorier ces documents et ces archives qui ne sont encore ni classés ni répertoriés ni gardés, les institutions les abritant ne disposant ni d'espace suffisant, ni de personnel spécialisé et particulièrement qualifié.

تعقيب

رقية بلمقدم
المركز التربوي الجهوي ـ مكناس

تعقيبا على ما ورد في مداخلة الأستاذ محمد رشدي، أشير إلى أن ترتيب ملفات مصلحة الوثائق في الخزانة العامة يطابق ترتيب فهارس الأرشيف الدبلوماسي في مدينة نانط.

من جهة أخرى، جاء في هاته المداخلة أن الوثائق الخاصة بالأحباس في آلخزانة العامة ترجع تاريخياً إلى الفترة من 1912 إلى 1929، لذلك أتساءل، ألا توجد ملفات تهم الأحباس لما بعد العام 1929؟ إذا كان الجواب «لا»، فكيف يفسر غيابها؟

وردا على ما قدمه الأستاذ عبد الكريم الحافظي عن الحوالات، نلاحظ أن أغلب الحوالات التي ذكرها، وعددها سبعة وستون، لا تخص عهد الحماية، كما أن اسم **الحوالات** بدل في هذا العهد، وعنونت معظم السجلات الحبسية بـ**الكناش**. فهل تدخل هاته الكنانيش ضمن الجرد الذي قدمه الأستاذ؟

ومن جهة ثالثة، أريد أن أسجل أهمية هاته الندوة، التي لا يخفى على أحد مدى فائدتها، وتبرز حصيلة العروض المقدمة تنوع مصادر عهد الحماية التي شملت الوثائق المتعددة الموجودة في فرنسا أو في إسبانيا، ووثائق بعض الإدارات المغربية، خاصة في فاس، إضافة إلى الوثائق الحزبية و«**الجريدة الرسمية**» وغير ذلك. وأريد لفت الانتباه إلى غياب عروض تعرف بمصادر أخرى، تزخر بمعلومات هامة من حيث الحصيلة ومن حيث القيمة. وأذكر على سبيل المثال لا الحصر: الحوالات الحبسية التي تضم كثيرا من الحقائق المفيدة في دراسة جوانب كثيرة من جوانب الحياة

الإقتصادية والحياة الإجتماعية، داخل المدن خاصة، والكم الضخم من الوثائق الهامة في أرشيفات إدارات المحافظة العقارية.

من خلال عرض الأستاذ بوشتى بوعسرية حول مركز الأرشيف الدبلوماسي في مدينة نانط الفرنسية، ونظرا لاطلاعي على بعض محتويات هذا الأرشيف في زيارة قمت بها صيف 1988م، يبدو أن تقديم جرد شامل للرصيد الوثائقي الذي يشتمل عليه، أمر يتجاوز مجهود الفرد الواحد لأسباب عدة، منها : أن هاجس الباحث يكون مركزاً أساساً على ما يهم موضوع رسالته أو أطروحته من جهة، ومن جهة ثانية على غزارة الوثائق وحيوية ما تتضمنه من دقائق الأمور وتنوّعه. فالأرشيف يضم ثمانية عشر فهرساً معنوناً ومرقماً ومرتباً على الشكل التالي :

1 — Ambassade Rabat - 1965.
2 — Cabinet diplomatique.
3 — Direction de l'interieur.
4 — Direction des affaires cherifiennes 1912 - 1956.
5 — Cabinet du délégué à la résidence générale.
6 — Cabinet militaire.
7 — Direction de l'instruction publique.
8 — Direction des affaires indigènes.
9 — Secrétariat général politique.
10 — Bureaux territoriaux.
11 — Région de Rabat.
12 — Région de Rabat.
13 — Région de Fès.
14 — Cabinet civil.
15 — Agadir, Fès, (Taza), Meknès, Wazzan.
16 — Informations et bulletin de renseignement.
17 — Région de Casablanca 1912 - 1956.
18 — Région de Marrakech 1912 - 1956.

ويضم كل فهرس عدداً من الحزم (Liasses) (مجموع الحزم 5748 حزمة) أو صناديق من الورق المقوى (2169 صندوقاً). وسأحاول ـ دون إسهاب ـ تقديم بعض الإضافات حول محتويات هاته الفهارس.

يشتمل الفهرس الأول على ملفات تتضمن تقارير ومعلومات حول الشؤون الداخلية والأحزاب المغربية، وكل ما يرتبط بالعلاقات مع السفارات الأجنبية، ومشاكل الحدود بين المغرب والجزائر، والشؤون الجزائرية خاصة ما يهم جبهة التحرير الوطنية

(F.L.N.)، هذا إضافة إلى تقارير تهم المغرب من الفترة ما بين 1956–1961، والأرشيف الخاص بالصور.

ويضم الفهرس الثاني (1107 حزمة) تقارير عن كل من السلطان مولاي عبد العزيز (حزمة واحدة) ومولاي عبد الحفيظ (ست حزم) ومولاي يوسف (ثلاث حزم) ومحمد بن يوسف ومولاي عرفة (حزمتان)، كما يوجد في هذا الفهرس ملفات خاصة بكل من المقيمين العامين في المغرب وتقارير حول المخزن والموظفين المخزنيين (ست حزم)، وعلاقات المخزن بالسلطات المحلية الفرنسية والشخصيات القنصلية ومختلف الإتفاقيات المغربية الفرنسية وضمنها عقد الحماية. ويشتمل هذا الفهرس كذلك على تقارير عن عبد الملك الجزائري (ثلاث حزم) وأحمد الريسولي (ثلاث حزم)، والقنصلية الفرنسين في مكناس (حزمة واحدة)، ووثائق حول الأملاك المخزنية والأملاك الحبسية من 1912 إلى 1930 (ثمانية حزم) تتضمن قضايا حبسية خاصة بمدن طنجة والدار البيضاء وفاس، إلا أن أغلبها يتعلق بمدينة طنجة، هذا إضافة إلى معلومات حول الأوسمة العلوية وتقاليد الإحتفالات والبيبليوغرافيا المغربية.

أما الفهرس الثالث الخاص بإدارة الداخلية، فمعظم حزمه (969 حزمة) يُمْنَعُ الإطلاع عليه. ومن بين ما سمح بالإطلاع عليه : تقارير دقيقة عن السلطان محمد بن يوسف وتنقلاته ووثائق خاصة بالمدارس العسكرية (حزمتان) ومدرسة الضباط المغاربة في الدار البيضاء (ثلاثة حزم) والضباط المغاربة (حزمتان) والفرق العسكرية المغربية (ست حزم) أربع منها تتعلق بمعنويات المغاربة المجندين بتلك الفرق، والسياسة الإسلامية في المغرب (Politiques musulmanes). ويشتمل هذا الفهرس أيضا على وثائق ومعلومات خاصة بالحركة الوطنية في مدن فاس ووجدة ومكناس في الفترة ما بين 1953–1954، والتعليم الحر الإسلامي (enseignement libre musulman) في مكناس وفاس ووجدة من 1934 إلى 1951م. يضاف إلى ذلك تقارير من حزمتين عن الوضعية المالية للقواد الكبار (Situation financière et dettes des chefs indigènes) (الكَنداڢي، المتوكَي، الكَلاوي) ووثائق خاصة بالقائد الريفي حدو بن ميمون وبالمربِّيه ربُّو وبأحمد الريسولي وبعبد الملك الجزائري، وتقارير عن مصر وشؤون إفريقيا الشمالية، والجامعة العربية، والصحافة العربية غير المغربية، والصحافة العربية الممنوعة.

ويضم الفهرس الرابع، إضافة إلى ما أشار إليه الأستاذ بوشتى بوعسرية، وثائق تهم المخزن والتنظيمات الإدارية لمديرية الشؤون الشريفة، وسجلاً خاصاً بمحمد بن يوسف، كما يشتمل على وثائق خاصة بالشؤون الدينية كالمؤسسات الخيرية الإسلامية والدعوات التي صدرت بخصوص عدم الإسراف في النفقات على حفلات العقيقة والأعراس، والتقارير الخاصة بعدد من الزوايا (الناصرية والتجانية والكتانية والدرقاوية الشرقاوية) وعن إنشاء جمعيات الطرق والزوايا وشؤون الأقليات اليهودية.

ويشتمل الفهرس الخامس على تقارير تهم التعليم في جامعة القرويين، والحركة الوطنية في شمال المغرب، وأحداث وجدة (1948–1949)، إضافة إلى وثائق تختص بشؤون الأقلّيّات اليهودية.

أما الفهرس الثامن الخاص بالشؤون الأهلية، فيشتمل على ملفّات خاصّة بثورة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي معنونة بـ«**الريف وعبد الكريم**» (**Rif et Abdelkarim**)، وبمليلية وإفني، ومصلحة تاريخ المغرب برئاسة الكولونيل دوكاستري، كما يشتمل أيضاً معلومات عن بعض الشخصيات (**Personnages indigènes**) في عبدة ودكالة والدار البيضاء والرباط وسلا والمغرب كأحمد ابن محمد التونسي قائد العونات وبوشعيب بن الحاج محمد قاضيها مثلًا.

الواقع أن المقام لا يتسع للحديث عمّا يتضمنه الرصيد الوثائقي لأرشيف وزارة الخارجية الفرنسية في مدينة نانط من وثائق تتعلق بعهد الحماية في المغرب بما يستحقه من الإسهاب. فذلك يحتاج إلى تجنيد ثلة من الباحثين. وقد أصبحت دراسة ما يحويه هذا الأرشيف من دقائق الأمور أمراً ضرورياً. لذلك أقتصر على ما تم تقديمه من إضافات.

وأشير أخيراً إلى أن كثيراً من وثائق هذا الأرشيف أصلية وليست نسخاً، كما أن هناك حزماً يُمْنَعُ ٱلِإطلاع عليها، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: الحزمة رقم 510 والحزمة رقم 512 من الفهرس الثاني (**Cabinet diplomatique**)، كما أن أغلب حزم الفهرس الثالث (**Direction de l'intérieur**) يمنع ٱلِإطلاع عليها.



**Publications de la Faculté des Lettres
et des Sciences Humaines — Rabat**

SERIE : COLLOQUES ET SEMINAIRES N° 57

LES ARCHIVES DU PROTECTORAT

Première évaluation

**Actes du colloque organisé par l'Association Marocaine pour la Recherche Historique
(Rabat, 29-30 mai 1995)**

Coordonné par Brahim BOUTALEB

1996



Royaume du Maroc
Université Mohammed V

Publications de la Faculté des Lettres
et des Sciences Humaines — Rabat

SERIE : COLLOQUES ET SEMINAIRES N° 57

LES ARCHIVES DU PROTECTORAT

Première évaluation

Coordonné par Brahim BOUTALEB